

# حق العودة

العدد ( ٢ )

إصدار: بديل/المركز الفلسطيني لصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أيلول ٢٠٠٣

## الافتتاحية

### صبرا ... يا وجع أيلول ... !!

يا وجع الحميم تنتشر في كل أنحاء الجسد، تدخل في شرايين وأوردة القلب المدمي بحب الأرض والإنسان، وتعقب رائحة زهر الفل والياسمين، وتتطاير شظاياك في كل أرجاء العمورة فكرة ونارا ومحكمة... يدخلك التائهون لينشدوا أنشودة العودة، ويخرجوا منك، اليك وفيك، ويصعدوا فوق المآذن والكنائس ويعلنوا للناس كافة: أن الحميم هو البداية، وهو الضحية، وأن الحميم هو النهاية والحكمة.

يا وجع صبرا وشاتيلا... يا أيها الوحش المفترس في عتم الليل والناس نيام، تستل خنجرك المسموم لتطعن دماء الحميم، وتقتل حلاوة الروح في جسد الحميم كي تستريح، ولن تستريح، لأنك تلاحق ظل الشهيد وابن الشهيد، وفي كل زقاق يخرج اليك شبح الحميم يطارد فيك وحشيتك أيها المولع بالقتل من أجل القتل... يا وجع جنين الحميم... يا وعد السماء: لم كل هذا الحشد من طائراتهم ودباباتهم وجرافاتهم... لم كل هذا الضجيج؟ فالريح كفيفة بالجاز المهمة... أليست الريح كفيفة بالجاز المهمة... أليست الريح قادرة على اقتلاع الخيمة من جذورها، فكم مرة حاولوا اقتلاعنا من الجذور... هل نجحوا؟ ..

ها نحن نأتي من النزيف المتواصل منذ ٥٥ عاما، وما تعبنا، ولن نتعب، وما وهنت عزيمتنا، ولن نضعف، ها نحن نأتي من الحريق ومن المجزرة الممتدة في عمق الزمن، نذر الأرض نشيدا، ونزرعها رجولة وانتظارا.. فمن دير ياسين الى صبرا وشاتيلا ومخيم جنين تستمر المجزرة، ونواصل عنفوان الصمود، وحلمنا لن يتوقف، ونعلن أننا أبدا الباقون والسائرون صوب الهدف.

وبثبات نحو الهدف، نحو حقنا الثابت في العودة الى ديارنا، رغم الحصار والمذابح، من مذبح أيلول الى حصار الشرعية الفلسطينية في أيلول سنمضي بثبات في طريق العودة كما طائر الفينيق. لهذا نصدر العدد الثاني من صحيفة "حق العودة" بعد أن اقبل الجمهور الفلسطيني والعربي على العدد الأول اقبالا منقطع النظير، فالكلمة والمعلومة المحصنة والحصيفة تجد احترامها في الشارع الفلسطيني، ونأمل ان نكون بمستوى العبء والمهمة. ومن الوجع والألم الى الأمل والجاز حقوقنا الثابتة سنستمر بكم ومعكم.

المقالات المنشورة  
بأسماء أصحابها تعبر  
عن وجهة نظرهم/ن.

## ملاحقة الجلاد وارتفاع صوت الضحية:

# شهادات في ذكرى المجزرة

يقولون ان المجازر لا تدخل التاريخ والوقائع السياسية عبر استحضار أهوالها وفظائعها فحسب، بل عبر ارتفاع صوت الضحية ومعاقبة الجلاد أولاً. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيلا منذ العام ١٩٨٢، ورغم كل محاولات إحياء ذكرائها السنوية، إلا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة إلى أن يادر فريق من المحامين يضم كلا من المحامين البلجيكيين Michael Verhaeghe & Lue Walleyne، والمحامي اللبناني شيلي مالاظ برفع دعوى ضد شارون ومن يطالعه التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجين من المجزرة. رفعت الدعوى، كما هو معلوم، بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩. ويتمتع هذا القانون بما يسمى في مبدأ «الاختصاص العالي» أو «الصلاحات الشاملة»، بما يعني إمكانية ملاحقة ومحكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة وجنسية الضحية أو المتهم. شكل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام ١٩٨٢، وأثار جدلاً واسعاً في الأوساط القانونية البلجيكية والدولية، وتسبب في مخاوف سياسية إسرائيلية وأمريكية حقيقية، مما قد يترتب على هذه السابقة، فيما لو تمت محاكمة شارون أو حتى مجرد إدانته، من عواقب وخيمة على مجرمي الحرب الإسرائيليين والأمريكيين السابقين والمحتملين في غير مكان وزمان. وترافقت تلك المخاوف بحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة على الحكومة البلجيكية من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا، ليس أقلها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة البلجيكية بروكسل. وتلازم رفع الدعوى منذ البداية مع قدر كبير من الابتزاز السياسي والأخلاقي الإسرائيلي للحكومة البلجيكية من خلال تذكر بلجيكا بماضيها الاستعماري في الكونغو، عوضاً عن اتهامها بالتعاون مع النازية والعداء للسامية.

اقرأ التقرير الكامل صفحة ٧

## في هذه النشرة

٤  
صفحة

خطاب العودة: أسس ومقومات

٢  
صفحة

صبرا وشاتيلا ... الجرح الممتد إلى الآن

١١  
صفحة

ماذا يريد اللاجئون الفلسطينيون حقاً؟

٦  
صفحة

توصيات البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين؛

١٥  
صفحة

نحو تشكيل لجنة شعبية  
مركزة للدفاع عن حقوق اللاجئين

١٢  
صفحة

الموقف الإسرائيلي حول  
حق العودة للاجئين الفلسطينيين



## الذكرى وشارون مجرم اليـ

## صبرا وشاتيلا... الجـ

قانونيا: شارون مجرم بهـ وجـ  
ثافيا: ما كتب لـ صـ

تقرير خاص لـ ( حق العودة )

ساعة من أيلول الأسود التي حولت الحياة إلى موت مزروع في كل مكان.

كان لا بد من اللقاء بشخص عايش التجربة، كان شاهداً على المجزرة، إلتقينا عبد الفتاح غانم مستشار الرئيس لشؤون المخيمات الفلسطينية، الذي مازال يذكر ما حصل رغم فضاحته، إلتصق كل شيء بقلبه وعقله كما يقول لأنه قرر البقاء في لبنان ولم يخرج مع آخر سفينه غادرت شاطئ لبنان الجميل.

يقول غانم شارحاً الموقف قبل أن يخرج جيش منظمة التحرير من لبنان: لقد إقترحت على القيادة أن تكون وجهتنا إلى سورية وليس لدولة أخرى، وذلك للبقاء قريبين من المخيمات لكن هذا الطلب قوبل بالرفض، أدركت أن هناك ما سيحصل في المخيمات. ويتابع مسترسلاً: بعد معارك ثلاثة أشهر متتاليه أنتهت بالهدنة وإتفاقية الخروج من لبنان، ترك هذا أثر على سكان المخيمات الذين كانوا يستشعرون الأمان بوجود عناصر منظمة التحرير، فعلاً لقد زرع الخوف

"على مسافة قريبة جثث خمس نساء، وعدد من الأطفال، ملقاة على الأرض فوق كومة من تراب، بينهما امرأة مستلقية على ظهرها، وقد شق الثوب عن صدرها ، وإلى جانبها رأس بدون جسد لطفلة مليحة التقاطيع تنظر إلى القتل بغضب، وأخرى لا يزيد عمرها على الثالثة، ترتدي ثوباً أبيض ملطخاً بالدم والطين ورأسها مهشم برصاصة، وإمرأة شابة سقطت على وجهها وهي تحتضن رضيعها، فيما جسد العجوز نوري (٩٠) عاماً ممدد بين القمامة وجواره عكازه، وعلى بعد أمتار تكوم جيرانه قتلى بأجسادهم نصف المحترقة."

تلك شهادة الموتى الذين بقيت أعينهم مفتوحة، رغم الموت الذي زرع فيها، فالمت في مجزرة صبرا وشاتيلا لم يبق على إزاله ما في عيون الموتى من رعب. " بحثت عن عائلتي "يقول الحاج عدنان أبو سائد، "لم أجد أحداً، كان المنزل مهتماً، قالوا لي إذهب إلى المسجد أو للمدينة الرياضية....في المسجد وجدت إحدى بناتي مربوطة بالدين والقدمين، لقد كانت مذبوحة، إلى جانبها طفلها الرضيع يشد على صدرها وقد طعن بسكين أيضاً...شاهدت زوجتي، كانت مذبوحة، بيدها اليمنى تمسك بذراع إحدى بناتي، إبني الأصغر كان مذبوحاً مضرجاً بدمه، وحوله أوراق مصحف ممزقة، وقد تبللت بالدماء "وصمت الحاج أبو سائد كما تقول الكاتبة لبنى من لبنان باحثة عن أمل وسط هذا الموت المفعم برائحة الدم.

## رجوعاً للذكرى المؤله

"صبرا وشاتيلا "سألنا شارعنا الفلسطيني ماذا يعرف عنها، قالوا: أن الألم يتكرر يومياً، منذ العام ١٩٨٢ وحتى اليوم بنفس الألم والصمت والقاتل، سألنا أكثر عن المخيميين قال البعض :هو مخيم واحد ويدعا "صبرا وشاتيلا"، تلك حقيقة مؤلمة أدخلتنا نافذة من سواد.

هما مخيمان يجلسان في مستطيل ضيق من الشرق إلى الغرب بمساحة لا تتجاوز ربع الميل، ومن الشمال إلى الجنوب ميل ونصف الميل، صبرا في الطرف الشمالي وشاتيلا في الطرف الجنوبي.

الأشجار التي تحيط المكان كانت تضم لاجئين قدموا من شمال فلسطين، طردوا خلال الأعوام (١٩٤٨-١٩٥٠)، كان يسكنهما حوالي ٢٠ ألف لاجئ، ولليوم مازالت نفس أشجار السرو بهمم بارز تشهد على ما حصل في المكان الذي تحول خلال ٤٠ ساعة من الذبح والقتل إلى حكاية من حكايا المأساة الفلسطينية.

## قبل وبعد المجزرة

"في الشرق الأدنى شعب زائد، هو الشعب الفلسطيني "هذا ما قاله بشير الجميل رئيس لبنان المعين من قبل إسرائيل ومسؤول قوات الكتائب التي إرتكبت المجزرة، أما ماقاله مناحيم بيغن فيصعب في نفس النهر، فقد قال أمام الكنيست الإسرائيلي واصفاً الفلسطينيين في جنوب لبنان بالحيوانات التي تسير على قدمين، والنتيجة لهذا الحقد كانت عملية " تطهير الجنوب والمخيمات "من" الفلسطينيين "بعد التوقيع على إتفاق هدنة بمقتضاها إنسحبت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ضمن شروط ثلاث، تقتضي بمنع دخول الإسرائيليين إلى المخيمات أولاً، وبمنع التعرض للفلسطينيين ووضع قوات دولية بدلاً من الإحتلال ثانياً وثالثاً، وهو ما لم يحدث لتحديث المجزرة خلال أربعين

"إننا نذبهم بلذء."

المقاومة كما يقول غانم كانت عشوائيه، وهذا سمح بحدوث المجزرة، ويضيف غانم: لقد كنا حوالي ١٥ مسلحاً من مختلف الجنسيات، كنا متواجدين في وسط بيروت وخلال أربعة أيام قمنا برفقة عناصر مسلحة أخرى بالإشتباك مع القوات الإسرائيلية لثلاثة أيام، لم نكن نعرف ما يجري في المخيميين، كنا نستشعر من التنوير الليلي ورصاص كواثم الصوت، وحصار المنطقة أن هناك من الأحداث ما يثير، المخيمات لم تقاتل لأنه ببساطة لم يوجد بها من يقاتل أو كما تدعي إسرائيل «إرهابيين» بقوا ولم يخرجوا.

درساً مهماً تعلمه عبد الفتاح حيث يقول: بعد أن سمع المواطنون أن هناك حشوداً بجانب السفارة الكويتية والتي تقع بجانب صبرا وشاتيلا قام عدد من الوجهاء والمخاتير برفع راية بيضاء، توجهوا بها إلى الحشود العسكرية لإقناعهم أن جميع من في المخيم هم من النساء والأطفال، كان عددهم تسعة، ذهبوا ولم



يعودوا أبداً، وهذا يدل على أن من يرفع الراية البيضاء يموت ولا ينتصر، مثلما أن الخروج لم يكن يقود إلى فلسطين بل على العكس من ذلك، الخروج أضعفنا كثير، كانت صبرا وشاتيلا أول معركة ضد الشعب الفلسطيني ولم يكن بيد منظمة التحرير القوة على الرد لأنها خرجت وتنازلت عن سلاحها، سيفنا سقط وبعدها بدأنا نتلقى الضربات ولا نرد.

## الخض في الماء

يحذر غانم من أن ما حصل في مجزرة صبرا وشاتيلا مرشح للحصول في مخيم فلسطيني آخر، مؤكداً على أن سورنا الفلسطيني مهدد من خلال الإختلاف الوطني الداخلي، وهذا الخلاف يقود للقيام بأعمال لا تخدم صالحنا أبداً، وهذا يغري الأعداء بالإنقضاض علينا، وبدون الوحدة الحقيقية القائمة على الإقناع والحوار والتعاون والتفاعل سنبقى نخض في الماء الذي سيبقي ماء للأبد.

ينهي المستشار عبد الفتاح غانم قائلاً: صبرا وشاتيلا ليستا مجزرة فقط، يجب أن تكونان عبرة، ودليلاً للسائرين وعلى حقيقة من يدعي السلام. نتائج المجزرة بلغه الأرقام تضاربت، فالقتلى الذين

حصدتهم أسلحة جيش الكتائب المختلفة بمساعدة وتخطيط وتنوير وسلاح إسرائيلي، بحسب تقديرات لجنة كهانا الإسرائيلية التي حققت في الموضوع وأوصت بإقالة وزير الدفاع من منصبه في حينه أرئيل شارون، وعدم نشر الجزء (ب) من التقرير، فقد جاء في التقرير أن عدد القتلى يتراوح ما بين ٦٠٠- ٨٥٠ ، وبحسب إحصاءات الصليب الأحمر الدولي تراوح العدد ما بين ٩٠٠-١٥٠٠ قتيل، وبحسب الإحصاءات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية فقد تراوحت أعداد القتلى والمفقودين والذين دفنوا تحت الركاب والدمار ما بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ قتيل.

والدليل بعد الدم المسفوح في أرض اللجوء نستخلصها من أقوال وزير الدفاع أرئيل شارون سابقاً ورئيس الوزراء حالياً حيث قال " لقد تخلصنا من ٢٠٠٠ إرهابي كانوا لا يزالون في بيروت"، ومن قول ضابط كتائبي " هذه العملية من النوع الذي لا يأخذ فيه أسرى".... يعتبر هذا إعتراف المجرمين سابقاً، وفي الوقت الحالي الزمان يعيد نفسه بالألم وكامل تفاصيل المجزرة ونفس الضحية، مع إختلاف المكان.

## طريق غير مسدود

يتساءل المواطن المثقل بالهموم عن سبب هذا العذاب والألم والموت، ما الحكاية، وإلى متى لهذا الظلم أن يستمر؟ تطرح تساؤلك على الجميع بمفرده واحده "صبرا وشاتيلا"، لتعطينا الإجابات باختلافها الإنطباع نفسه، هي خيط ألماً الممتد، ويتمنون أن يحاكم المجرم على كل جرائمه رغم عدم إيمانهم بعدالة العالم، وبكفاية العقاب.

مسؤول حقوق الإنسان في مؤسسة الحق شعوان جبارين يصف الطريق الذي يقود لمحاكمة شارون المجرم سابقاً وحتى اليوم، بأنه غير مسدود أبداً، معتبراً القضية بالسياسية بالدرجة الأولى، وأن ما قامت به الحكومة البلجيكية بالتطور الهائل على صعيد الولاية الجنائية الدولية، التي بموجبها تلاحق وتقاضى مجرمي الحرب بغض النظر عن الهوية والمكان. وعن النتيجة التي وصلت إليها قضية محاكمة المجرم شارون " بجريمة صبرا وشاتيلا " التي أثرت لتهداً من جديد قال واصفاً ما حدث بأن المصالح السياسييه هي التي تلعب دوراً كبيراً في ذلك.

ويتابع جبارين قائلاً: لقد تعرضت الحكومة البلجيكية لضغوط دولية كبيرة، فجلأت إلى إتخاذ أساليب من أجل تجنب الإستمرار في المحاكمة التي رفعت ضده شارون، ومن الأساليب التي حاولت المحكمة والقضاء من خلالها تجنب تنفيذ المحاكمة إشتراطها ثلاثة شروط لتتم المحاكمة، إحداها في حال كون دولة المجرم دولة ديمقراطية يجب أن تحاكمه هي، وليس بلجيكا، ومعتبرين دولة الإحتلال بالديمقراطية.

ويضيف جبارين مطمئناً وفاتحاً الباب للعمل: جريمة شارون لا تسقط بالتقادم أبداً، فهي بموجب القانون الدولي الجنائي جريمة ضد الإنسانية ولا تسقط بالتقادم، بدليل وجود من قام برفع قضايا جنائية حالياً بحق ضباط نازيين وستالينيين، وهم حالياً يلاحقون كمجرمي حرب، مؤكداً على أن ما لا يحصل اليوم قد يحصل بعد سنوات.

ويؤكد جبارين إلى أن قضية شارون ومسؤوليته عن المجزرة واضحة لأسباب كثيرة، أولها كونه وزيراً للدفاع، وخضوع بيروت لقواته ثانياً، وكون الكتائب جزء من الجيش الإسرائيلي ثالثاً، فهي التي إرتكبت المجزرة على مدى أربعة أيام متواصله، مشيراً إلى أن القانون



## يوم وأمس يفتحان الملف

# درجة الممتد إلى الآن

## بالبقية أنون الدولى الجبائى لى ل إلى ذروة الدم بنقصة فاضح جارح

قائلا بشكل يدفع على تحسس المصيبة الأكبر التي تتقدم نحو أجيالنا بشراسه :هناك فارق بين دور السياسي المحكوم بموازن قوى ويتعامل معها بالممكن من غيره، وبين المثقف الذي عليه أن يحرس الحلم الفلسطيني، ويجمع الرواية، مؤكداً على الثوابت والقيم المطلقة والمبادئ الكبرى.

### حاله فصام

"يجب على المثقف والكاتب أن يؤكد على الحقوق الكاملة والثابتة عبر المنهاج المدرسي، والجامعي والإنتاج الأدبي، والثقافي من خلال الخطاب الإعلامي، غير أن الإشتراطات والإستحقاقات الإحتلالية والإقليمية والدولية تحول دون ذلك "يقول طه، ويتابع: غير أن تفريغاً لمضامين مناهجنا من محتواها التاريخي والثقافي والحضاري والوطني والجهادي وحقوقنا يسفر عن خلق حالة من الفصام لدى عموم أبناء الشعب.

### الضحية والإرهاب

مؤخراً كتب نتيها هو يقول واصفاً ما حصل في "صبرا وشاتيلا " بأنه عمل قام من أجل التخلص من الإرهابيين حيث قال :لقد قتلنا حوالي ٢٠٠٠ إرهابيا وإنتهى الأمر، مستنكراً قرار المحكمة البلجيكية التي قررت محاكمة شارون، ليرد المحامي شبلي ملاط برسالة قوية وجهها عبر الصحافة حاولت توصيف الحقيقة التي ظهرت للعيان وكادت أن تنجح بتجريم المجرم، والحكم عليه، لولا الضغوطات السياسية التي تعرضت لها بلجيكا التي تنازلت عن نزاهة قضائها عندما توقف الأمر أمام إسرائيل.

يقول المتوكل طه حول كلمة " إرهابي " التي يلتصق بنا زورا وبهتانا :إن ذراعنا الإعلامي قصيرة للغاية، وهذا قاد إلى خلق صورة نمطية متخلفة عن العرب والمسلمين ونحن الفلسطينيون بخاصه وذلك من خلال لعب إسرائيل على وتر الإرهاب، وهي التي تستغل كل فرصة لتعمق فهم العالم الخاطي لنضالنا، فباي حق نوصف نحن الشعب المقاوم بالإرهابي؟، باي حق يوصف الضحية المضرج بدمه إرهابيا، والعالم يسمع ويلتزم الصمت. وتزداد الصورة تشويها وزيفا، " هنا تبرز المشكلة على أصولها " كما يقول طه، فالضحية غير إنها ضحية لا تملك مفتاح الدفاع عن نفسها وتوصف بالإرهاب.

الصحفي الإسرائيلي " امنون كابيليك " ومن خلال تحقيق صحفي كبير عرض الكذبة الإسرائيلية من خلال دلائل على الكذب، والهامي " شبلي ملاط " وصف محاكمة شارون في دولة بلجيكا وما أثير حولها بكرة الثلج التي حركت كثيرا من الواقع الملترزم صمتا وخذلا، وهذا دفعه للقول " مجرد القيام بعمل ما أو حراك ما يوقظ الضمائر هو إنجاز بحد ذاته"، ونحن هنا ومن خلال تقريرنا هذا نحاول أن نلفت الإنتباه إلى ضرورة النهوض من نومنا لإجبار الإدارة الدولية على تطبيق ما تؤمن به، وما شرعته قانونا لها وللعالم، وذلك ليس من أجل إنزال العقوبة بحق شارون التي لا يمكن أن توازيها عقوبه فحسب، بل من أجل أرواح شهدائنا الضحايا الذين سقطوا على مذبح الحرية المشتهاة.

فكيف يمكن لنا أن نجعل المجزرة جزءا من ضمير العالم لا واقعة في تاريخه؟

الفلسطينيه، وأعني بذلك، الرواية التاريخيه، كما أن هناك ثغرات كبيره في غياب تاصيل تاريخنا المعاصر على الصعيد الوطني والثقافي، نحن رغم دور بيت الشعر الفلسطيني إلا أن هناك نقص فاضح، وغياب جارح لتاصيل تاريخنا الثقافي والسياسي.

يتابع المتوكل حديثه حول الذين كتبوا شعرا محاولين الوقوف على تفاصيل الجرح، وحكاية الموت



قائلا :يعتبر محمود درويش الشاعر الذي كتب بصورة مثيرة حول " مجزرة صبرا وشاتيلا " وذلك في قصيدة " مديح الظل العالي " كما أن الشاعر معين بسيسو فعل ذلك، إلا أنه لم يتم جمع ما كتب عن مجازر سابقة، وهذا يضاعف المصيبة ويعمق ألما كمثقفين، مثل دير ياسين، وكفر قاسم، وصولا لصبرا وشاتيلا إلى المسجد الحرام إلى آخر مجزرة ترتكب في مدينة غزة ومدننا الأخرى عبر طائفة الإبائتشي.

### غياب

وعن الأسباب التي قادت إلى تلك النتيجة وهذا التقصير يشير الشاعر طه إلى أن هناك نكبة أوجدت مناطق فلسطينية متعددة، من خلال تشظية الشعب الفلسطيني في غير موقع وغير دولة، فاصبح لدينا تاريخا وجغرافيا ثقافية متعددة في مناطق متعددة، ومتباعدة أيضا.

ويتابع منتقدا تقصيرنا :كان ينبغي على المؤسسة الرسمية الفلسطينية أن تجعل من هذا التعدد تنوعا وإثراء للفكر والإبداع، إلا أن غياب التاصيل والجمع والتحقيق أدى إلى نتيجة معاكسه، فمنتوجنا الإبداعي الإنساني والثقافي مازال متعثرا ونحن مطالبون بوضع خطة لمحاولة جمعه.

ينوه من جهة أخرى محاولا أن يبعد اليأس كثيرا عن نفوسنا قائلا :إلى أن هذا لا يعني عدم وجود محاولات جاده وإبداعات وأدبيات حاولت أن تقوم بذلك، لكنها لم تصل إلى حد إجترح رواية فلسطينية قادرة على مواجهة رواية الإحتلال عن نفسه وعنا، بل وتجاوز الإحتلال وروايته على طريق هضمها وترميم صورتنا في العالم وتحقيق مضامين ومكونات شخصيتنا الوطنية.

لا يكتفي المتوكل طه الذي يكتب بالآلم بذلك ويسهب

الأنفاس، والدليل عدم سفر شارون مدة طويلة لدولة أوروبيه، مضيفا إلى أن إثارة القضية يعطينا مكسبا إعلاميا قد يجنبنا مصائب قادمة.

يعتبر عبد الرزاق غزال سوء تعاملنا مع مصائبا كارثة حقيقة، ويسهب قائلا :لو تعاملنا مع " صبرا وشاتيلا " بالشكل الصحيح لما قام شارون ويقوم يوميا بجرائمه في الوقت الحالي، ولما أصبح رئيس حكومة،

الدولي الجنائي يعتبر مصدر الامر أو المحرض على فعل معين، أو المخطط له، بمثابة المسؤول المباشر، وهو مدان تجب محاكمته.

لماذا الفشل؟

جبارين مسؤول مؤسسة الحق يعكف حاليا على إعداد ملف كامل حول جرائم الحرب بخصوص عمليات القتل خارج نطاق القانون، من قصف وإغتيال وإغلاق ويقول حول هذا الملف :هو ملف واضح يهدف إلى وضع جرائم الإحتلال ضمن نطاق قانوني دولي يمكن أن نعتمد عليه في محاكمات سابقة، ونحن لغرض تحقيق نتائج قانونية قوية ودامغه، بحاجة لتقنيات وأسلوب بحث بمعايير دقيقة، وكل ما يلزمنا موجود، طالما إسرائيل تقوم بذلك بدلائل وبنينه وبسياسة دولة غير مخفية ذلك.

يشرح جبارين أسباب الفشل في تحقيق العدالة الدولية التي تقتضي محاكمة وسجن مجرمي الحرب إلى تقاعس المجتمع الدولي عن القيام بواجبه، وعدم وجود إرادة دولية تطبق ذلك فيما يتعلق بإسرائيل، مشيرا إلى أن ذلك يساعد شارون على الإستمرار في جرائمه المختلفة، القانون الدولي الجنائي والقضائي يلزم ويحاكم شارون وحكومة لكن من يطبق؟ وما الذي يدفع إلى التطبيق؟، هنا يكمن الخلل.

ومن جهة أخرى يناشد جبارين الجميع، مؤسسات وسلطة وأفراد للعمل على توسيع دائرة البحث عن المجرمين في " مجزرة صبرا وشاتيلا " وجميع المجازر، ويضيف :كان شارون وزيرا للدفاع، وهناك ضباط مازالوا على رأس عملهم ويتنقلون في جميع الدول، العربية والغربية بحرية تامة، وهؤلاء يجب أن تكشف أسماؤهم من خلال البحث، والتمحيص، ومعرفة الأدوار التي لعبها كل ضابط.

وعن النتيجة التي يمكن أن يحققها هذا البحث يضيف :إن هذا يقود إلى زعزعة إسرائيل، بدخول الخوف والقلق إلى قلوب ضباطها وحكامها وسياسيها الذين يعتبرون قتلة بحق، وهذا يمنحنا إياه القانون الذي تخافه إسرائيل وأمريكا، وسيقود حتما إلى جعلهم يفكرون كثيرا قبل أن يرتكبوا جريمة جديدة في مخيم جديد.

### محاولة محلية وشخصية

حاول الطالب عبد الرزاق غزال الذي يستعد لنيل درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، في بحثه (صبرا وشاتيلا في القانون الدولي) البحث حول مسؤولية شارون في مجزرة صبرا وشاتيلا، وفلا وجد المسؤولية مباشرة وغير مباشرة بعد أن قام بجمع معلومات تؤكد ذلك من مصادر قانونية أجنبية وإسرائيلية.

وعلى صعيد مواز لا يخفي عبد الرزاق المشكلة التي وقع فيها عند بداية بحثه والمتمثلة في عدم وجود مرجع عربي يمكن أن يستند إليه الباحث القانوني ويقول هذا تقصير بحق، فالجريمة واضحة وغالبية الكتب الموجودة لا تصلح أن تكون مرجعا قانونيا، وحول مسؤولية شارون يقول :لو إقترضا، جدلا، أن شارون لا يتحمل المسؤولية المباشرة بل غير المباشرة، نجد وبناء على القانون الذي يساوي ما بين المسؤوليتين بأن شارون مجرم حرب، تجب محاكمته، واصفا بمحاولته في بحثة القصير محاولة شخصية حاول أن يجتهد ليقدم لضحايا المجزرة شيئا يعيد لهم كرامتهم. ويتابع غزال :خلال الفترة التي أثثرت بها القضية شعر الجميع أن إسرائيل حوصرت دوليا، وأخذت تلتقط



## خطاب العودة:

# أسس ومقومات

### خلفية تاريخية

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يحمل الرقم ١٨١، بأكثرية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت يقضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية على أن ينشأ اتحاد اقتصادي بينهما.

لقد عارض الفلسطينيون والعرب هذا القرار الجائر لعدم توافقه مع القانون والعدل والديمقراطية. لقد أدى قرار التقسيم هذا إلى انفجار الوضع في فلسطين، وقامت تظاهرات واضطرابات دموية أدت إلى مقتل حوالي ١٧٠٠ شخص من العرب واليهود. وفي ذات الوقت أعلنت بريطانيا إنها ستنهي إندادها على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أي قبل أشهر من الموعد الذي حددته الأمم المتحدة في القرار ١٨١ لإنهاء ذلك الانتداب. وعلى خلفية هذه الاضطرابات انعقد مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨ للنظر في أوضاع فلسطين. غير أن المجلس لم يتخذ قراراً حازماً بوقف الاضطرابات التي تمثلت أساساً في اتخاذ الصهاينة ومنظماتهم الإرهابية خطوات عديدة وسريعة بهدف تغيير الوضع ميدانياً وفرض وقائع على الفلسطينيين والعرب والعالم من الصعب تغييرها بسهولة. وأهم هذه الإجراءات شن الهجمات على السكان العرب وارتكاب المجازر والمذابح. لقد أدى هذا الوضع إضافة إلى الانسحاب البريطاني السريع إلى تفاقم وضع العرب الفلسطينيين وتشردهم، وفشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعلية للسيطرة على الوضع.

وهكذا فإن قرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ في الوقت الذي كان شهادة الميلاد الرسمية الدولية الأولى والوحيدة لقيام دولة إسرائيل، فقد كان في الوقت نفسه وعلى المقلب الآخر يضي طابعاً شرعياً لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وطرده في المنافي المختلفة، خلافاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ العدل والقانون الدوليين. لقد اعتبر القرار بحد ذاته استكمالاً لعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦ تاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ التي رفعت تقريرين للجمعية العامة يتضمن كل منهما إنشاء دولتين. وأكثر من ذلك، فإن إحدى اللجنتين دعت صراحة إلى قبول المهاجرين اليهود في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف مهاجر كل شهر. وهذا يعني ضمناً الموافقة على الرؤية الأوروبية لمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة.

لقد استكملت عملية تهجير الفلسطينيين من ديارهم بعد المعارك غير المتكافئة، بين العصابات الصهيونية ومجموعات الدفاع عن المدن والقرى الفلسطينية، والدخول الاستعراضي الكاريكاتوري للجيش العربي إلى فلسطين، والمجازر والمذابح التي ارتكبتها هذه العصابات في القرى والمدن، أبرزها مجزرة دير ياسين وكفر قاسم، والعديد من المجازر التي كشف النقاب عنها في مراحل لاحقة كان آخرها مجزرة الطنطورة، التي أعلن عن اكتشافها أحد الباحثين الاسرائيليين من مراجعي التاريخ الجدد.

### الفلسطينيون إلى اللجوء والمنفى

إن فشل الأنظمة العربية وجيوشها في تحقيق أي مكسب عسكري، وفشلها في تشكيل حاضنة وعمق جغرافي وبشري استراتيجي للمقاومة العربية في فلسطين، أدى فيما أدى إليه إلى تحويل ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني إلى لاجئين في المحيط العربي والمنافي الأخرى، القريبة والبعيدة.

إن النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني لم تكن لتختزل في العجز عن مجابهة المشروع الصهيوني وتأسيس دولة إسرائيل فحسب، وإنما في تبيد وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، وتحويل غالبيته إلى شعب مشتت لاجئ، وتحويل من تبقى منه على أرض الوطن إلى أقلية مهمشة، تعيش تحت أقسى أنواع العسف والفصل العنصري ... الخ.

لقد برهن الفلسطينيون، وفي أقسى الظروف، بما فيها ظروف اللجوء نفسها على تمسكهم بأرضهم ووطنهم، فالعديد من الفلسطينيين الذين تم إجلأؤهم قسراً عن ديارهم، قد اختاروا وجهة داخل الوطن وليس خارجه، وليس أدل على ذلك من مشكلة المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو تلك الجموع التي شكلت الغالبية

الساحقة من الفلسطينيين، التي اضطرت للجوء، ولكن داخل حدود فلسطين الانتدابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام دولة إسرائيل في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، واحتدام الصراع بين الغزاة وأصحاب الأرض الشرعيين، وأمام هول الفظائع المرتكبة من مذابح وتهجير قسري بقوة السلاح، وبعد إقدام العصابات الصهيونية على اغتيال وسيط الأمم المتحدة لفلسطين السويدي الكونت برنادوت بسبب تقريره عن الفظائع المرتكبة بحق عرب فلسطين، وتوصياته الداعية إلى عودة اللاجئين الفورية إلى ديارهم وممتلكاتهم، توقفت الجمعية العامة أمام خطورة الوضع وأصدرت قرارها الشهير الرقم ١٩٤ الذي تشكل عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ركيزته الأساسية.

### القرار 194: مضمونه وكيف نفهمه

إن أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤ يكمن في أنه قد شكل أول اعتراف دولي رسمي من أعلى هيئة دولية بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. ولا يقلل من أهمية هذا القرار صدوره بعد عدة أشهر من إعلان قيام دولة إسرائيل. كما أن هذا القرار قد جاء بمثابة إعادة اعتبار لحق الفلسطينيين في وطنهم. هذا مع الإشارة إلى أن هذا القرار لم يشترط في أي بند من بنوده، اعتراف اللاجئين بدولة إسرائيل التي كانت قد أعلنت من قبل العصابات الصهيونية، قبل ذلك بعدة

وتستتته وتبيد وحدته الوطنية تمسكه الحازم بحقه في العودة إلى وطنه، فحق العودة طغى على خطاب النخب السياسية الفلسطينية والعربية في مختلف مراحل كفاح الشعب الفلسطيني، فالعديد من الحركات السياسية الاجتماعية النقابية الفلسطينية قد تأسست في المراحل الأولى من اللجوء، على أساس رفض كل أشكال تصفية القضية، وعلى رأسها محاولات توطين اللاجئين بعيداً عن فلسطين.

لقد لاقت هذه النخب من خلال خطابها الداعي للعودة استجابة واسعة النطاق من جموع اللاجئين في كل أماكن وجودهم، داخل الوطن وخارجه، ولقد تجلّت هذه الاستجابة الشعبية العارمة لخطاب العودة، في الانخراط الواسع للشباب الفلسطيني في الحركات السياسية الفلسطينية والعربية، التي تبنت فكرة العودة. وبنت برامجها وسلوكها على أساسه. كما تجلّت أيضاً في الوعي الشعبي بأشكال متعددة من الممانعة الشعبية لمحاولات تفتيت وحدة اللاجئين، والحرص على إبقاء الصلات والروابط الوطنية بين أهالي المدينة الواحدة والقرية الواحدة، حيث استقروا بغالبيتهم في أماكن واحدة، حرصوا دائماً على أن تبقى قرية من حدود فلسطين، على أمل العودة القريبة إلى الوطن. ولم تكن أماكن الإقامة القسرية في مخيمات بعيدة عن حدود فلسطين، رهناً بإرادة اللاجئين وإنما كانت أمراً مفروضاً من حكومات الدول المضيفة. كما تجلّت الممانعة في رفض اللاجئين في المراحل الأولى للنكبة استبدال الخيم بمنازل إسمنتية،



تؤشر إلى إمكان الإقامة المستديمة في مخيمات اللجوء واعتبارهم ذلك محاولات تامة تستهدف فرض مشاريع التوطين والقضاء على حلم العودة. إضافة إلى كل ذلك وكدالة ساطعة على تمسك اللاجئين بوطنهم فلسطين، نذكر أن الفلسطينيين في لبنان على الأقل رفضوا بشدة كل محاولات التوطين عن طريق محاولات التجنيس التي كانت أمراً متيسراً خلال حقبة الخمسينات وأوائل الستينات.

لقد تطورت فكرة العودة وتواصلت في الثقافة الشعبية الفلسطينية، في التربية المدرسية من خلال الحكايات التي كان ولا يزال يرويها الكبار من الفلسطينيين ممن عاشوا ووعوا الحياة في فلسطين قبل النكبة وبعدها، تلك الحكايات التي تناقلتها الأجيال، أبقت فلسطين حية في ضمير كل كبير وصغير، وما قسم العودة (ملحق النص الكامل لقسم العودة) الذي يتلى صبيحة كل يوم في كل مدارس الفلسطينيين في المخيمات وخارجها، إلا دليل على تأصل فكرة العودة وتربية العودة في الوعي الشعبي الفلسطيني من جيل إلى جيل.

على الرغم من أهمية كل ذلك في تكريس فكرة العودة والتمسك الحازم بالحقوق. إلا أن كل هذه الفعاليات لم تخرج عن نطاق الممانعة السلبية، ولم تتطور إلى حالة من الفعل الإيجابي الحازم الذي يساهم في مراكمة نسبة قوى اقليمية ودولية، يمكن أن تفرض تحقيق العودة رغم أنف إسرائيل. لقد كانت الثغرة الرئيسية في تلك الحقبة من كفاح الشعب الفلسطيني في رهانه شبه الكامل على

الدول العربية والمجتمع الدولي من أجل تحقيق العودة.

### انضواء شعار العودة في إطار شعار

#### التحرير

لقد بدأ الرهان على الأنظمة العربية والمجتمع الدولي يتراجع منذ أواسط الستينات، حيث بدأت الإرهاسات الأولى لانطلاقة جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية استندت إلى جملة من الأفكار الجديدة، روجت لها بعض النخب الفلسطينية، تقوم على ضرورة أن يأخذ الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم واعتماد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، واعتبار فكرة العودة أحد مكونات مشروع التحرير.

لقد جاءت هزيمة حزيران (يونيو) وسقوط مقولات وبرامج النظام الرسمي العربي، لتعطي زخماً كبيراً للأفكار الجديدة التي خرجت من إطار التنظير النخبوي الضيق، لتغدو حالة جماهيرية عارمة، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على المستوى العربي أيضاً. وهكذا بدت الثورة الفلسطينية المعاصرة كرد على الهزيمة وتداعياتها من جهة، وكبديل ثوري بشكل حالة متقدمة في ما طرحته من مشروع كفاحي جديد، على أنقاض رؤية، وبرامج الأنظمة العربية التي أسقطتها هزيمة حزيران. لقد واجهت الثورة الفلسطينية المعاصرة على مدى العقود الماضية من كفاحها سلسلة من التعقيدات على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية صعوداً وهبوطاً، لم تنح للمشروع الوطني الفلسطيني أن يحقق أهدافه في التحرير، على الرغم من التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وعلى الرغم من أهمية الإنجازات التي تحققت بفعل هذه التضحيات، وأهمها إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية الفلسطينية، وكسب الاعتراف الدولي الرسمي والشعبي بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير على تراب الوطن.

إن تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وانتكاس شعاراتها إثر الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢، وتعرّش هذه الحركة على امتداد حقبة الثمانينات، لم يكن نهاية المطاف ونهاية العالم بالنسبة للشعب الفلسطيني. لقد جاءت انتفاضة الحجارة الباسلة داخل فلسطين لتعلن رفض الشعب الفلسطيني للهزيمة ولتؤكد أن شعبنا ما زال يمتلك من الإيمان بعدالة قضيتنا والإمكانات والطاقت، ما يمكنه من مواصلة كفاحه من أجل حقوقه المشروعة.

لقد جاءت هذه الانتفاضة الباسلة لتجسد التلازم الوثيق والعلاقة الجدلية التي لا تنفصم بين شعاري العودة والتحرير. فالشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يخوض كفاحاً مزدوجاً على هذا الصعيد. فهو يتوق لرفع كابوس الاحتلال عن صدره من جهة، ويتوق للاجئين منه إلى العودة إلى ديارهم ومدنهم وقراهم الأصلية في فلسطين من جهة ثانية.

غير أن القيادة الرسمية الفلسطينية، بدلاً من أن تركز كل اهتمامها لدعم انتفاضة الشعب وتطويرها، وفي الوقت الذي بدأت الانتفاضة تشكل كابوساً فعلياً ونزفاً يومياً للاحتلال، الأمر الذي أدى إلى إرباكه وانتقاله من دائرة الفعل إلى دائرة رد الفعل، لجأت القيادة الرسمية الفلسطينية إلى استثمار ما أنتجته الانتفاضة من معطيات، على نحو استخدائي متسرع ولاعقلاني، بهدف فتح ممر يفتح للقيادة الرسمية الفلسطينية ولوج باب التفاوض مع إسرائيل بأي ثمن من الأثمان. لقد كان من نتائج هذه السياسة العقيمة القصيرة النظر إدخال الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية برمتها في مأزق شديد الخطورة، تمثل في اتفاق أوسلو وتداعياته البائسة، التي حملت في أحشائها تهديداً فعلياً بتصفية القضية الفلسطينية، وإسدال الستار على الحقوق الوطنية لشعبنا، ولا سيما حقه في العودة إلى دياره وأرض وطنه.

### مقومات، وأسس، خطاب العودة

#### في اللحظة الراهنة

من ناقل القول أن خطاب العودة الفلسطيني كما نراه ويراها آخرون من المثقفين والاكاديميين والناشطين في هذا الميدان، لا يشكل بديلاً عن مشروع التحرير الوطني الفلسطيني الذي رفعت لواءه الثورة الفلسطينية المعاصرة. إنما يشكل في المقام الأول حالة اعتراضية على المشروع الأمريكي-الإسرائيلي الجارف، الذي يستهدف تصفية قضية الشعب الفلسطيني، التي تشكل قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم إحدى ركائزها المفصلية. كما تشكل

### خطاب العودة بين النخب

#### والوعي الشعبي

لقد أثبت الشعب الفلسطيني ومنذ حلول نكبة ١٩٤٨



## قالها ..

«ان قرار ١٩٤ الصادر عن هيئة الامم المتحدة الذي اقر العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين هو قرار كفلته الشرعية الدولية وكافة مواثيق حقوق الانسان. ان حق العودة هو من اهم الثوابت الوطنية وهو ايضا حق فردي خاص بكل لاجئ فلسطيني ترك ارضه وبيته عام ١٩٤٨».

المجلسان التشريعي والوطني والقوى السياسية والدينية والمؤسسات الوطنية والنقابية في محافظة بيت لحم.  
بيان خاص، ٣٠ تموز ٢٠٠٣.

«يجب أن أكون واضحا، ان حق العودة يشمل العودة الى الدولة الفلسطينية المستقلة والى المدن الفلسطينية الموجودة في اسرائيل، سواء عاد الانسان الى حيفا او الى نابلس، فالعودة الى الوطن اكيدة. لا وجود لأي قيود للعودة الى الدولة الفلسطينية المستقلة. لم يعد حق العودة شيئا خرافيا، هو جزء لا يتجزأ من مشروع السلام العربي الذي اعتمد بالاجماع خلال القمة العربية في ٢٠٠١».

نبيل شعث، وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني أثناء زيارته الى لبنان.  
«الايام»، ١٧ آب ٢٠٠٣.

«ان الحلول التي تتغاضى عن حق العودة وتطبيق قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بذلك، مرفوضة كليا ولا مجال للتعامل معها بأي شكل من الاشكال. ان الحلول المعروضة على الطرف الفلسطيني لن تكون مقبولة ما لم تكفل تطبيق الحقوق الشرعية والقرارات الدولية الخاصة بالشأن الفلسطيني».

غسان الخطيب، وزير العمل الفلسطيني، خلال زيارة مخيمي الرشيدية وعين الحلوة في لبنان.  
«القدس»، ٣ آب ٢٠٠٣.

«ان القيادة الفلسطينية متمسكة بموقفها الثابت والمبدئي بحق اللاجئين العودة الى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨ وضمان حقوقهم في التعويض عن الاضرار والخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم».

د.زكريا الاغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين خلال ترؤسه اجتماعا لرؤساء اللجان الشعبية في مخيمات المحافظات الجنوبية.  
«الحياة الجديدة»، ٢٥ تموز ٢٠٠٣.

« ان السلطة الوطنية تمثل فقط الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي لا يمكن لها أن تحل منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وتتمسك بجميع حقوقه وفي مقدمتها عودة اللاجئين».

محمد غنيم (أبو ماهر)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض التعبئة والتنظيم في الحركة.  
مقابلة لجريدة «الشرق الأوسط»، ٣٠ آب ٢٠٠٣.

«ان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست للمتاجرة ولا يحق لأي كان ان يتنازل عن حق العودة، اننا ندعو كل الحريصين على السلام والامن ان يأخذ بالحسبان امن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين وكل الشعب الفلسطيني».

اللجان الشعبية في محافظات غزة  
«القدس»، ١ تموز ٢٠٠٣.

هو حق مقدس، لكل شعوب الأرض وأممها، تكفله الأنظمة والقوانين والشرائع الدولية، وبهذا المعنى فإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو من الحقوق المقدسة غير القابلة للتصرف، بيد أن الحق سيبقى منقوصاً وغير كامل ما لم يتح لشعب فلسطين ممارسة هذا الحق على أرضه. وبالإستناد إلى هذا المبدأ الثابت فإن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأرض وطنهم شرط لا بد منه من أجل تمكينهم من ممارسة هذا الحق شأنهم في ذلك شأن الشعوب و الأمم الحرة الأخرى.

**رابعا:** إن خطاب العودة بقدر ما يكتسب بُعداً سياسياً وقانونياً بامتياز ، فإنه في الوقت ذاته يحمل أبعاداً ثقافية وتربوية بالغة الأهمية، لجهة الإبقاء على هاجس الوطن والعودة إليه والإيمان بإمكان تحقيق العودة أياً تكن الظروف و المعوقات. وفي هذا السياق، فإن ثقافة العودة ينبغي أن تعود لتحتل مكانها المرموق في كل مخيم وزقاق وبيت، في الشارع والمدرسة والجامعة والمعمل، وفي لعب الأطفال وأهازيجهم. فثقافة العودة لها بعد إستراتيجي يشكل نقیضاً لحالة الاستسلام والإحباط، تتخطى كل ما يمكن أن يبرم من معاهدات واتفاقيات تنتقص من حقوق شعبنا، في ظل طغيان الزمن الأمريكي الإسرائيلي الراهن. إنه عنوان لإستمرار الصراع وديمومته. إنه أحد أهم عناوين الإشتباك التاريخي المفتوح مع الصهيونية و مشروعها العنصري المتمثل بإسرائيل.

**خامسا:** إن خطاب العودة يتوجه إلى زج المجتمع المدني الفلسطيني بكل هيئاته و مؤسساته السياسية والاجتماعية وغيرها في النضال من أجل إعادة الاعتبار لحق العودة. وبهذا المعنى، فإن هذا الخطاب هو خطاب توحيد يسمو فوق كل التناقضات والتعارضات السياسية وغيرها في مجتمع اللاجئين . إن ما ندعو إليه في خطابنا يحمل في أحشائه بُعداً وطنياً وأخلاقياً، لا يمكنه التعايش بأي شكل من الأشكال مع أي مظهر من مظاهر الفساد والإفساد الذي يتعرض له مجتمع اللاجئين ومؤسساته من غير منبع ومصدر. وبصور وأشكال متعددة تهدد بتدمير بنى وهياكل هذا المجتمع وتحول دون اطلاق مبادراته الخلاقة على الصعيد الإنساني والاجتماعية، وتشكل كابحا لديناميات تعاطيه إيجابيا مع خطاب العودة.

**سادسا:** على المستوى العربي، إن خطاب العودة يستهدف إعادة إحياء مختلف أشكال التضامن مع الشعب والقضية الفلسطينية من خلال احتضان خطاب العودة و دعمه بأليات سياسية واجتماعية مناسبة. ذلك أن هذا الخطاب يشكل أحد مداميك استمرار نضال الأمة العربية ضد الصهيونية العنصرية.

**سابعا:** أما على الصعيد الدولي فإن إعادة تنشيط الهيئات و المؤسسات الداعمة للشعب الفلسطيني ولحقه في العودة إلى وطنه، تشكل أحد المرتكزات الأساسية لخطاب العودة ذات البعد الأخلاقي والإنساني الشامل. بعد أن انكفأ دور غالبية الهيئات والمؤسسات، ليقصر على اختزال دعمها للشعب الفلسطيني في دعم منظمة التحرير الفلسطينية و تشجيعها على المضي قدماً في مسار مفاوضاتها مع إسرائيل، رغم كل ما يحمله مسار التفاوض هذا من مخاطر فعلية، تهدد بالقفز فوق حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة إلى وطنه. إن انكفاء هذه الهيئات على هذا النحو قد شل فعاليتها إلى حد كبير ووضعها في موقع انظارى، يحول دون لعبها دوراً جدياً في إعادة بعث الوعي الدولي بشأن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني وفي القلب منها حقه في العودة إلى وطنه فلسطين.

\* وردت هذه الورقة ونوقشت في اللقاء التنسيقي الأول بين المؤسسات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والذي انعقد في قبرص ما بين ٦-١٠ تشرين اول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٠، وتم تبنيها على يد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة. لمراجعة التقرير الكامل حول اللقاء ومواد متعلقة أخرى حول خطاب العودة، راجع صفحة الانترنت الخاصة بمركز بديل: [www.badil.org](http://www.badil.org)

بديلاً عنها بشكل تشويها مفتعلاً لمضمون القرار ١٩٤. ويستهدف تمرير المشاريع المشبوهة الرامية إلى إغلاق ملف اللاجئين، وطلي صفحة العودة إلى الأبد.

إن الحديث عن تعويضات مادية للذين لا يرغبون في العودة في الوقت الراهن يشكل ابتزازاً سياسياً، تستغل فيه معاناة اللاجئين ابشع استغلال، ولا سيما اللاجئين في لبنان المحرومين من حقوقهم المدنية الاجتماعية والسياسية.

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه الخيارات الحرة للاجئين من دون أية ضغوط أو قيود، فإننا نرى أن أية خيارات أخرى غير خيار العودة، ينبغي عدم إثارة الزوابع حولها قبل توفير جميع الشروط لتطبيق حق العودة، كما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص قرار الجمعية العمومية الرقم ١٩٤.

**ثانيا:** يستند خطاب العودة إلى مقوم آخر هو وحدة قضية اللاجئين أينما كانوا، في المنافي أو داخل حدود فلسطين الانتدابية بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، أولئك اللاجئين الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن الإدعاء بأن معضلة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة ستحل بمجرد إعلان الدولة الفلسطينية العتيدة، يتنافى مع حقهم الطبيعي في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين، كما نص عليه القرار ١٩٤، الذي جرى تأكيده مراراً في قرارات لاحقة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولا سيما في دورتها العامة رقم ١١٨ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، إذ نص بوضوح أن الامم المتحدة ترى «أن التدابير الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعيداً عن ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، تشكل انتهاكاً لحقهم غير القابل للتصرف في العودة».

إنه لمن الأهمية بمكان و نحن نتحدث عن وحدة قضية اللاجئين، باعتبارها شكلاً من أشكال تجسيد مبدأ وحدة الأرض والشعب ، الإشارة إلى أن قضية العودة هي حق مقدس لكل لاجئ أينما كان، وأياً تكن أوضاعه القانونية لجهة الهوية و الجنسية التي يحملها ، حيث إن ما آل إليه وضع اللاجئين من التشتت في بقاع الأرض، كان حصيلة للنكبة التي ألت بشعبنا عام ١٩٤٨، وما تبعها من تداعيات مأساوية أصابت كل بيت فلسطيني أينما كان . إن هذه الأوضاع لم تكن أبداً خياراً أراداه اللاجئين من شعبنا، وإنما أمراً فرض قسراً عليهم بالعنف والإكراه على امتداد سنوات اللجوء منذ النكبة و حتى اليوم .

**ثالثا:** إن حق الشعوب في تقرير مصيرها على أرضها

حالة استنهاضية ومحاولة لخلق ديناميات جماهيرية كابحة لاندفاع القيادة الرسمية الفلسطينية نحو الاستجابة للمطالب والإشتراطات الاميركية الاسرائيلية في ما يتعلق بثوابت القضية الفلسطينية الأساسية، وفي مقدمتها قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم.

تتجلى هذه الاستجابة بشكل واضح كما برز من خلال مفاوضات كامب ديفيد، في محاولات تجزئة قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم وتبديدها. ولا يقلل من أهمية هذه المخاوف والهواجس بالنسبة لقضية اللاجئين ما تحاول غير جهة ووسيلة إعلام في إبراز صمود المفاوض الفلسطيني في المفاوضات، إزاء بعض المسائل الجوهرية وعلى رأسها قضية القدس.

من الأهمية بمكان التأكيد بأن خطاب العودة الراهن كما نراه، لا يشكل بأي حال من الاحوال انتقاصاً أو رفضاً لأي شكل من أشكال الكفاح الأخرى، التي يمكن شعبنا أن يمارسها، تبعاً لطبيعة المرحلة والظروف التي يواجهها كل تجمع من تجمعات هذا الشعب داخل الوطن وخارجه. إن خطابنا هذا يهدف، في ما يهدف إليه، إلى استنفار وجذب النخب الفلسطينية من المثقفين والناشطين على كل الصعد، من ذوي الألف و العقول النظيفة. واعادة الاعتبار لدورهم التعبوي التنويري، كخطوة لا بد منها للخروج من حالة الإنكفاء والإحباط بسبب ما آلت إليه أوضاع العمل الوطني الفلسطيني.

### يرتكز خطاب العودة إلى جملة من المقومات والمفاهيم تتلخص بما يلي:

**أولاً:** إن خطاب العودة لا يستند إلى القرار ١٩٤ فحسب، بل إنه يجد دعائمه في عدد من الشرائع والمواثيق الدولية، أهمها الشرعة الدولية لحقوق الانسان، والإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة ١٣/٢). ومعاهدة جينيف الرابعة، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية ( المادة ١٢/٤). وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة فهم قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤، الذي ينص في فقرته الحادية عشرة على حق اللاجئين في العودة والتعويض، وهنا لا بد من إزالة أية التباسات بشأن الجدل القانوني حول شقي الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، المتعلقة بالعودة والتعويض نؤكد أن العودة هي حق مطلق من حقوق اللاجئين الفردية والجماعية، وأنها الاساس في تفسير القرار المذكور. أما التعويض عن الخسائر المادية والمعاناة النفسية والاجتماعية، فهو حق قانوني آخر لكل لاجئ، عاد إلى وطنه أم لم يعد.

إن الحديث عن التعويض باعتباره صنواً للعودة أو

### بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



### مجلة «المجدل»

فصلية تصدر عن مركز بديل باللغة الانكليزية

تهدف مجلة «المجدل» الى رفع مستوى التوعية حول مجمل قضايا اللاجئين الفلسطينيين نحو تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وتتضمن المجلة العديد من التحليلات حول قضايا اللاجئين وحقوقهم في سياق التطورات السياسية، متطرفة الى آخر المستجدات الدولية والاقليمية والمحلية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحماية والمساعدة النوليتين. كما وتعالج «المجدل» أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتسلط الضوء على مواقفهم ونشاطاتهم في اطار حملتهم المتنامية للدفاع عن حقوقهم.

يمكنك الاطلاع على الأعداد السابقة من مجلة المجدل، على العنوان التالي:

[www.badil.org/Majdal/al-majdal.htm](http://www.badil.org/Majdal/al-majdal.htm)

سعر الإشتراك السنوي (٤ أعداد) (ويتضمن رسوم البريد): ٢٠ دولار أمريكي.

من أجل التسجيل والاستفسار، يرجى الاتصال على العنوان التالي: admin@badil.org، تليفاكس: ٩٧٠-٢-٢٧٤٧٣٤٦.





توصيات البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين؛

# على إسرائيل، بريطانيا والمجتمع الدولي الاعتراف بمسؤوليتهم التاريخية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

من امكانية تقليص دور الوكالة بدون توفير بديل ملائم أو حل دائم. ويمكن أن يكون للوكالة دور للقيام بوظائف الخدمات الحكومية عن طريق إعارة موظف بريطاني كبير حتى يأتي الوقت الذي يتم فيه الوصول الى حل. وفي كل الأحوال يمكن لبريطانيا أن تقدم هذه المبادرة الإيجابية الى اللاجئين الفلسطينيين الذي تم تجاوزهم لفترة طويلة وكذلك الى المنظمة التي تقدم الخدمات الأساسية إليهم، وذلك عبر دعمها لهذه المهمة الصغيرة والفائقة الأهمية، في نفس الوقت التي تطالب الوكالة، والعمل على ايجاد السبل التي تعزز من دور بريطانيا لدعم عمل الوكالة.

## آليات المطالب الجماعية

### والمطالب الفردية للاجئين الفلسطينيين

أما التوصية الثانية، فهي متعددة المستويات وتشكل مجال لمعالجة عدد غير قليل من المشاكل التي يعاني منها اللاجئين حالياً نتيجة لعدم توافر الآليات التي تسمح لهم بالتعبير وتوصيل أصواتهم. لقد عكست هذه التسويات مشاعر القلق التي عبر عنها اللاجئين في شهاداتهم في استبعادهم من العملية السلمية الرسمية التي أسفرت في الواقع عن فصلهم عن المستوى التنظيمي وعملياً عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، عبر خلق السلطة الوطنية الفلسطينية ونقل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى الضفة الغربية وغزة والمقيمين فيها، بالإضافة الى تولي مهام الأمن، وهي الأمور التي ثبت أنها مهمة في غاية التعقيد. وقد أدى كل من الفراغ الذي تركتها هذه الهياكل الجديدة التي ظهرت منذ اتفاقية أوسلو، الى إلقاء الضوء على العديد من الجوانب التي تعتقد اللجنة بأنها في حاجة الاهتمام. لقد شهدت السبع سنوات الأخيرة (وبخاصة الفترة التي سبقت اتفاقات المجلس التشريعي الأول سنة ١٩٩٥)، تدفق هائل من الخبراء ورؤوس الأموال الى المناطق المحتلة، من مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي بهدف توفير المساعدة الملحة من أجل بناء المكونات المؤسساتية والاجتماعية للمجتمع الديمقراطي. فقد قامت المنظمات البريطانية مثل مؤسسة «ويست منبستر» لدعم الديمقراطية في تمويل إجراءات ضمان النزاهة في الانتخابات وكذلك تدريب العديد من النساء والمرشحات على مهارات عملية. يمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات البرلمانية والحكومية والأوروبية، بالمساعدة في بناء البنية التحتية السياسية للاجئين المقيمين حالياً داخل الضفة الغربية وغزة حتى يتمكنوا من الاستمرار في الحفاظ على قنوات الاتصال المهمة جداً من ممثليهم المختارين.

أخيراً، وفي هذا الخصوص، فما زال لدى البعثة بعض الاقتراحات المقدمة الى الاتحاد الأوروبي والى المفوضية الأوروبية للاجئين. فنحن نقترح عليهم البدء في دراسة كيفية خلق آليات متمماتين لمطالب اللاجئين والمنفيين الفلسطينيين. فهناك حاجة الى هاتين الآليتين لمعالجة نوعين من المطالب المتعلقة باللاجئين في الوقت الحاضر، وأن أحد هذين المطالبين جماعي، والآخر فردي. فبالنسبة للمطلب الأول، فإن هناك حاجة الى خلق آلية لتمكين وتعزيز الإجراءات الديمقراطية لصناعة القرار، عبر تضمين آراء اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات. لذا، يجب أن يكون للإرادة الجماعية للاجئين الفلسطينيين والمنفيين الفلسطينيين في أي عملية سلمية على نحو إيجابي وبناء، ومن ثم يجب تشجيع المفوضية الأوروبية في خلق وإدارة آلية مختصة بالإرادة الجماعية (العامة) للفلسطينيين في الشتات، ويجب أيضاً تحديد ودراسة دورها ومهامها بشكل معمق. وفيما يتعلق بالمطلب الأخير، فإن هناك حاجة في التعامل مع القضية الشائكة الخاصة بحقوق الملكية والاختيار الفردي بين العودة أو التعويض على أساس الحقوق الفردية. ويجب أيضاً توفير إدارة خاصة لإدارة هاتين القضيتين بنجاح، لذا فإن هناك حاجة لإيجاد نماذج لعلاج هذه النواقص المؤسساتية، وفي حال بناء منظمة للتعامل مع المطالب الملكية الفردية، فقد أنجز خبراء دوليون وفلسطينيون على نحو خاص الكثير من العمل في هذا الاتجاه. فيما يتعلق بالهيكل الخاص بالمطلب الجماعي، فقد تم بذل القليل من الجهد في هذا الاتجاه. وتود لجنة تقصي الحقائق أن توصي الى الاتحاد الأوروبي ومفوضيته بالبدء في دراسة العناصر النظرية والعملية لهذه الآلية، خاصة أنها في وضع يتيح لها القيام بذلك.

ايرني روس، منزيس كامبل، نيل سانت أيبون،

أعضاء البرلمان البريطاني.

لندن في ١٢ آذار (مارس) ٢٠٠١.

المؤسسة التي يمثلونها وعن هيكلها وأهدافها. إذ لا تستطيع البعثة أن تعطي صورة واضحة عن مدى تنوع هذه الشهادات إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مدى الصعوبات التي يمكن أن تكون قد واجهتها أثناء محاولاتها لاستعراض آراء قطاع واسع من اللاجئين الموزعين في مناطق الشتات.

## توصيات البعثة

في الأجزاء الأولى من هذا التقرير، قامت البعثة برصد النتائج الأساسية التي استندت الى شهادات اللاجئين انفسهم بالإضافة الى بعض وجهات النظر التي جمعناها من خلال المناقشات الإضافية التي عقدناها مع باحثين في قضية اللاجئين ومع مسؤولين في المنطقة. ونود هنا أن نقترح التوصيات الآتية لتنفيذها في المستقبل.

لقد أثرنا أن تغطي هذه التوصيات عدداً من المواضيع المختلفة التي رأت اللجنة أن المجتمع الدولي يستطيع القيام بها وكذلك القيام بدور إيجابي وفوري في حياة ومستقبل اللاجئين. كما أن عدد من المنظمات غير الحكومية البريطانية فيما يتعلق بالمستوى الوطني والأهلي تستطيع الاستفادة من هذه التوصيات. وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية والحكومة الأوروبية الأخرى، فإن امامها ايضا فرصة للمساعدة بطريقة ملموسة وعملية. وأخيراً يمكن للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية أن يقدموا الموارد والمساعدة على نحو يتفق مع هيكلهما التنظيمي. ويجب على كل هذه الوكالات والمؤسسات الدولية القيام بدورها باعتبارها الشريك في المحادثات مع الشعب الفلسطيني وداعمين إيجابيين للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والتي تشمل أوضاع ملايين اللاجئين.

## مسؤولية المجتمع الدولي وبريطانيا

### والآليات التي تجسد الالتزام بحل قضية

### اللاجئين الفلسطينيين

فيما يتعلق بالدور الذي لعبته بريطانيا في تسببها بأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فقد شعرت البعثة بضرورة أن تقوم الحكومة البريطانية بالإعلان عن بعض الالتزامات لإيجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. فقد فوجئنا بأن كل اللاجئين قد عبروا لنا عن هذا المطلب وهو امر رأت اللجنة ألا تتجاهله. ويمكن أن تقوم الحكومة البريطانية بالنظر في هذا المطلب في هذا الوقت وأن تقوم بالاعتراف الشفهي بمسؤوليتها التاريخية في خلق أزمة اللاجئين المستمرة حتى اليوم. وبالرغم من رمية هذا الاعتراف، إلا أنه يمكن أن يساعد اللاجئين الفلسطينيين في التطلع الى المستقبل، وبمهد الطريق أمام اعتراف بعض الاطراف الأخرى عن مسؤوليتها في خلق هذه الكارثة. وقد رأت الحكومة البريطانية كيف أدى اعترافها بمسؤوليتها عن سياستها نحو عدد من المستعمرات السابقة في المساهمة في خلق أسس جديدة لعلاقات إيجابية منطلعة للمستقبل وامكانية للتعايش. وقد أقرت بريطانيا بهذا الامر في السابق، وبالتالي فإن مثل هذا الاعتراف لن يشكل سابقة جديدة لهذه الحكومة.

بخصوص المسؤولية الدولية، فمن الواضح أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة كانت المنظمة الوحيدة التي جسدت هذه المسؤولية. إلا أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية حيث ساهم بخلق هذه المشكلة باعلان خطة التقسيم عام ١٩٤٧. وتجدر الإشارة هنا، إلا أن الفرصة متاحة الآن أمام بريطانيا لتقديم المساعدة في أحد المشاريع الصغيرة والملحة والعملية. فمذ فترة من الزمن ووكالة الغوث الدولية تطالب المجتمع الدولي بالمساعدة في مشروع حيوي. ونظراً لأن هذا المشروع يتعلق بوثائق الأملاك التابعة للاجئين الأصليين الذين انتزعت منهم، فإن بريطانيا تاهلت لأن تكون الممول لهذا المشروع - مشروع الملفات العائلية في بريطانيا المخصص لحفظ الوثائق الأصلية لأموال اللاجئين التي انتزعت منهم في عام ١٩٤٨ - وهي الآن مهددة بالتلف بسبب وسائل الحفظ غير المناسبة. بسبب الدور الخاص الذي لعبته بريطانيا للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، فأننا نعتقد بأن حفظ هذه الوثائق قد يكون خطوة صغيرة ولكنها في ذات الوقت في غاية الأهمية. أن التمويل سيساعد هذه الوكالة والتي لا تزال تقوم بعمل غير عادي لأكثر من ٥١ عاماً.

ووجدت البعثة أن وكالة الغوث الدولية تمر بمرحلة خطيرة تؤثر على استمرارها، ومن البديهي أن يتوفر حل عملي قبل الشروع في تقليص دورها. فقد أعرب كل من العاملين بالوكالة واللاجئين انفسهم عن تخوفهم الكبير

الدولي الحالي، التي تؤديها بريطانيا باستمرار في مواقفها السياسية الخارجية بدون استثناء. لترجمة هذه الشهادات، فقد حرصنا على توفير مترجمين في كل الاجتماعات لمساعدة اللاجئين الذين يفضلون التحدث بالعربية. وتؤمن البعثة بأن كل المشاركين في هذه الاجتماعات، شعروا بأنهم استطاعوا إيصال وجهات نظرهم بدقة وذلك بسبب ترجمة الوثائق والترجمة الفورية أثناء هذه الاجتماعات. لقد تم تسجيل كل الشهادات (التي جمعت أغلبها من اللاجئين) على أشرطة تسجيل بهدف نشرها ضمن تقرير البعثة. وقد أوضحنا لكل المشاركين أننا سوف نقوم بتسجيل شهاداتهم وسوف نقوم بترجمتها ونشرها ضمن التقرير. وتشعر البعثة بأهمية هذا الالتزام، حيث عبر اللاجئين عن عدم ثقتهم في عدد من التقارير والدراسات التي ادعت أنها تعبر عن وجهات نظرهم في الماضي.

وأخيراً، اجتمعت البعثة مع عدد من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي المنظمات والمؤسسات المعنية باللاجئين الفلسطينيين.

## آليات عمل البعثة

تشكلت البعثة من قبل اللجنة البرلمانية المشتركة لمجالس الشرق الأوسط وهي تمثل مجالس حزب العمال وحزب المحافظين وحزب الديمقراطيين الاحرار في مجلس العموم البريطاني. وتشكلت كهيئة مستقلة تتألف من أعضاء بارزين في البرلمان ولكنها تعمل بشكل مستقل عن أي حزب سياسي. يرأس البعثة ايرني روس (عضو برلمان) وعضوية كل من منزيس كامبل (عضو برلمان)، نيل جيرارد (عضو برلمان)، نيك سانت أوبين (عضو برلمان). كما تشكلت سكرتارية للبعثة بإدارة بريديت جيلشبيرست مديرة مجلس حزب العمال للشرق الأوسط لإدارة عمل البعثة وإصدار التقرير النهائي. وقد استعانت البعثة بالدكتورة كرمه النابلسي الأستاذة في كلية نوفيلد بجامعة اكسفورد ومعهد الجامعة الأوروبية لتكون مستشارة خاصة للبعثة. شكلت المجالس البرلمانية المشتركة للشرق الأوسط لجنة تقصي الحقائق في يوليو ٢٠٠٠ وقامت باعداد ورقة العمل كإطار عمل لها. وأعدت أيضاً مجموعة من الأسئلة لتقديمها الى الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي وافقت على المشاركة. وتمت ترجمة كل المستندات الى اللغة العربية وأرسلناها قبل وصول البعثة الى المنطقة. وفور تشكيل اللجنة، قامت السكرتارية بالاتصال بالسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عبر بعثاتها الدبلوماسية في لندن للاطلاع على المشروع ووعدهاها بارسال نسخة من التقرير فور الانتهاء من العمل. أعلنت اللجنة بوضوح بأنها تأمل مناقشة التقرير والتوصيات مع الأطراف المختلفة فور نشره. وقمنا بفتح حساب خاص ودعونا عدداً من الشخصيات والمنظمات للمساهمة المالية للمراحل العديدة للمشروع.

## زيارة بعثة تقصي الحقائق الى فلسطين

### والأردن وسوريا ولبنان

كانت عملية تحديد الافراد والمجموعات المتهمه المعنية الموجودة في المنطقة، مهمة في غاية التعقيد. اتصلت اللجنة بعدد كبير من المجموعات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة لاستشارتهم عن المنظمات والشخصيات الممثلة لكل القطاعات الحكومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين. وقد استعانت البعثة بنصائح كل من وزارة الخارجية البريطانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والأكاديميين والخبراء والمختصين باللاجئين الفلسطينيين عبر المنظمات والشخصيات التي تتوجه اليها. وعلاوة على ما سبق، أجرت البعثة نقاشات طويلة مع كل من الحكومات السورية واللبنانية والأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف طلب معاونتهم لعمل البعثة واستشارتهم عن الشخصيات والمنظمات التي يمكن أن تستعين بهم البعثة في كل مراحل عملها.

اتفقت البعثة على إعطاء الأولوية للاجئين انفسهم لتقديم شهاداتهم ووجهات نظرهم المتعلقة بعمل البعثة، والذي يتسق مع المبادئ الإرشادية للبعثة التي قررت الاعتماد على شهادات اللاجئين أثناء صياغة نتائج وتوصيات عملها. ومن ثم تمثلت المهمة الأولى في جميع شهادات الفلسطينيين في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان. وضعت اللجنة في اعتبارها أن تمثل هذه الشهادات أوسع نطاق ممكن من اللاجئين وبقدر الإمكان، وبغرض الوصول الى درجة عالية من التمثيلية بين اللاجئين، وجهنا اليهم عدد كبير من الأسئلة المتعلقة بطبيعة المنظمة/

فيما يلي، نورد مقاطع من التقرير الذي أعدته البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين والذي نشر باللغتين الانكليزية والعربية في العام ٢٠٠١. النص الوارد أدناه، مقتبس بصورة حرفية من التقرير (باستثناء بعض التعديلات الاملائية)، وعليه، فإن النص يعكس انطباعات البعثة واستنتاجاتها فقط.

## تشكيل وإجراءات عمل بعثة تقصي الحقائق

### تشكيل البعثة

اجتمعت اللجنة البرلمانية المشتركة لتقصي الحقائق الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، استجابة للقلق المتزايد بين أعضاء مجلس النواب البريطاني حول التجاهل الخطير لمسألة اللاجئين التي لم تحظ بالاهتمام الكافي بالرغم من حجم وتعقيد المشكلة وأهميتها الجوهرية في العملية السلمية وفي أذهان الفلسطينيين في كل مكان.

### أهداف البعثة

لمعالجة هذا الأمر، قامت اللجنة بأعداد ورقة عمل حددت فيها الاهداف العامة والاطر القانوني للمشروع. وصيغت ورقة العمل وفق مبدأ اختيار اللاجئين في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وعلى أساس أنه يوفر أفضل اطار يمكن العمل بموجبه. وقد اتفقت البعثة على زيارة الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن من أجل جمع شهادات حية من اللاجئين، حيث طلبنا منهم الإطلاع على ورقة العمل والاجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بحقوقهم بمقتضى القانون الدولي.

وكان الغرض من جمع شهادات اللاجئين، هو مساعدتنا في خلق آلية تمكننا من توصيل آراء ومطالب اللاجئين الفلسطينيين المتعلقة بحق العودة بشكل مباشر وأصيل. وقبل أن تتوجه البعثة الى منطقة الشرق الأوسط، عكست الردود التي تلقتها اللجنة على استبيان الشعور السائد بين الفلسطينيين بأن عملية أوسلو، كانت قد تركت اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان بدون تمثيل مناسب لهم ولم تبذل جهود كافية من أجل أخذ آرائهم ومواقفهم بعين الاعتبار. وقد برهنت شهادات اللاجئين الذين قابلناهم في مخيمات اللاجئين هذا الشعور، حيث أعرب اللاجئون الفلسطينيون الذين قابلوا لجنة تقصي الحقائق عن استبعادهم وتجاهلهم تماماً عن العملية السلمية.

وكانت أحد المهام الإضافية لزيارة اللجنة الى المنطقة، هو التعرف عن قرب الى آراء المسؤولين في الحكومات والمنظمات في المنطقة وخاصة تلك الفاعلة بين اوساط اللاجئين. إذ أن اللجنة تدرك محورية قضية اللاجئين وانعكاساتها على العديد من دول المنطقة، وخاصة الدول المضيفة التي تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من خمسين عاماً. من هنا فإن أي حل لمشكلة اللاجئين، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مطالب أو موافقة حكومات هذه الدول المضيفة.

## المبادئ الإرشادية للبعثة

لقد استندت اللجنة على مبادئ، الأول، المسؤولية التاريخية والقانونية للمجتمع الدولي نحو اللاجئين الفلسطينيين. والثاني، حق اللاجئين في الاختيار. وفيما يتعلق بمهام تقصي الحقائق، تلتزم البعثة بوجهة النظر العامة التي تفسر قرار الأمم المتحدة ١٩٤ باعتباره الأساس القانوني الذي يستند عليه حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتذكر البعثة أن هذا القرار يتألف من أربع مكونات العودة، إعادة الإسكان والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي والتعويض. وقد اقتنعت البعثة من البداية أن هذه الحقوق لا تتعارض، بل بالأحرى، تتوافق مع القانون الدولي المعمول به. علاوة على ذلك قررت اللجنة على أيجاد حلول معينة للأولويات واختيار اللاجئين في هذه الحقوق.

واختارت البعثة أن يكون أحد مبادئ عملها مبدأ الموافقة والشمولية، إذ يشكل اللاجئون الفلسطينيون ثلثي الشعب الفلسطيني، ولذا فإننا نرى أن مشاركة وموافقة اللاجئين الفلسطينيين ضرورية لإنجاح أي صيغة سلمية. ويجب التوصل الى حلول تستند الى القانون الدولي والموافقة الشعبية والتي تعتبر من العلامات المميزة من القانون



# شهادات في ذكرى المجزرة \*

جابر سليمان \*\*

يقولون إن المجازر لا تدخل التاريخ والوقائع السياسية عبر استحضار أهوالها وفضائعها فحسب، بل عبر ارتفاع صوت الضحية ومعاينة الجلاّد أولاً. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيلا منذ العام ١٩٨٢، ورغم كل محاولات إحياء ذكرها السنوية، إلا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة إلى أن بادر فريق من المحامين يضم كلا من المحامين البلجيكين Michael Verhaege & Lue Walleyن، والمحامي اللبناني شبلي ملأط برفع دعوى ضد شارون ومن يطالعه التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجين من المجزرة. رفعت الدعوى، كما هو معلوم، بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩. ويتمتع هذا القانون بما يسمى في مبدأ «الاختصاص العالمي» أو «الصلاحيات الشاملة»، بما يعني إمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة وجنسية الضحية أو المتهم. شكل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام ١٩٨٢. وأثار جدلاً واسعاً في الأوساط القانونية البلجيكية والدولية. وتسبب في مخاوف سياسية إسرائيلية وأمركية حقيقية، مما قد يترتب على هذه السابقة، فيما لو تمت محاكمة شارون أو حتى مجرد إدانته، من عواقب وخيمة على مجرمي الحرب الإسرائيليين والأمريكيين السابقين والمحتملين في غير مكان وزمان. وترافقت تلك المخاوف بحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة على الحكومة البلجيكية من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا، ليس أقلها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة البلجيكية بروكسل. وتلازم رفع الدعوى منذ البداية مع قدر كبير من الإلتزام السياسي والأخلاقي الإسرائيلي للحكومة البلجيكية من خلال تذكير بلجيكا بماضيها الاستعماري في الكونغو، عوضاً عن اتهامها بالتعاون مع النازية والعداء للسامية.

مرت الدعوى على المستويين القانوني والسياسي بمراحل مختلفة من المد والجزر حققت خلالها انتصارات باهرة، كما منيت بانتكاسات مؤلمة، إلا أنها لم تفقد في أي مرحلة من المراحل زخنها المعنوي وقوتها الأخلاقية. وكانت النكسة الكبرى حين أقرت الحكومة البلجيكية الجديدة بتاريخ (٢٠٠٣/٧/١٢) وبعد ساعات قليلة من أدائها اليمين أمام الملك البير الثاني مشروع قانون جديد يبطل قانون «الاختصاص العالمي» على أن يعرض هذا المشروع أمام البرلمان البلجيكي بمجلسيه لإقراره قبل بدء عطلته الصيفية في الأول من آب من العام الحالي. وهكذا كان، فقد أقر مجلس النواب (٢٠٠٣/٧/٣٠) مشروع القانون الجديد وحسب وكالة الأنباء البلجيكية Belga فقد صوت ٨٩ نائباً لصالح المشروع وعارضه ثلاثة نواب، في حين امتنع ٣٤ نائباً عن التصويت في حين حاز على الموافقة النهائية في مجلس الشيوخ (٢٠٠٣/٨/١). وقد مرّر القانون بواقع (٣٩) صوتاً مع و(٤) ضد وامتناع (٢٠) عن التصويت (AP ٢٠٠٣/٨/٢). - ويحصر القانون الجديد الحالات التي يمكن فيها إقامة دعاوى أمام المحاكم البلجيكية بأن يكون المتهم أو الضحية مواطناً بلجيكياً أو مقيماً بصفة دائمة في بلجيكا وقت حصول الجريمة. كما يضمن الحصانة الدبلوماسية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الذي يزورون بلجيكا (The Associated Press ٢٠٠٣/٨/٢).

وهكذا تعطل المسار القانوني للدعوى وغيرها من الدعاوى المماثلة ولو إلى حين (١). فهل توقف سير العدالة البلجيكية؟! وهل فقد أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا الأمل في ملاحقة الجلاّد ومحاكمته والذي أحيته الدعوى في نفوسهم منذ عامين ونيف؟! وماذا يقول أهالي الضحايا أنفسهم؟! ساركز في هذه المقالة على سماع صوت أهالي الضحايا وتسجيل شهاداتهم واستجلاء نظرتهم إلى تطورات الدعوى وما آلت إليه من مصير، على أبواب الذكرى (٢١) للمجزرة. ولأسباب منهجية ارتأيت أن أضع تلك الشهادات ولو بإيجاز في سياق التطورات ذاتها، حتى تكون مفهومة من قبل القارئ بشكل أو ثقی.

وعليه تتكون هذه المقالة من قسمين: الأول: يعالج المسار القانوني والسياسي للدعوى، انطلاقاً من متابعتي لهذا المسار، بوصفي منسقاً للجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون، واستناداً إلى البيانات التي أصدرها فريق المحامين عبر السنتين السابقتين، ومنظمات حقوق الإنسان المعنية فضلاً عن ردود الفعل في الصحافة الإسرائيلية والعالمية. ويتعلق القسم الثاني بشهادات الموكلين وقد اخترت سبعة منهم، وفق أسس معينة مبينة لاحقاً.

## المسار القانوني والسياسي للدعوى

مرت الدعوى المقامة ضد شارون في المحاكم البلجيكية بالمفاصل الرئيسية التالية:

### • رفع الدعوى:

تم رفع الدعوى في ٢٠٠١/٦/١٨ بعد إتمام العمل الميداني وإعداد شهادات الموكلين وإنجاز الملف القضائي. قدمت الدعوى في حينها أمام الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف المكونة من ثلاثة قضاة، وقبلت لتوافقها مع قانون الاختصاص العالمي. وهكذا بدأ المدعي العام البلجيكي في بروكسل ما يسمى إجراءات ما قبل المحاكمة.

شكلت الحكومة الإسرائيلية على الفور لجنة خاصة من خبراء في وزارة الخارجية وخبراء من السلطات القانونية والجامعات لبثورة سياسة خارجية فاعلة في مواجهة الدعوى، «دون انتهاك للقانون». وقال مصدر دبلوماسي إسرائيلي رفيع في العاصمة البلجيكية: «لا نعرف حقاً كيف نتعامل مع هذه المسألة، لم يكن هناك أبداً إجراء قانوني سابق ضد رئيس وزراء إسرائيلي، وخاصة في مثل هذا الموضوع». وقال دبلوماسيون في السفارة الإسرائيلية في بروكسل: «أبدينا مغلوطة... والتوقيت مزعج حقاً، حيث قبلت الدعوى ضد شارون في اليوم نفسه الذي يسبق فيه (Milosavic) إلى محكمة جرائم الحرب في لاهاي (Ha'artz)، July ٣٠، ٢٠٠١».

من جهة أخرى تشكلت في بيروت في أعقاب رفع الدعوى لجنة فلسطينية/لبنانية من عدد من الأكاديميين والقانونيين والكتاب والصحافيين ونشطاء المجتمع الأهلي، تحت اسم «اللجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون» أخذت هذه اللجنة على عاتقها دعم المسار الاعلامي والسياسي للدعوى بالتنسيق الكامل مع فريق المحامين ومع لجان الدعوى الأخرى في العالم. وعمدت اللجنة بعد عام من تأسيسها الى توسيع مجال اختصاصها ليشمل متابعة جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الإبادة التي ارتكبتها إسرائيل على مدار سنوات الصراع العربي؟ الإسرائيلي. كما أسست اللجنة صندوقاً لدعم الدعوى باسم «صندوق صبرا وشاتيلا»<sup>(١)</sup>

\* جلسة الاستماع الأولى في (٢٠٠١/١٠/٣): مثل شارون في هذه الجلسة بمحاميه السيد Masset. وكانت قد أعلنت من

قبل المدعي العام Mr. Pierre Morlet للنظر في المسائل الشكلية المتعلقة بتقديم المرافعات المكتوبة من قبل الطرفين. قدم فريق الادعاء مسودة مرافعة المكتوبة. وكانت قد أرسلت إلى محامي شارون قبل عقد الجلسة. وعليه تم الاتفاق على أن يقدم المدعي العام مرافعته الشفوية في الجلسة التالية (٢٠٠١/١١/٢٨)، على أن يقدم محامي شارون مرافعته المكتوبة رداً على مرافعة فريق الادعاء قبل ذلك اليوم.

\* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١١/٢٨): رافع المدعي العام البلجيكي وعلى مدار نحو ثلاث ساعات فرفض كل الحجج التي قدمها فريق محامي شارون وأهمها: حصانة شارون كرئيس لمجلس الوزراء؛ محاكمة شارون أمام لجنة كاهان؛ ومبدأ تقادم الجريمة بالنسبة الى قانون عام ١٩٩٣؛ ومسألة «المحفل القضائي الملائم» أو ما زعم من غياب الصلة بين الجريمة المدعاة والحكومة البلجيكية. وبناء على ذلك قرر المدعي العام وجوب استمرار التحقيق.

ومن جهة أخرى قدم المحامي شبلي ملأط مرافعة فند فيها الحجج التي قدمها محامي شارون في ما يتعلق بقانون العفو اللبناني لعام ١٩٩٠، مبيناً أن هذا القانون غير قابل للتطبيق في حال الجرائم ضد الإنسانية، وأنه فوق كل ذلك قد صدر لحماية المواطنين اللبنانيين وليس الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم. كما رفض اعتبار لجنة كاهان بمثابة محاكمة لشارون. والجدير ذكره أن شارون كان قد رفض في الفترة ١٩٨٣؟ ١٩٨٢ تشكيل لجنة كاهان أصلاً، كما كان الوزير الوحيد الذي صوت في الحكومة ضد نتائج تقريرها.

ثارت ثائرة المسؤولين الإسرائيليين إزاء نتائج هذه الجلسة. وكان هناك حضور إسرائيلي مكثف من السفارة الإسرائيلية ووزارة الخارجية أمام قصر العدل في بروكسل. وقد كنت هناك بصحبة إحدى الموكلين وهي السيدة وضحة السابق (أم محمد) التي حضرت الجلسة وحظيت باهتمام لافت من قبل ممثلي الصحافة البلجيكية والعالمية. كما تحدثت في مبنى البرلمان البلجيكي في مؤتمر صحافي عقد عدد من النواب المناصرين للدعوى وفي مقدمهم Jose Debie، رئيس لجنة العدل في مجلس الشيوخ.

وقد علق دانيال شليك، رئيس دائرة أوروبا في وزارة الخارجية الإسرائيلية على نتائج الجلسة بالقول: «إن القضاء البلجيكي يتدخل في شؤون لا تعنيه ويفتقد صلاحيات النظر في مثل هذه القضايا... وإنه تم استغلال القانون البلجيكي سياسياً» (جريدة المستقبل، ٢٩/١١/٢٠٠١). أما شارون نفسه فقد قال



عن التهم الموجهة إليه بأنها «نتيجة سياسة واضحة معادية لإسرائيل. وتنتشر معاداة السامية. وإنها محاولة لمقاضاة دولة إسرائيل» (المصدر نفسه، ٢٩/١١/٢٠٠١).

\* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١٢/٢٦): قدم المحامين البلجيكين من فريق الادعاء Luc Walleyن Michael Verhaege إلى المحكمة بقية الحجج والأدلة نيابة عن الموكلين. وأكد أن دعوة موكليهم ليست لها دوافع سياسية وليست مؤامرة ضد السامية. وقال أن الهدف الأكثر أهمية هو كشف من يتحمل بعد مرور كل تلك السنين مسؤولية ما جرى في المجزرة في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢.

\* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١/٢٣): شرح محامي شارون موقفه من الدعوى، مؤكداً من جديد حججه السابقة بخصوص لجنة كاهان وقانون العفو اللبناني. وطالب بنقل المحاكمة إلى لبنان. ومن جهة أخرى رفض القاضي البلجيكي تلك الحجج وقرر منح فريق محامي الضحايا فرصة الرد المفصل كتابة حتى يوم (٢٠٠٣/١/٣٠) على مرافعة محامي شارون المكتوبة لمساندة مطلبه بنقل الدعوى إلى لبنان. وبناء عليه قررت الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف البلجيكية تأجيل البت في أمر صلاحيتها للنظر في الدعوى حتى (٢٠٠٣/٣/٦).

وكانت «اللجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون» قد دعت غداة عقد الجلسة المذكورة وفداً من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي لزيارة بيروت في الفترة (١٩/١؟ ٢٣/٢/٢٠٠٢)، بهدف التأثير في الرأي العام البلجيكي وفي الأوساط النيابية، خاصة إثر محاولات بعض النواب المؤيدين لإسرائيل من أمثال «فرد اردمان» تعديل قانون عام ١٩٩٣، بغرض إجهاض الدعوى. كان على رأس وفد مجلس الشيوخ البلجيكي Jose Dubie، رئيس لجنة العدل في المجلس. زار الوفد المقبرة الجماعية في مخيم شاتيلا والتقى بأهالي الضحايا. كما زار قانا وسجن الخيام. والتقى برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، كما التقى بالسيد حسن نصر الله.

وترافقت زيارة وفد مجلس الشيوخ البلجيكي مع تطور دراماتيكي وذو دلالة تمثل في اغتيال القائد السابق للقاتل اللبنانية السيد إيلي حبيقة المتورط في ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، بواسطة سيارة مفخخة يوم (٢٤/١/٢٠٠٢)، وقبل ساعات فقط من مغادرة الوفد البلجيكي. وكان بعض أعضاء الوفد قد التقوا بالسيد حبيقة سراً وعلى مسؤوليتهم الخاصة وخارج برنامج الزيارة المتفق عليه، وقد أشارت أصابع الاتهام في اغتياله إلى الموساد الإسرائيلي لدقة تنفيذ عملية الاغتيال وتوقيتها. وعلى أساس أن السيد حبيقة، عدا عن كونه متهماً، فهو شاهد رئيسي ومهم يملك من الأدلة والوثائق الدافعة ما من شأنه حسم مسار الدعوى في حال البت في صلاحية القضاء البلجيكي للنظر في الدعوى وفتح باب التحقيق فيها.

× قرار محكمة العدل الدولية (٢٠٠٢/٢/١٤): رفع فريق محامي الادعاء ضد شارون مذكرة إلى محكمة الاستئناف في بروكسل طلبوا فيها إعادة فتح المحاكمة وإرجاء البت في القضية الذي كان مقرراً أن يتم في السادس من آذار /مارس ٢٠٠١. وبحسب بيان المحامين (بروكسل، ٢٠٠٢/٣/١): «رفع الطلب لفتح المحاكمة للنظر وجاهياً، وبعد الاستماع إلى الأطراف المعنية جميعها في الآثار القانونية المترتبة على قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في الرابع عشر من شباط /فبراير ٢٠٠٢. وهو القرار الذي نقضت فيه محكمة العدل الدولية مذكرة التوقيف الدولية التي أصدرها قاضي تحقيق بلجيكي ضد وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الأسبق يرويدي»<sup>(٢)</sup>. ورأى المحامون في بيانهم المذكور أن قرار محكمة العدل لا يرتب أثراً تذكر على النزاع القائم ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤولين الآخرين في قضية صبرا وشاتيلا؛ فالقوارق متعددة بين الحالتين، إضافة إلى أن نظام محكمة العدل الدولية يؤكد صراحة أن قراراتها لا تنطبق إلا على أطراف النزاع، في حين أن دولة إسرائيل، خلافاً لجمهورية الكونغو لم تقر بصلاحية محكمة العدل الدولية بحسب الأصول المرعية من إعلان رسمي بقبول هذه الصلاحية.

وكان الأمر الذي اقتضى صدور هذا البيان ما صرح به مدير القضايا الحقوقية في وزارة الخارجية البلجيكية السيد جان دوفادير، عقب صدور القرار المذكور، حيث قال: «إن قضية شارون سيتم التخلي عنها». وفي السياق ذاته أكد فريق المحامين أن تصريح السيد دوفادير جاء نتيجة التسرع وأنه يشكل «محاولة للتدخل من ممثل حكومي في إجراءات قضائية». ولهذا السبب لإزالة الالتباس واللغط الذي رافق صدور قرار محكمة العدل الدولية طلب محامو الادعاء إعادة فتح المحاكمة.

وفي بيان لاحق (٢٠٠٢/٣/٦) أعلن المحامون أن محكمة الاستئناف في بروكسل قبلت طلبهم السابق. وقدموا حجتين



# حق العودة

قانونيتين تدحضان التفسير السياسي الضيق لقرار محكمة العدل الدولية المشار إليه سابقا، الأولى؛ تؤكد أن محكمة العدل الدولية لم تحكم بأن مجرد التحقيق الجنائي مع وزير خارجية أو رئيس دولة يمثل انتهاكا للقانون الدولي، بل على العكس، أكد حكم المحكمة بأن مذكرة التوقيف التي صدرت بحق السيد يروديا هي غير شرعية، أما التحقيق الجنائي فلا. أما الحجة الثانية فتقول إن مذكرة التوقيف المذكورة لم تبرر على أساس ارتكاب يروديا أعمال إبادة جماعية، بعكس الحال في الدعوى ضد شارون، حيث يعتبر فعل الإبادة الجماعية أساسا للتحقيق الجنائي. وخاصة أن فعل الإبادة الجماعية قد جُرم في المادة الخامسة من معاهدة الإبادة الجماعية (١٩٤٨). كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في كانون أول ١٩٨٢ بأغلبية ساحقة قد قضى بأن مذبحه صبرا وشاتيلا هي عمل من أعمال الإبادة الجماعية، تبعا لمعاهدة عام ١٩٤٨ المذكورة. وبالتالي فإن الحصانة الدبلوماسية لا تسري على المتهمين بجرائم الإبادة.

واكد المحامون أنه سيتم تفصيل هاتين الحجتين في مذكرة إضافية ستقدم إلى جلسة الاستماع المقبلة في (٢٠٠٢/٥/١٥) جنبا إلى جنب مع حجج محامي شارون وردوده. ومن جهة أخرى، اعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية «يافا بن أري» أن حكم محكمة العدل الدولية يدعم موقف إسرائيل القائل بأنه يجب وقف القضية المرفوعة ضد شارون في بلجيكا (السفير ، ٢٠٠٢/٢/١٥، نقلا عن الوكالات). ومن جهته انتقد الناطق باسم منظمة مراقبة حقوق الإنسان، السيد «ريد برودي» الحكم معتبرا أن الذين ارتكبوا جرائم حرب ليس فقط أنهم لا يمكن أن يحاكموا في بلادهم، بل أنهم «سيتمتعون بالحصانة في الخارج أيضا (المصدر نفسه، ١٥/٢٠٠٢/٢).

× حكم محكمة الاستئناف في (٢٠٠٢/٦/٢٦): قضت محكمة الاستئناف في بروكسل بأن الدعوى المرفوعة ضد شارون في المحاكم البلجيكية غير مقبولة، وبنت المحكمة قرارها على أساس أنه لا يجوز فتح تحقيق في بلجيكا بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ما لم يكن المشتبه به موجودا على الأراضي البلجيكية. واعتمدت المحكمة في حكمها هذا على المادة (١٢) من قانون العقوبات البلجيكي الإجرائي.

وعلى الفور أصدر محامو الضحايا بيانا (٢٠٠٢/٦/٢٦) قالوا فيه: «توقف سير العدالة اليوم بشكل مؤقت. لكن الجهود لإنهاء انعدام المسؤولية تجاه مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية سوف تستمر في بلجيكا وفي العالم. يمثل قرار المحكمة اليوم نكسة سواء بالنسبة للقانون الدولي أو بالنسبة إلى الضحايا الباحثين عن محاسبة المسؤولين عن أعمال قتل وتعذيب واغتصاب مورست ضدهم و ضد ذويهم. إن إفلات المجرمين من العقاب لا يطاق، ولا سيما بالنسبة إلى شارون الذي وجدته لجنة كاهان الإسرائيلية مسؤولا شخصيا عن المجازر بسبب «دوره الأمر بعملية نفذت تحت إشرافه». وقد تم إثبات ضلوعه في المجزرة على لسان المسؤول الأول عن الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة آنذاك السيد Morris Draper الذي صرح مؤخرا بأنه «لا يشك إطلاقا» في مسؤولية شارون عن مجزرة صبرا وشاتيلا».

وفي (٢٠٠٢/٧/١٣) تقدم محامو الضحايا بمذكرة طعن أمام محكمة النقض البلجيكية، على أساس أن السبب الذي رفضت من أجله الدعوى والمتمثل في عدم وجود المشتبه به على الأراضي البلجيكية، لم يكن متضمنا أو ملحوظا في قانون «الصلاحيات الشاملة» لعام ١٩٩٣.

وعلى الأثر، أعلنت منظمة العفو الدولية موقفا شاجبا للحكم المذكور. وقالت في بيان صحفي (٢٠٠٢/٦/٢٦): لا ينسجم هذا التفسير الضيق للقانون البلجيكي للقانون الوطني البلجيكي مع القانون الدولي... وأن مذابح صبرا وشاتيلا كانت جرائم حرب بحاجة لأن تحقق فيها بشكل كامل وغير متحيز... وأضاف البيان: «لا ينبغي إضعاف القانون الدولي بخصوص مجابهة انعدام المسؤولية عن ارتكاب الجرائم، وخاصة أن المحكمة الجنائية الدولية ستدخل صلاحياتها حين العمل في الأول من تموز / يوليو ٢٠٠٢»<sup>(٣)</sup>.

ومن جهتها أصدرت جمعية القانون بيانا في (٢٠٠٢/٦/٢٨) أعربت فيه عن قلقها وإحباطها، جراء صدور محكمة الاستئناف المذكور في حزيران / يونيو ٢٠٠٢. وقالت إن المحكمة قد أخفقت في الحفاظ على روح ونص قوانين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٩ البلجيكية. وطالبت الحكومة البلجيكية بدعم مبدأ الاختصاص العالمي الذي تتمتع به تلك القوانين.

وفي (٢٠٠٢/٧/١٧) توافقت عدة أحزاب بلجيكية وسياسية على حماية جوهر القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ ومبادئه الموجهة. واتفقت على أن يعقب ذلك اقتراح قانون تفسيري يمكن من دفع التحقيق في الحالات المعلقة وغير المبثوث فيها.

وفي (٢٠٠٢/٧/١٨) رجب بيان صادر عن عدد من منظمات حقوق الإنسان العالمية والوطنية وعلى رأسها منظمة العفو الدولية بهذا الاتفاق. وقالت هذه المنظمات أنه سيعقب الاتفاق تعديل للقانون ١٩٩٣ على المستوى العالمي، من أجل صياغة إطار قانوني يمكن من تطبيق مبدأ «الاختصاص العالمي» في المستقبل.<sup>(٤)</sup>

وبناء على ما سبق تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي في تموز / يوليو بمشروع قانون تفسيري أمام

المجلس لحماية القانون الأصلي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته عام ١٩٩٩.

\* حكم محكمة النقض البلجيكية بشأن الدعوى المقامة ضد وزير الخارجية الكونغولي الأسبق السيد يروديا (٢٠١١/٢٠١/٢٠٠٢): أصدرت محكمة النقض البلجيكية، وهي المحكمة العليا المختصة بالدعاوى الجنائية حكما بشأن السيد يروديا، المتهم على غرار أرييل شارون وعموس يارون بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد القانون الدولي الإنساني، وفقا للقانون البلجيكي (١٩٩٣/١٩٩٩). وقضى هذا الحكم بإبطال قرار محكمة الاستئناف (الغرفة الاتهامية) بشأن يروديا في (٢٠٠٢/٦/٢٦) والذي انطبق أيضا على الدعوى ضد شارون. وكان ذلك القرار قد قضى برفض تطبيق القانون المذكور، إلا في حال وجود المشتبه به على الأراضي البلجيكية.

وقال بيان لمحامي الضحايا (٢٠٠٢/١١/٢١): «يعيد هذا الحكم الاعتبار لمبدأ الصلاحيات الشاملة، مثبتا أمل ضحايا الجرائم الجماعية في التماس مقاضاة المجرمين الكبار لدى مرجع قضائي محايد ومستقل». وأضاف البيان: «أبلغنا اليوم أن جلسة استماع التي كان من المقرر أن تعقدها محكمة النقض بتاريخ (٢٠٠٢/١١/٢٧) قد تم تأجيلها ولم يحدد لها تاريخ لاحق بعد، مما يشير إلى أن المحكمة تعتمد على المشرع في توضيح النقطة محل الخلاف المتعلقة بوجود المتهم على الأراضي البلجيكية».

\* تصويت لجنة العدل في مجلس الشيوخ البلجيكي على مشروع القانون التفسيري (٢٠٠٢/١١/٢٢): صوتت لجنة العدل في مجلس الشيوخ لصالح مشروع قانون تفسيري يثبت الصلاحيات الشاملة للقضاء البلجيكي في القضية المرفوعة ضد شارون. على أن ينتقل المشروع بعد ذلك للتصويت عليه في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وإذا ما تم إقراره من قبل

المراجعة والتصويب من قبل محكمة الاستئناف (بتكوين مختلف عن السابق). وهكذا تسمح المحكمة بالمضي قدما في التحقيق والمحاكمة. ومع ذلك ميزت المحكمة بين أرييل شارون وبقية المشتبه بهم. وبسبب أن شارون رئيس للوزراء حاليا فهو يتمتع بالحصانة وفق القانون العرفي الدولي، طالما بقي في منصبه هذا. أما بالنسبة إلى الآخرين (عاموس يارون وغيره) فلا حصانة لهم ويمكن المضي قدما في محاكمتهم.

أثار قرار المحكمة العليا هذا عاصفة سياسية في إسرائيل وعلى أعلى المستويات. الرئيس الإسرائيلي «موشيه كتساب» بعث برسالة احتجاج شديدة اللمجة إلى ملك بلجيكا البرت الثاني جاء فيها: «إنه لا يحق لأي شخص في العالم التشكيك في الضمير الإسرائيلي والمزايا الإنسانية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي. ومن الأفضل أن يبحث من ينتقدوننا في تاريخ شعبهم وأعمالهم (...) إن بلجيكا لا تملك الصلاحية الضميرية لتقديم زعماد إسرائيل وضباطها إلى المحاكمة». (السفير، ٢٠٠٣/٢/١٤). فضلا عن ذلك نقل وزير الخارجية الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» احتجاجا شديد اللمجة إلى السفير البلجيكي في إسرائيل وقال للصحافيين في أعقاب اللقاء: إن قرار المحكمة البلجيكية «افتراء وإساءة خطيرة ضد الحقيقة والعدالة والأخلاق (...) ويلحق الأذى بالعالم الحر وليس بإسرائيل فقط» وأضاف قائلا: «إن دولة إسرائيل والشعب اليهودي ليسا على استعداد لتقبل افتراء جديد ضدهما في أوروبا». (المصدر نفسه، ٢٠٠٣/٢/١٤).<sup>(٥)</sup>

ومن جهة أخرى انتقد السفير البلجيكي في إسرائيل «ويلفرد غينس» رد الفعل الإسرائيلي على قرار المحكمة العليا البلجيكية ووصف الإدعاءات الإسرائيلية حول تآثر قرار المحكمة بموقف الحكومة البلجيكية بأنها «سخافات».

وفي معرض الرد على ادعاءات وزير الخارجية الإسرائيلي



وتراجعا كليا إلى الميدان السياسي والدبلوماسي، حيث ياملان في أن تستخدم الحكومة البلجيكية قانون «الصلاحيات الشاملة» المعدل مؤخرا لإحالة الدعوى إلى دولة إسرائيل».

وأكد المحامون أن القانون الجديد (المعدل) يسمح بمثل هذه الإحالة فقط عندما يتم التأكد من ضمان حصول الضحايا والمدعين على محاكمة عادلة في الدول الأخرى، الأمر الذي لا يتوفر في النظام القانوني الإسرائيلي، كون المدعين والضحايا من اللاجئين الفلسطينيين أساسا. كما أكدوا أن الآلية القانونية ستكون موضع تمحيص وتدقيق من قبل المحكمة الدستورية. ومن الجدير ذكره أن التعديل الذي أجري على قانون (١٩٩٣/١٩٩٩) قد حد من قوته، حين سمح بإحالة بعض الحالات المرفوعة بموجه إلى البلد الأصلي للمدعى عليه.

وكان أن أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية في شهر أيار مقاطعتها للدعوى المقامة ضد يارون. وفي هذا السياق قالت مسؤولة الشؤون الدولية في مكتب المدعي العام الإسرائيلي السيدة أريت كاهن: «قلنا في رسالة علنية كفى، اللعبة انتهت ولن تشارك إسرائيل فيها بعد اليوم، حيث تحولت الدعوى إلى مسألة سياسية». وأبلغت راديو الجيش الإسرائيلي أنه في حين وافقت العدالة البلجيكية على إحالة القضايا المرفوعة ضد الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني عن دورهما في حرب الخليج عام ١٩٩١، بموجب القانون نفسه، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تستمر في الدعوى ضد يارون. وقالت: «لا يوجد أي سبب يجعلنا نتحمل مثل هذا التمييز» (٢٠٠٣/٦/AFP، ١٠).

وفي بيان لاحق لمحامي أهالي ضحايا المجزرة في أعقاب قرار وزارة العدل البلجيكية بدء إجراءات نقل المحاكمة إلى إسرائيل (٢٠٠٣/٦/١٣) قال المحامون: « جاء هذا القرار استجابة مؤسفة للضغط المتواصل الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية، والذي ازدادت حدته بشكل ملحوظ في أعقاب قرار المحكمة العليا البلجيكية في (٢٠٠٣/٢/١٢) القاضي بحق ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا في إسماع صوته في بلجيكا، هذا القرار الذي تم تأكيده لاحقا من قبل الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف (٢٠٠٣/٦/١٠)، بعد أن كان قد أقر للمرة تلو المرة من قبل مكتبي قاضي التحقيق والمدعي العام (...) والآن سنؤكد لمحكمة الاستئناف أن المحاكمة في بلجيكا ما كان لها أن تكون ضرورية في المقام الأول لو أن هناك إمكانية لإجراء محاكمة عادلة في إسرائيل. هناك حقيقة غير قابلة للنكران وهي أنه على الرغم من سلطة القانون الدولي فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى منذ العام ١٩٤٨ لم تسنح لهم أبدا أية فرصة للوصول إلى «إسرائيل»، ناهيك عن أية فرصة للحصول على العدالة، جراء الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحقهم بإشراف ورعاية المسؤولين الإسرائيليين الكبار في الماضي والحاضر».

\* انتكاس القانون: في أعقاب إقرار النواب والشيوخ البلجيكين للقانون الجديد المعدل الذي تقدمت به الحكومة البلجيكية، وفي انتظار توقيعه من قبل الملك البلجيكي البرت الثاني تنفست الحكومة الصعداء، جراء الضغوط الأميركية والإسرائيلية غير المسبوقة الهادفة إلى إلغاء قانون الصلاحيات الشاملة. وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية البلجيكي (Louis Michael) أن الحالات التي رفقت أمام المحاكم البلجيكية بموجب القانون المذكور قد «أضرت بعلاقتنا مع بلدان لطلما أقمنا معها علاقات تقليدية ممتازة. وهذه البلدان ليست بحاجة إلى أن تتعلم الديمقراطية منا» ( The Associated Press، ٢٠٠٣/٨/٢).

وفي السياق ذاته قال مسؤولون حكوميون أن القانون المعدل يتضمن إجراءات وآليات قانونية تسمح بإبطال الحالات المعلقة في المحاكم والمرفوعة بموجب القانون السابق، والتي من المتوقع أن تنظر فيها المحكمة العليا في منتصف تشرين أول ٢٠٠٣ ( المصدر نفسه، ٢٠٠٣/٨/٢ )

وكان محامو أهالي الضحايا قد أصدروا بيانا (٢٠٠٣/٧/١٨) في أعقاب موافقة الحكومة على مشروع القانون الجديد جاء فيه: « قررت الحكومة البلجيكية التخلي عن قانون الصلاحيات الشاملة. وهذا القرار لا يشكل انتهاكا لمبدأ فصل السلطات ضمن الدولة فحسب، بل أنه ينتهك أيضا حقوق الضحايا في محاكمة عادلة وفي تعويض قانوني فعال، وفقا لنصوص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان».

ومن جهة أخرى قال الناطق باسم منظمة مراقبة حقوق الإنسان السيد Reed Brody في أعقاب تصويت مجلس الشيوخ على مشروع القانون المذكور: « إنها خطوة إلى الوراء في المعركة الكونية ضد انعدام المسؤولية عن ارتكاب الجرائم. إن قوانين الصلاحيات الشاملة يمكن لها أن تهدم جدار انعدام المسؤولية هذا، الذي يحمي الطغاة والحكام الديكتاتوريين في بلدانهم نفسها» ( المصدر السابق ٢٠٠٣/٨/٢).

## شهادات أهالي الضحايا

يتضمن هذا القسم شهادات من أهالي الضحايا اخترتهم وفق عينة غرضية فرأيت أن تضم العينة فلسطينيين ولبنانيين، رجالا ونساء، وأن يكون معظمهم حضر بعض جلسات المحاكمة البلجيكية في بروكسل أو ساهم في نشاطات تضامنية مع ضحايا المجزرة في بعض البلدان الأوروبية والعربية، مما

نتنياهو وجه محامو أهالي الضحايا رسالة مفتوحة إلى نتنياهو (٢٠٠٣/٢/١٣). ومما جاء فيها: «بالاسم وصفت قرار المحكمة العليا بأنه فضيحة لأنه أضفى شرعية على الإرهاب وسبب الآلى لمن يحاربونه ويوصفنا ممثلين عن ٢٣ من الفلسطينيين واللبنانيين الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا نرفض اللغة والنبرة التي تحدثت بها، كما نرفض توصيفك لقرار أمس المميز.. أن مولكلينا ليسوا «أرهابيين» بل أناس بسطاء، اغتصبوا وعذبوا وجرحوا، واجبروا على مشاهدة أطفالهم وأبائهم وزوجاتهم وأزواجهم يذبحون... وبوصفك لهؤلاء الضحايا الناجين من المجزرة «أرهابيين» بعد كل ما عانوه طوال السنوات العشرين الماضية، انما تجلب العار لنفسك كوزير للخارجية ولبلدك أيضا».

\* قرار محكمة الاستئناف / بروكسل يفتح باب التحقيق مع يارون والآخرين (٢٠٠٣/٦/١٠): قررت محكمة الاستئناف في بروكسل أنه لا يوجد أي سبب يدعو إلى رفض الدعوى ضد عاموس يارون، في ما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. ومما جاء في بيان لمحامي الناجين من المجزرة: «شكل قرار المحكمة اليوم نصرا واضحا وحاسما في المعركة القانونية المحتمدة منذ عامين (...) وقد وصلت كل المحاولات المجموعة للطرف الآخر من أجل التزرع بازبواجية المحاكمة وسيادة الدولة وغيرها إلى طريق قضائي مسدود. وعلى الرغم من أن يارون يستطيع نظريا التقدم بطعن أمام المحكمة العليا البلجيكية ضد هذا الحكم، إلا أنه من غير المحتمل أن يفعل ذلك، لأنه قد انسحب من الحلبة القضائية في (٢٠٠٣/٥/٢٧) قبل قليل من تحديد تاريخ جلسة الاستماع هذه أمام محكمة استئناف بروكسل (...) انسحب شارون ويارون من المعركة القضائية



الأثر. وعلى سبيل المثال فإن المظاهرة الكبرى في تل أبيب عام ١٩٨٢ استنكارا للمجزرة لم تؤدي سوى إلى تحسين صورة إسرائيل دوليا، عبر إبراز وجه انساني زائف للمجتمع الإسرائيلي».

«الدعوى / القضية لم تنته. اذا كان الوضع الاقليمي لا يسمح حاليا بتحريكها ربما يكون هذا الامر ممكنا في المستقبل. ولكن اذا ما تحركت الدعوى في المستقبل فلن يكون لها مثل هذا الزخم الذي اكتسبته طوال العامين الماضيين. وعلى فريق المحامين الآن البحث عن طريق اخر ومناخذ أخرى في القانون الدولي لاعادة تحريك الدعوى».

«وختم محمد بالقول: أصبحت الدعوى مرتبطة بخارطة الطريق وبالتطورات الراهنة لعملية السلام..شارون اصبح ملاكا في نظر الولايات المتحدة ورئيسها بوش واصبحنا نحن شياطين».

## الشهادة الرابعة: وضحة حسن السابق (52 سنة)

**الجنسية: فلسطينية.**

الضحايا وصلة القرى بهم: الابن محمد (١٩ سنة)، الابن على (١٦ سنة)، الاخ محمود وجميعهم من المفقودين، إضافة إلى اقارب آخرين من العائلة عددهم (١٥) شخصا منهم من هو في عداد المفقودين.

«استغربت ان ياتي احد بعد مرور (١٩) سنة ليرفع دعوى ضد شارون. لم يكن احد يهتم بالمجزرة بعد حدوثها، ربما لاننا كنا نعيش مجازر مستمرة وحروب متواصلة مثل حرب المخيمات وغيرها. عندما طلب إلينا توكيل محامي لاقامة الدعوى شعرت بان احدا قد انتبه اخيرا لماساتنا. نعم كان لدي امل في ان يحاكم شارون، وخاصة عندما حضرت إحدى جلسات المحكمة في بروكسل (٢٨ / ١١ / ٢٠٠١) ورايت مدى اهتمام الصحافة العالمية بالدعوى وبمعاناة أهالي الضحايا، وبدرجة تضامن الشعب البلجيكي والنواب البلجيك معنا. سوف لن انسى أبدا ذلك النائب (Mr. Quickenbome) الذي استقبلني في المطار وأصر على حمل حقائبي بنفسه من فندق لآخر بحثا عن مكان ملائم لسكننا».

«الله اكبر من الضغط الأمريكي / الإسرائيلي. لذلك ينبغي الاستمرار في القضية. الكل يعرف ان شارون مجرم حرب. لكن الدعم الأمريكي لاسرائيل هو السبب فيما انتهت اليه حال الدعوى. لكن الله اكبر من شارون».

«المحاكمة لن تغير من واقعنا...لن تعيد لي من فقدتهم...الحسرة والماساة ستظلان موجودتان حتى لو حوكم شارون. لن ننسى احباينا، لكن ما يساعد على النسيان في بعض الاحيان ان ماساة فلسطين اكبر...ولكن محاكمة شارون ستريحنا لان جرائمه مستمرة في فلسطين. وفي إسرائيل يوجد ألف شارون وليس شارون واحد. محاكمته قد تفيد أهلنا في فلسطين...لكن لن ننسينا احباينا. وما يعزينا هو ماساة أهلنا الكبيرة هناك في فلسطين».

«لقد حققت الدعوى نجاحا على صعيد الراي العام العالمي. لقد لمست بنفسني خلال زيارتي لبروكسل. كنا في السابق نعتصم أمام دار الفتوى والمتحف الوطني / بيروت وعند مخفر حبيش (منطقة راس بيروت) حيث سجلنا أسماء ابنائنا المفقودين، كنت اظن ان اولادي لم يقتلوا، بل هم في عداد المفقودين. وانا لا اعرف حتى الآن ان كانوا قد قتلوا ام لا؟ لكن، الانسان لا يفقد الأمل أبدا. حتى قبل عدة شهور عندما تشكلت لجنة لبنانية لمتابعة موضوع المفقودين في الحروب ذهبت ومألت استمارة في مخفر الشرطة بمنطقة الاوزاعي / بيروت. رفع الدعوى احيا الأمل في نفوسنا من جديد. نعيش على الأمل. و «الأمل في وجه الله».

«على الرغم من عدم جدوى الكلام اتمنى متابعة القضية / الدعوى. ربما تتغير الاحوال وتصبح هناك امكانية لمحاكمة شارون. ولكن لا بد من الاستمرار في احياء الذكرى سنويا وزيارة المقبرة الجماعية من قبل الوفود الاجنبية، حتى يظل العالم يتذكر بان هناك قضية...لو نتكلم ليلا نهارا لا احد يسمع ولا احد يستجيب».

## الشهادة الخامسة: بهجت زين / ام سليم (مواليد 1948)

**الجنسية: فلسطينية**

الضحايا وصلة القرى بهم: الاخ وليد (٢٢ سنة)؛ مفقود. (٩) «وافقت على رفع الدعوى. وقلت اوكل محامي. قلت يمكن ان نسترد بعض من حقنا. كان عندي امل كبير، على الرغم من ان بعض أهالي الضحايا رفض توكيل المحامي بعد عشرين عاما من اليأس. ربما بعضهم رفض بدافع الخوف؛ سألناها: الخوف مما ومن؟! اجابت: لا ادري. واضافت ام سليم: ان سكتنا يمكن ان تكرر المجزرة..احنا خسراين الوطن..فماذا نخسر اكثر ان خسرنا الدعوى؟! خيلنا نحاول مرة أخرى».

«أمريكا تضغط على العالم كله. وهي يد شارون اليمنى. اعطوه حصانة لتكون حجة لعدم محاكمته. لو كسب شارون

لديهم طرق كثيرة لمواصلة الدعوى انا لا اعرفها. قد يكون من المفيد ان يذهب أهالي الضحايا للاحتجاج أمام السفارة البلجيكية في بيروت».

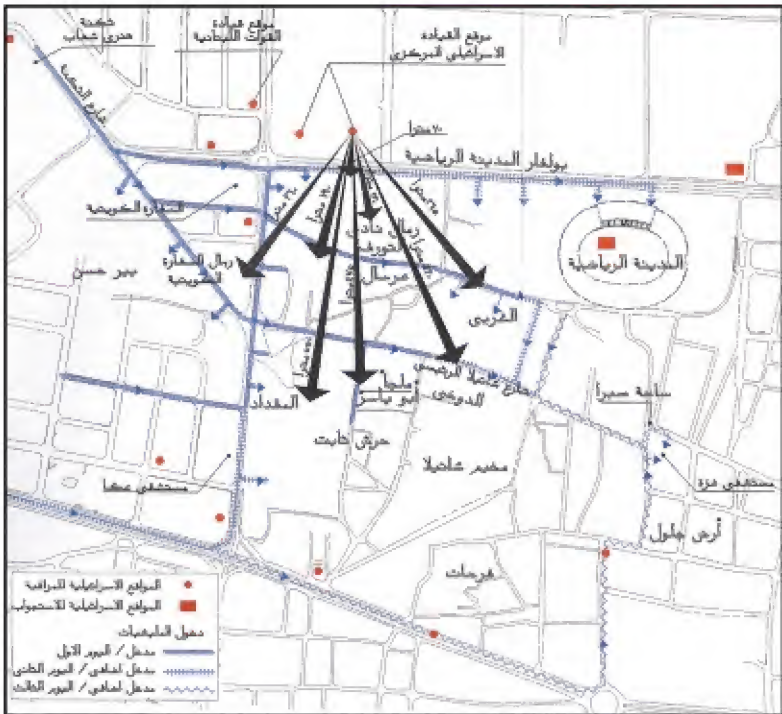
## الشهادة الثالثة: محمد شوكت أبو ردينة (مواليد 1977) (٨)

**الجنسية: فلسطيني**

الضحايا وصلة القرى بهم: الأب (٤٠ سنة) والأخت امال (٢٧ سنة). وهي بكاء صماء وكانت حامل عندما قتلت، حسين (زوج الأخت)، العم ويعدى محمد أيضا (٥٠ سنة)، ابنة العم عايدة (١٧ سنة) وابن العم كايد.

«منذ البداية كان لدي إحساس واقتناع بأنه يمكن تحقيق شئ عن طريق رفع الدعوى ضد شارون. وقد تاكد لي ذلك في المرحلة اللاحقة حين حققت الدعوى بعض الإنجازات القانونية والسياسية والإعلامية. لكني أصبت بإحباط شديد بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر. لماذا؟ لارايي بمدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ومن ضمنه أوروبا وبلجيكا بطبيعة الحال. من جهة أخرى لم استغرب إثارة القضية بعد نحو (١٩) عاما من الصمت. ببساطة قبل ذلك لم يكن لدينا قانون مثل القانون البلجيكي (١٩٩٣ / ١٩٩٩) يمكن من رفع مثل هذه الدعوى. ومع ذلك اعتقد انه كان على منظمة التحرير الفلسطينية إثارة القضية بشكل فعال على المستوى القانوني وعدم الاكتفاء بما قامت به على المستوى الإعلامي منذ العام ١٩٨٢».

«لا أرى ضوءا في نهاية النفق نحن الطرف الأضعف في المعادلة. وما دامت بلجيكا قد خضعت لإرادة أمريكا وإسرائيل سيكون من الصعب واقعا فعل شئ جدي، باستثناء تحريك



إعداد: حسن باكينر، وتخطيط: محمد الشريف

**الجنسية: لبنانية.**

الضحايا وصلة القرى بهم: الابن سليم (٢٢ سنة) والابن سميح (٢٠ سنة).

« عندما طلب إلينا رفع الدعوى كان أملنا في نجاحها مثل أمل «الغريق اللي بيتعلق بقشة». قلت في نفسي حينها: القاتل يجب ان يعاقب والمجرم يجب ان ينال جزاءه ولو بعد حين...أهلنا قتلوا دون نذب اقترفوه...حرمت من اخوي في الوقت الذي كنت فيه بأمس الحاجة التهم. تدهورت صحة أُمي بعد رفع الدعوى حتى إنها فقدت بصرها كليا...الدعوى فتحت جرحها من جدت الأمها وحسرتها على فقدان ولديها. وكانت تود لو أنها رأت شارون في قصص الاتهام قبل ان تفارق الحياة».

«من العار على دولة مثل بلجيكا ان تسن قانونا ولا تستطيع الدفاع عنه والحفاظ عليه إمام ضغط أمريكا وإسرائيل. ان قبول الحكومة البلجيكية بالضغط الأمريكي يعني ان مصلحة أمريكا من مصلحة إسرائيل».

«المحاكمة لو تمت لن تعيد الي اخوي من جديد...لقد فقدتهما ولن يعودا ثانية للحياة مثل «جبل انهذ وانكسر». مصدر الحسرة أنهم لم يموتا مية طبيعية. لكن المحاكمة كان يمكن ان تريحي نفسي...يمكن ان ترسل رسالة إلى كل الجرمين عنوانها ان لا جريمة بدون عقاب...ويمكن ان تمنع سقوط ضحايا آخرين، كما يحصل اليوم في فلسطين».

«ارفض رفضا قاطعا محاكمة شارون في إسرائيل: «كلب ما بيعض كلب»...إسرائيلي لا يحاكم إسرائيلي».

«نطلب من فريق المحامين ومن لجنة المساندة متابعة القضية: «لأحنا معهم على طول الخط». لازم ندعم المحامين. والمحامون

اكسبهم وعيا بأهمية النضال القانوني ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وبموقعه في الساحة الدولية.

وجهت إليهم عددا من الأسئلة المتداخلة بعد أن استرجعت وإياهم آخر مستجدات الدعوى التي يعرفون تطوراتها السابقة من خلال لقاءاتهم الدورية مع المحامين ومع أعضاء لجنة مساندة الدعوى. كان السؤال الأول عن دوافع استجاباتهم لرفع الدعوى بعد نحو ( ١٩ ) عام من الصمت على الجريمة، وعن مشاعرهم الإنسانية جراء إعادة فتح جرح المجزرة، وعما كانوا يتوقعونه من نتائج حينذاك ؟ وهدف من وراء السؤال الثاني إلى استجلاء موقفهم من قرار إبطال قانون الصلاحيات الشاملة لعامل ١٩٩٣ / ١٩٩٩ من قبل الحكومة والبرلمان في بلجيكا، وإلى استشراف نظرتهم إلى مستقبل الدعوى؟ وكان السؤال الثالث ذا صلة بالسؤال الأول ويتعلق بالأثر النفسي والتدمير المعنوي، وبـل المادي الذي خلفته المجزرة على حياة أهالي الضحايا الناجين، وفيما إذا كانت محاكمة شارون - فيما لو تمت ستعوضهم عن الخسارة النفسية والمعنوية والمادية جراء فقدانهم أحبّتهم ونوحيهم- وترتكز السؤال الرابع حول إمكانية تحويل محاكمة شارون إلى إسرائيل بناء على التعديلات التي طالت القانون البلجيكي المذكور، وعما إذا كان ذلك سيؤدي، فيما لو تم، إلى تحقيق العدالة المرجوة، وعما إذا كانت مواقف بعض أطراف «معسكر السلام» في إسرائيل المتضامنة مع أهالي الضحايا والشاجبة للمجزرة ذات جدوى ويمكن المراهنة عليها مستقبلا في دعم الدعوى ضد شارون؟(٩) وكان السؤال الخامس والأخير حول ما يتوقعونه أو يطالبون به فريق المحامين ولجنة مساندة الدعوى من خطوات عملية لمواجهة القرار الحكومي والبرلماني الأخير؟ عبّر أهالي الضحايا عن مشاعرهم بلغة بسيطة وصادقة كل حسب خلفيته الثقافية ومستواه التعليمي وقمت من جانبي بصياغة اللغة وترتيب الأفكار الواردة في الإجابات، مع الحفاظ قدر الإمكان على بعض المصطلحات باللغة الدارجة، التي استخدموها للتعبير عن أفكارهم ومواقفهم. ومع الإبقاء كذلك على ما بدا أنها مواقف غير منسجمة في الإجابة الواحدة، لأن ذلك ربما يعكس في جانب منه مشاعر إنسانية متناقضة بسبب هول الماساة وعمقها وضغط اللحظة الراهنة.(١٠)

بعضهم كان راعيا في الحديث وميالا للإفصاح عن مكونات نفسه، كأنما الإفصاح كاف في حد ذاته لأن يضع حدا لهول الماساة. والبعض الآخر كان عازفا عن الكلام إلا قليلا، وكان النسيان هو السبيل إلى محو أثارها. هذا البعض الآخر خففته العبرات قبل أن تخونه الكلمات، فانكفأ إلى جرح طالما جهد في ردمه تحت أكوام من النسيان المستحيل، لكنه لم يكن على اية حال اقل افصاحا لأن الماساة ابلغ من كل الكلمات.

وغني عن القول أن هذه الشهادات لم تتطرق إلى الروايات الشخصية لأهالي الضحايا لما حدث في تلك اللحظات الرهيبة من أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٢. فهذه يمكن الرجوع إليها في موقع الحملة العالمية من أجل العدالة لضحايا صبرا وشاتيلا المذكور سابقا. لأن الغاية هي استجلاء موقفهم من تطورات الدعوى ليس أكثر. ولكنني في الوقت نفسه زودت الشهادات بخلفية شخصية موجزة عن أصحابها لكي أضيف عليها بعدا إنسانيا ارتأيت ضروريا لإدخال القارئ إلى فضاء الماساة التي عاناها أهالي الضحايا ولا يزالون.

## الشهادة الأولى: سناء محمد رسراوي (مواليد 1963)

**الجنسية: فلسطينية**

الضحايا وصلة القرى بهم: الزوج حسين (٣٠ سنة)

«بعد المجزرة كنا نحن أهالي الضحايا ننظار ونعتصم أمام دار الفتوى / بيروت، كل يوم خميس. وقد دابنا على ذلك طوال اربع سنوات. وكنا نتصل بالنواب والوزراء على أمل المساعدة في العثور على المفقودين خلال المجزرة والذين أصبحوا اليوم في عداد الشهداء.لذلك عندما طلب مني ان أوكل فريق المحامين برفع الدعوى ضد شارون وافقت دون تردد. كما يقول المثل: «الغريق يتعلق بقشة». ولكن كان لدي قلق في البداية بخصوص الجدوى من رفع القضية، غير ان هذا القلق قد تبدد لاحقا، خاصة عندما سافرت مع المحامي شبلي ملاط إلى الإمارات العربية المتحدة للإدلاء بشهادتي في الندوة التي اقامها «مركز زايد للتنسيق والمتابعة» حول الدعوى (٢٨ / ٨ / ٢٠٠١) والتي شارك فيها أيضا المحامي البلجيكي لوك والين. شعرت حينها بان القضية جدية وأنها لن تكون مجرد جلسة واحدة، بل ستستغرق وقتا طويلا. وباختصار «قويت معنوياتي». عندما ووجهت بهذا العدد الكبير من الإعلاميين والصحافيين في مركز زايد، ولدى توجيه أول سؤال الي من قبل احدهم بكيت من شدة الانفعال». «اعتقد ان الحرب ضد العراق كان لها اثر كبير على قرار الحكومة البلجيكية. لا يوجد بلد في العالم ناصر قضيتنا (الدعوى ضد شارون) مثل بلجيكا، لأن كل تحركنا السابق لإحياء القضية قبل رفع الدعوى في بلجيكا لم يؤد إلى نتيجة. ولو ان الدعوى سببت لشارون مجرد قلق فإنني اعتبر هذا إنجازا تشكر عليه بلجيكا التي فعلت الكثير...جهودنا لم نذهب سدى».

« لا شئ أبدا يعوض عما فقدناه...ولكن لا نريد ان يذهب دم أهلنا هدرًا...نريد ان ننزع حقنا والا نرى المجرم طيقا. وأي



## حق العودة

التي تحدثوا أمامها، كما حافظوا على فصل مسارها القانوني عن المسار السياسي/الإعلامي، الذي تولته لجان مساندة الدعوى في لبنان والخارج، ولكن باتساق وتناغم كاملين مع حيثيات المسار القانوني واملااته السياسية والإعلامية. وقد اسهم هذا السلوك في بحض الدعاوى والاتهامات الإسرائيلية فيما يتعلق بتسييس الدعوى. ولكن، في ضوء اقرار الطرف الإسرائيلي بالهزيمة القضائية عبر التراجع والانسحاب من الحلبة القانونية وتغليب الجانب السياسي للدعوى على ما عداه، لا بد لنا من التعامل بجدية وكفاءة مع هذا الواقع الجديد، من خلال بلورة حملة عالمية للمواجهة تشارك فيها الأطراف المعنية كافة وفي مقدمهم أهالي الضحايا الذين تبرز شهاداتهم المدونة هنا مدى الإحباط الذي أصيبوا به جراء انسداد الأفق القانوني للدعوى، كما تبرز في الوقت نفسه مقدار صبرهم وتحملهم وشجاعتهم واصرارهم على المضيّ قدماً في الدعوى عبر منافذ قانونية جديدة. ويمكن لتلك الحملة أن تركز على محورين أساسيين: الأول؛ مجابهة التدخل السياسي الفاضح في المسار القانوني للدعوى، بغية إعادة الاعتبار لمبدأ «الصلاحيات الشاملة» سواء في التشريع البلجيكي أم في التشريعات الأوروبية الأخرى التي تتضمن عناصر ذات علاقة بهذا المبدأ، والثاني؛ تحشيد القوى من أجل مواصلة المعركة السياسية والإعلامية، بل والدبلوماسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم.

ومثل هذه الحملة ممكنة وواقعية وذات جدوى، لكنها تحتاج الى جهود حقيقية ومخلصة من السياسيين والإعلاميين والحقوقيين والأكاديميين والبرلمانيين ونشطاء المجتمع المدني العرب قبل غيرهم، بغية الوصول الى نظرأنهم في مختلف دول العالم. وربما يتطلب هذا الأمر أحداث نوع من الصدمة في وعي النخب العربية باتجاه تعزيز الإيمان بجدوى النضال القانوني في عالم اليوم، الذي يلهج بمبادئ الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان. ولكن ينبغي على هذا النضال القانوني أن يتجاوز اطار الدعوى المرفوعة ضد شارون ليكشف عنصرية الصهيونية وعنصرية دولة إسرائيل، ويفضح أكتوية «طهارة السلاح» المثيرة للسخرية، التي روجت لها إسرائيل في حروبها المتعاقبة ضد العرب. كما ينبغي على النخب العربية أن تتجاوز في سياق هذا النضال حدود الذات لتتواصل وتتفاعل مع الآخر على امتداد عالمنا في نضاله ضد انعدام المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

### الهوامش

\* هذا التقرير هو جزء من تقرير أشمل أعده الباحث خصبصا مركز بديل. سينشر التقرير كاملا في الأعداد القادمة من مجلة المجلد التي تصدر عن مركز بديل باللغة الانكليزية. كما سيؤرشف على صفحة الانترنت التابعة للمركز.

\*\* باحث فلسطيني في دراسات اللاجئين، ومنسق اللجنة التأسيسية لدعم الدعوى ضد شارون / بيروت.

(١) عنوان البريد الالكتروني للجنة هو: S-Cadvoc@cyberia.net.lb

(٢) للاطلاع على النص الكامل لهذا البيان ونصوص بيانات الحامين اللاحقة: انظر موقع الحملة العالمية من أجل تحقيق العدالة لضحايا صبرا وشاتيلاعلى الشبكة: www.indictsharon.org

(٣) المزيد من التفصيل: انظر: http://www.amnesty.org

(٤) المنظمات المؤمقة على البيان هي: Amnesty International (Stef Vandeginste, Denis Greogoire); Avocats Sans Frontieres (Caroline Stanier); FIDH (Martien Schotsmans); Human Rights Watch (Oliver Bercault); The Belgian Leauge of Human Rights (Maite Derue); and Liga Voor Mensenrechten (Paul Pataer)

للاطلاع على تفاصيل بنود الاتفاق: انظر:

International Committe for Justice for the Victims of Sabra and Shatila (http://www.indictsharon.net)

(٥) للاطلاع على مزيد من ردود الفعل الاسرائيلية: انظر:

UPI Analysis: Isreal is livid at Belgium court, 13/2/2003 (http://www.upi.com)

(٦) في الذكرى العشرين للمجزرة وجه «ائتلاف النساء الإسرائيليات من اجل السلام العادل المكون من تسع منظمات نسائية، نداء إلى أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا أعربت فيه تلك المنظمات عن تعاطفها مع ضحايا المجزرة ودانت ما اسماه البيان «القتلة المتوحشين المسؤولين عن جرائم الحرب هذه وفي المقدمة منهم أرئيل شارون. «ودعت إلى بناء سلام مقترن بالعدل.

للاطلاع على النص الكامل للنداء: انظر://http:www.coalitionofwomen4peace.org

(٧) توفيت السيدة نازك بعد رفع الدعوى عن عمر يناهز ال (٧٥) عاما. وكانت قبل وفاتها قد وكلت ابنتها زينب بمتابعة الدعوى. والابنة هي التي تحدثت إلينا في هذه الشهادة.

(٨) محمد اصغر أهالي الضحايا من المولكين. لم يتجاوز عمره الخمس سنوات عندما شاهد مقتل والده ونويه في الرقاق الصغير المؤدي إلى بيتهم. وهو يدرس حاليا إدارة الأعمال في إحدى الجامعات اللبنانية. وكل ما تبقى لدى محمد واخته الوحيدة التي تعيش معه بعد وفاة والديهما من ذكريات العائلة اليوم من الصور يعرض صور زفاف والديهما، وصور الوالد أثناء عمله في ليبيا والسعودية. ويعيش محمد مع هذه الصور ويعرضها على زائريه ومحدثيه كلما فاض به الشوق وهزته الذكريات.

(٩) لا تزال أم سليم تأمل في عودة وليد. وتعتقد انه لا يزال نزيل احد السجون الإسرائيلية. وقد نقل إليها أحد المحررين من السجون انه رأى شخصاً اسمه وليد كان يعيش في منطقة صبرا قبل عام ١٩٨٢ واستنتجت من وصفه له بأنه وليد الغالي بعينه. عاشت على الأمل ولا تزال.

(١٠) تعيش السيدة نديمة مع ابنتها ووالدتها في غرفة واحدة من غرف مبنى «مستشفى غرة» سابقا في منطقة صبرا، والذي لا تزال تشغله عائلات فلسطينية هجرت خلال الحرب.

(١١) في جلسة الاستماع التي حضرها عبد الناصر علامة في قصر العدل / بروكسل، طالب محامي شارون بالاستفادة من قانون العفو اللبناني، كما طالب بنقل المحاكمة الى لبنان.

والتراجع الى الميدان السياسي للإحتماء بقانون القوة بديلاً عن قوة القانون. تم الانسحاب حتى قبل صدور قرار محكمة الاستئناف في بروكسل (١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣) الداعم لقرار شباط/فبراير المذكور.

وإذا ما أدرجنا في السياق ذاته المسار القانوني الموازي المتمثل في مواقف منظمات حقوق الإنسان العالمية من تطورات الدعوى، والمتمثلة في دفاعها العنيد عن مبدأ الصلاحيات الشاملة (بيان المنظمات في ٢٠٠٢/١٧/١٨) وحماسها الشديد لخوض المعركة على المستوى الكوني ضد انعدام المسؤولية عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضاً الدعم القانوني الذي حظيت به الدعوى في الأوساط القانونية الأكاديمية مثل كلية الحقوق في جامعة برنستون وغيرها. بناء على إنجازات هذا المسار القانوني الموازي يتبين لنا مدى القوة الأخلاقية والمعنوية التي تتمتع بها هذه الدعوى، التي تبوّأت وعن جدارة المكانة الأولى ضمن جملة الدعاوى العديدة التي رفعت في بلجيكا بموجب قانون الصلاحيات الشاملة (١٩٩٣/١٩٩٩).

أن انسحاب محامي شارون ومن خلفه مختلف دوائر الحكومة الاسرائيلية المعنية من الحلبة القانونية الى الحلبة السياسية لا يشكل اقراراً بالهزيمة فحسب، بل يمثل، من جهة، تراجعاً جلياً عن المواقف الاسرائيلية الأولى المستخفة بالدعوى وزخمها الاخلاقي والمعنوي، كما يمثل، من جهة أخرى، تراجعاً عن المواقف الاتهامية التي سعت الى التشكيك في الدوافع والنوايا القانونية والانسانية للدعوى لمصلحة الدوافع السياسية، من خلال اتهام فريق المحامين وأهالي الضحايا والفلسطينيين والداعمين للدعوى أنيما كانوا باستغلال القانون البلجيكي سياسياً وبإذكاء نار العداء للسامية.

وإزاء ذلك استنجد المسؤولون الاسرائيليون بالولايات المتحدة الأمريكية وصقورها وفي مقدمهم وزير الدفاع الأمريكي «رامسفيلد» من أجل ممارسة الضغط السياسي على الحكومة البلجيكية والتلويح بفرض عقوبات عليها، ليس أقلها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة بروكسل. هذا في حين مارست اسرائيل الابتزاز السياسي والاخلاقي بحق بلجيكا، من خلال نبش ماضيها الاستعماري في افريقيا واستثمار «صناعة المحرقة» والعداء للسامية.

أثمر الضغط الأمريكي والاسرائيلي في النهاية عن نتائجها المرجوة. وإحتفى السيد رامسفيلد، على طريقته الخاصة الموصوفة بالصلف والعنجهية، بهذا «النصر المؤرّر» على دولة صغيرة مثل بلجيكا تجرأت على سنّ قانون وطني متقدم ومميز، مقارنة بالتشريعات الوطنية الأوروبية وغير الأوروبية وفي هذا الصدد قال السيد رامسفيلد (٢٠٠٣/٦/٢٣): «لقد تعلمت بلجيكا درسها، ثمة عواقب لأفعالها».

ولا يوجد هناك أدنى شك في أن هذا الضغط الأمريكي على بلجيكا مورس لمصلحة اسرائيل في المقام الأول، لأن أياً من القضايا التي رفعت في بلجيكا وفق القانون المذكور لم تصل أبداً الى طور التحقيق والمحاكمة، بل احيلت كلها الى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أبدى محامو أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا في دفاعهم عن القضية طوال العامين الماضيين مصداقية مهنية عالية، إذ نجحوا في الالتزام بالطبيعة القانونية للدعوى في كافة المحافل

الذين يرتكبون جرائم حرب في العراق. وما نتطلع إليه في المستقبل هو محاكمة مجرمي الحرب بغض النظر عن جنسياتهم». «تعني محاكمة شارون بالنسبة اليّ انصاف المظلومين وتحقيق العدالة، كما تعني أن هناك من يستطيع أن يتصدى للمجرم ويقول له: انك لن تغفل من العقاب. المحاكمة فيما لو تمت تمنحني الأمان والاطمئنان والشعور باحترام كرامتي كإنسان. وهي تعويض معنوي أكثر من أي شيء آخر... لا اريد تعويضا ماديا. اريد محاكمة عادلة لكي تطمئن نفسي».

«لو طلب البنا منذ البداية رفع الدعوى في اسرائيل لكنا رفضنا ذلك. لو كانت اسرائيل راغبة في محاكمة شارون لفعلت ذلك منذ العام ١٩٨٢ حين كان دم الضحايا حاراً ولم يجف بعد. أن دولة إسرائيل قامت على أساس تهجير شعب وطرده من أرضه...قامت على حساب دم الأبرياء. دولة كهذه لا يمكن لها أن تدعي الديمقراطية وهي ليست قادرة على إجراء محاكمة عادلة... أمريكا وإسرائيل قامتا على أساس إبادة السكان الأصليين. هناك من يقول بضرورة التحرك على صعيد قوى السلام في إسرائيل، على أساس أن أكبر تظاهرة ضد المجزرة جرت في تل أبيب عام ١٩٨٢. وهنا أقول ربما يرفض بعض الإسرائيليين من أصحاب الضمائر الإنسانية الحية أن يصل بهم شارون الى ما وصلوا اليه من ممارسات الإحتلال: جرائم حرب وتشريعات عنصرية... الخ لكن هؤلاء لن يصلوا الى حد إنصافنا عبر تحقيق العدالة المطلوبة... أنهم في النهاية يسهمون في تجميل صورة إسرائيل، كما أنني أرفض أيضاً إجراء المحاكمة في لبنان بسبب عدم ثقتي في امكانية تطبيق العدالة هنا. فعلى سبيل المثال منح السيد إيلي حبيقة المتهم بالضلوع في تنفيذ المجزرة الحصانة وأصبح وزيراً في الحكومة اللبنانية قبل اغتياله».<sup>(١١)</sup>

«أؤكد أننا ربحنا الدعوى قضائياً وخسرنا شارون... الحكومة البلجيكية لا تستطيع فعل أي شيء في مواجهة الضغط الأمريكي الإسرائيلي. نطالب الشعب البلجيكي ممثلاً بمجلسي النواب والشيوخ اللذان وقف بعض أعضاؤهما الى جانب قضيتنا بالتحرك لإنصافنا... كان شارون قد سبب لنا جرحاً عميقاً جهدنا في أن ننساه. وجاعت الدعوى لتعيد فتح هذا الجرح من جديد. وأعطانا الشعب البلجيكي الأمل في مداواة هذا الجرح في هذا الوقت الصعب بالذات الذي تتحكم فيه المصالح المادية في العلاقات الدولية. مرة أخرى أطالب الشعب البلجيكي أن يقف معنا ويرفض أن يندمل جرحنا العميق دون مداواة. ولا بأس أيضاً في أن تتحرك لجنة مساندة الدعوى وفريق المحامين على صعيد منظمات حقوق الإنسان العالمية ولو أن مثل هذا التحرك لن يغير من المواقف الأمريكي والاسرائيلي».

### خاتمة

بإلقاء نظرة فاحصة على المسار القانوني للدعوى ضد شارون في المحاكم البلجيكية طوال عامين (حزيران / يونيو ٢٠٠١ —حزيران/يونيو ٢٠٠٣) يتضح بجلاء الخط الصاعد للإنجازات القانونية التي حققتها الدعوى، على الرغم من الانتكاسات التي منيت بها في بعض المراحل. مثل قرار المحكمة العليا البلجيكية (١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣) نقطة حاسمة وعلامة بارزة على هذا المسار المتعرج، كما شكل انتصاراً مدوياً ليس فقط لضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا ونويعهم، بل لمقام العدالة البلجيكية أيضاً، الأمر الذي دفع بمحامي شارون الى الانسحاب من الحلبة القانونية

الدعوى في المحكمة لما تخلت بلجيكا عن القانون. لجأوا للضغط السياسي لأنهم خسروا القانون. لكن بلجيكا مضطرة لأن تنفذ ما تريده أمريكا واسرائيل».

«أن كسبنا القضية لا يعني هذا أننا كسبنا أولادنا لأننا خسرناهم ولن يعودوا. لكن كنا نريد الا تتكرر المجازر..مجزرة صبرا وشاتيلا لم تكن اخر مجزرة ارتكبتها شارون. انظروا ماذا فعل في مخيم جنين! لو حوكم لكنا حصلنا على جزء من حقنا فقط ولساعد ذلك في دعم القضية الفلسطينية...كسب قضيتنا ليس فقط عن طريق المحاكم، بل عن طريق صمودنا وتصميمنا على العودة لأرضنا...السكوت خسارة اكبر «و حقوقنا هي الأرض مش أكثر...حقوقنا «مش تعويضات...الوطن لا غنى عنه...وانت بعيد ومشرذ «بتظل فلسطيني»...انا خلقت وعشت في صبرا هنا. لكن لما ابعد عنها بحثّ لها...لكن النا وطن. فكيف لا نعود اليه!» «لما ذهبت إلى الجنوب اللبناني المحرر ونظرت إلى فلسطين من عند «بوابة فاطمة» قلت: «هذي فلسطين..ما احلى فلسطين!..كل جيل يتعلق بالقضية أكثر من الجيل «اللي قبله».. «إسرائيل لن تحاكم شارون. إن حاكمته يعني أنها «بتحاكم نفسها مش بس على مجزرة صبرا وشاتيلا، لكن على كل الجرائم الجديدة...الظالم لا يحاكم نفسه وصاحب الحق «لازم يحصل على حقه».

«لن نتخلّى عن الدعوى...لازم يظل صوتنا عالي ويصل كلامنا للخارج...كل من يناصر الحق عليه ان يقف مع محاكمة شارون...كل ظالم يجب ان يحاكم...ولازم يتحرك القضاء البلجيكي حتى يدافع عن نفسه».

## الشهادة السادسة: نديمة يوسف ناصر (مواليد 1956)<sup>(١٢)</sup>

**الجنسية: فلسطينية.**

الضحايا وصلة القرى بهم: الزوج موسى عايدي، وأب الزوج مصطفى عايدي وأولاده الثلاثة سعيد وحسين وإبراهيم، بالإضافة إلى خمسة أقارب آخرين.

«شعرت بالارتياح عندما طلب إلينا توكيل محامي من اجل رفع الدعوى. وحمدت الله أن أحدا قد اهتم بالقضية. لكني لم أكن أمل كثيرا في أن شارون سيحاكم. وها هو حتى الآن يرتكب المجازر...ما يجري في فلسطين يثبت بان شارون لن يحاكم». «نفصل أن تبقى القضية حية...ونأمل أن يجد محامونا دولة أخرى غير بلجيكا تسمح بمحاكمة شارون. أمريكا تحكم العالم وهي السبب فيما جرى من تعطيل للقضية وفيما يجري لأهلنا في فلسطين على يد شارون نفسه».

«لو أن الدعوى انتهت بمحاكمة شارون لشعرنا بالارتياح النفسي...«الله عالم بحالنا». عندما قتل زوجي في المجزرة لم يكن قد مضى على زواجنا أكثر من عامين. وكان لدي حينها ابنتان (توأم) واحدة تزوجت والأخرى لا تزال تعيش معي وتبحث عن عمل بعد أن درست لمدة عام إدارة أعمال في «جمعية المساعدات الشعبية النرويجية. اشتغلت كثيرا لأربي وأعيل والدتي...وتعبت. وأنا الآن مريضة...أمل أن تجد ابنتي عملا ولكن لا أمل حتى الآن».

«احتلوا بلد وطردوا أهله ولم يحاكمهم احد «مش معقول انه شارون يمكن أن يحاكم في إسرائيل»...لا اصدق... طالما إسرائيل قوية فان شارون لن يحاكم».

«يجب الاستمرار في الدعوى...«خلينا نبحث عن دولة أخرى غير بلجيكا...أقول للمحامين: لا تنسونا واستمروا في البحث عن دولة أخرى».

## الشهادة السابعة: عبد الناصر علامة (مواليد 1967)

**الجنسية: لبناني.**

الضحايا وصلة القرى بهم: الأخ علي (١٩ عاما)؛ مفقود. كما فقد أقاربه عددا من أفراد عائلاتهم.

«في البداية لم يكن لدي أمل ولو بنسبة (١٪) وإن الدعوى سوف تصل إلى النتيجة المرجوة، على الرغم مما لمسته من جدية المحامين. إحياء القضية بعد (١٩) عاما أعادني إلى ذكريات المجزرة المؤلمة وإلى الصدمة الأولى...وقلت ربما تسمح الظروف الآن بمحاكمة شارون لكني لم أكن واثقا. وبعد حضوري إحدى جلسات المحكمة في قصر العدل / بروكسل (٢٣ / ١ / ٢٠٠٢) وإطلاعي على سير الجلسة وسماعي لمرافعة محامي شارون ورد القاضي البلجيكي عليه تولد لدي أمل كبير بان القضاء البلجيكي سيطبق العدالة وسيحاكم شارون. كما تأكد لي أن قوة القانون في جانبنا». «ما إن قبلت الدعوى في بلجيكا ولاح أمل محاكمة شارون حتى بدأ الضغط الأمريكي / الإسرائيلي على القانون البلجيكي من خلال التهديد بالأضرار بالمصالح البلجيكية. وعندما أوشكت الدعوى على النجاح لدى إصرار القضاء البلجيكي على فتح باب التحقيق في الجريمة ازداد التدخل الأمريكي الإسرائيلي في المسار القانوني للدعوى إلى أن وصل الأمر إلى ما هو عليه الآن، وهدف التدخل الأمريكي تحديدا هو تجميل صورة شارون وإظهاره بمظهر رجل سلام، وليس مجرم حرب...بوش يحتاج إلى شارون لكسب قضية احتلال العراق وتجنب المسن بالعسكريين الأمريكيين



مصدر الصور والخريطة : بيان نويهض الحوت

صبرا وشاتيلا

أيلول ١٩٨٢

بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية

٢٠٠٣



# ماذا يريد اللاجئون الفلسطينيون حقاً؟

## حول استطلاع رأي اللاجئين الذي أعده مركز الدراسات والبحوث المسيحية

وفي معرض دفاعه عن الاستمارة ونتائج استطلاع الرأي، جادل د. خليل الشقاقي مدير المركز المذكور (في لندن، وول ستريت، ٣٠ تموز ٢٠٠٣)، بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت أصلاً على تقسيم الأرض، ولهذا ليس منطقياً، منها أي م ت ف ان تطالب أو توصي بتقسيم السكان، فيما يصبح قسم منهم إسرائيليين وقسم آخر فلسطينيين». في الواقع، فأننا هنا نؤكد انه لا يوجد تعارض بين «حل الدولتين» وبين عودة اللاجئين، الراغبين فعلاً بالعودة الى ديارهم. فاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحل الدولتين يعتمد أساساً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (المعروف بقرار التقسيم). والدولة الاسرائيلية معترف بها من قبل المجتمع الدولي بموجب نفس القرار، باعتبارها دولة يتساوى فيها تقريباً عدد السكان العرب واليهود. وأكثر من ذلك، فإن اقامة أي دولة من الدولتين بموجب القرار المذكور يشترط باشتمال حماية الحقوق المدنية والقومية، وحقوق تملك الارض، وعدم التفرقة. ان التناقض بين «حل الدولتين» وحق العودة الفردي، يتواجد فقط في ذهنان هؤلاء المؤيدين لمبدأ الدول الاثنو-قومية الحصرية.

وقد تسائل د. الشقاقي في معرض الرد: «كيف بإمكانك أن تكون وطنياً فلسطينياً وفي نفس الوقت تؤيد لا-فلسطنة قطاع كبير من شعبك؟» عبر تأييد عودتهم الى ديارهم الأصلية في داخل اسرائيل. ويصطدم مثل هذا السؤال بطبيعة الحال بجملة من الحقائق الدامغة على الارض التي يبدو انه فاتت الشقاقي أو فاتها. فالفلسطينيون في داخل اسرائيل، بمن فيهم المهجرون في وطنهم، استمروا بالحفاظ على هويتهم الوطنية بالرغم من تجنسهم بالجنسية الاسرائيلية، وقد اعترف الباحثون والعلماء الاجتماعيون والسياسيون الاسرائيليون، بتطور عملية «فلسطنة» هؤلاء الفلسطينيين، الذين يعيشون في داخل اسرائيل، عبر العقود الخمس الفائتة، على الرغم من محاولات اسرائيل الدائمة والمحمومة لتذويبهم وتجريدهم من فلسطينيتهم، وهويتهم الوطنية والقومية. كما أن اللاجئين الفلسطينيين قد بقوا «فلسطينيين» بالرغم من عيشهم في الشتات القسري، لأكثر من خمسين عام. ان الفلسطينيين الذين يحملون جنسية ثانية مكتسبة، ليسوا اقل فلسطينية ووطنية فقط بسبب كونهم من حملة جوازات السفر الأخرى او الاضافية. وبموجب منطق الشقاقي، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، يجب ان تعارض اي تسوية للاجئين خارج دولة فلسطين، أي، أن عليها ان تطالب بعودة قسرية لكل الفلسطينيين، بسبب ان غير ذلك، سيقود الى عملية «لا فلسطنة» للشعب الفلسطيني.

وفي ذات الوقت، يبدو الشقاقي كمن يريد ايقاف معاناة الفلسطينيين انفسهم من قضية اللاجئين. «هاجس غير صحي مع الحقوق المثالية على حساب الاحتياجات الأساسية والمصرية أو حتى الوجودية، تهدد بديمومة المعاناة لملايين اللاجئين. الحقوق والمعاناة بحاجة للسير سوياً، ولكن ليس طويلاً». وفي الواقع، فإن الحقوق والمعاناة يجب الا يسيران سوياً لفترة طويلة. ان مجرد هذا الجدل يعكس قلبية خاطئة بين القانون والسياسة ؟ أي ان الحقوق مثالية ولكن السياسة هي عملية، ومن الاستحالة ان يلتقي هذا الزوج. ان القانون بمجمله هو وسيلة عملية تؤسس جملة من المبادئ التوجيهية من أجل معالجة العلاقات بين الدول والأفراد بموجب المعايير الدنيا المقبولة. كما أن المبدأ القاضي بالسماح بعودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية في اعقاب توقف الاقتتال أو الصراع وتتبع ظروف أمنة هو مبدأ أساس يوجه السياسة الدولية في كل قضايا اللجوء في العالم. على النقيض تماماً من ذلك، فإن رفض اسرائيل لعودة اللاجئين، اعتماداً على الاعتبارات الاثنية، القومية، والدينية لانتتماءات اللاجئين ( والذي يوافق الشقاقي عليها) هو السبب الحقيقي لكيفية سير الحقوق والمعاناة معاً وطويلاً.

على أي حال يستطيع دكتور شقاقي ان يدعي كما يشاء حوله استطلاع المذكور، وان يعتبره اداة جيدة للتفاوض. لكنه بالقطع استطلاع لم يعبر عن الرغبة الحقيقية للاجئين خصوصاً اذا ما اخذنا ادواته، وظروفه ومبلاسات الوضع السياسي القائم بعين الاعتبار. فكلها ظروف تؤكد لا منطقية ولا صحة تلك الاستنتاجات. وفي المقام الاخير فانه لا يخدم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وانما يخدم مصلحة اسرائيل التفاوضية ويضع م ت ف في الزاوية الحرجة في المفاوضات. وفي النهاية تشير الى ان الاستطلاع خلق الكثير من البلبلة وترك اثراً سياسية سلبية في سياق العمل الجاد لانجاز حلول شاملة خاصة في قضية اللاجئين وحقهم في العودة الى ديارهم.

اللاجئين الراغبين بالعودة الى ديارهم في اسرائيل والعيش بسلام مع جيرانهم لهم الحق بفعل ذلك. ان حق كل لاجئ بالعودة يجب أن يكون ضمن صيغ وآليات الحل المفصلة في الاتفاق. وتتضمن هذه الصيغ الآتي:

١. يجب السماح بالعودة الى اسرائيل لكل اللاجئين الذين يسكنون حالياً في لبنان ويختارون حقهم في العودة بموجب هذه المادة ضمن سنتين من توقيع هذا الاتفاق (فقرة ١٥).
٢. بدون الانتقاص من حق أي لاجئ بالعودة الى اسرائيل، وبالإضافة الى الموافقة على عودة اللاجئين في الفقرة ١٥ أعلاه، فإن الحد الأدنى من عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة الى اسرائيل سيكون XX كل سنة (فقرة ١٦).
٣. اللاجئين الراغبين بالعودة يجب أن يعلنوا رغبتهم بفعل ذلك للجنة، بموجب الاجراءات والمعايير التي ستتبع من قبل اللجنة، خلال ٥ سنوات من تاريخ انطلاق عمل اللجنة وتلقي مثل هذه الاعلانات. ان تطبيق حق العودة الذي سيتبع مثل هذه الاعلانات لن يكون مقيداً بوقت.
٤. على اللجنة تحديد، بموجب مقاييس صريحة وواضحة اولويات العودة للاجئين في كل سنة محددة بموجب الفقرة ١٦ من هذه المادة.
٥. العودة الى الديار يجب ان تكون على أساس الخيار الطوعي الفردي، ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على وحدة العائلة.
٦. يجب تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية التي من الممكن ان تكون جديرة بأخذها بعين الاعتبار لاتخاذ اللاجئين موقفهم حول العودة الى ديارهم.
٧. يجب عدم اجبار اللاجئين على البقاء او الانتقال الى حالات أو مناطق خطر أو عدم امان، أو الى مناطق تفتقر الى البنى التحتية الضرورية لاستئناف حياة اعتيادية.
٨. يجب ان يسمح للاجئين بالعودة بامان، بدون مضايقات، تخويف، اضطهاد، أو تمييز، خاصة فيما يتعلق بانتمائهم القومي، او معتقداتهم الدينية، أو مواقفهم السياسية.
٩. على الاطراف ان تقوم باجراء التعديلات على تشريعاتها الوطنية الداخلية كما تتطلب الضرورة لتسهيل تطبيق حق العودة.
١٠. على الاطراف ان تدعو الدول التي تستضيف اللاجئين حالياً لتسهيل العودة المبكرة للاجئين بأسلوب يتناغم مع حقوق الانسان والقانون الدولي.

ويظل عرض نتائج وأعداد كمؤشر بشكل أو بآخر حول عدد اللاجئين الذين سيختارون العودة، هو امر في غاية الخطورة للمفاوض الفلسطيني، الذي يواجه اصلاً العديد من العوامل التي تحدد خيارات اللاجئين. وبدون صيغ من المعلومات المفصلة والمستوفاة كما هي مبنية أعلاه، والكفالة بأن أي خيار متخذ من الممكن تطبيقه فعلاً، فإن هذا الأمر يطرح العديد من الأسئلة بصورة حادة حول ما اذا كانت الاستمارة المذكورة قادرة على التأثير فعلاً على السياسة الحقيقية للمخططين. ماذا سيحدث، لو أن هنالك أكثر من ١٠ ٪ من اللاجئين يرغبون بالعودة عملياً؟ قد يصل العدد الى ١٥ ٪، أو ٢٥ ٪، أو حتى أكثر من نصف تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذي يصل عددهم الى أكثر من خمسة ملايين لاجئ لعام ١٩٤٨؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار، ديناميكية العملية التفاوضية عبر العقد الفائت، فإن اسرائيل لن تجابه برفض فاعل في حال اختزقت مثل هذه الصفة، بل أن التجربة التفاوضية المنبثقة عن اوسلو قد افادت ان فشل التوصل الى التسوية سيكون من مسؤولية المفاوض الفلسطيني وقيادته بصورة حتمية.

ان الادعاء بأن مثل استطلاع الرأي هذا قد يكون وسيلة سياسية ناجعة، هو عبارة عن نصيحة سيئة بكل بساطة. فبالإضافة الى المشاكل الواردة اعلاه، فإن استخدام استطلاع الرأي هذا يدخل ضمن باب الاعتراف العملي والفعلي بالمطالب الاسرائيلية بالحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، والتي تنصف بشكل أساس بالحفاظ على الأغلبية العديدة اليهودية في اسرائيل (وليس فقط). وبدون الخوض في الموافقة على الأبعاد القانونية، الاخلاقية، والسياسية لمثل هذه المطالب أو معارضتها، فإن ذلك يظل نصيحة سيئة لمشاورة طرفنا المفاوض للاعتراف بالمطالب الاساسية والخطوط العريضة للمفاوض التظهير، كصيغة للمفاوضات وعمادها، خاصة واذا كان موقف المفاوض (الفلسطيني) اصلاً ضعيفاً بفعل ميزان القوى السياسية، على الصعيد الثنائي أو الدولي على السواء. ان سياسة تفاوضية أكثر جودة وفاعلية، ترتكز على أساس الدفع باتجاه الصيغة المسندة الى القانون الدولي والممارسة المتعلقة بالحلول الدائمة لقضايا اللجوء في مختلف أنحاء العالم. أما بخصوص القلق أو المخاوف الديمغرافية، التي تعتمد على اولويات أو خلفيات اثنية، قومية، أو دينية، فهي لا تدخل ضمن مجال ما يمكن الحاقه بالشرعية القانونية او بالممارسة ذات الجودة.

وفي حال العودة، فإن التحديدات والقيود الواردة اعلاه تظل تحكمية واستبدادية وقسرية، وتظل محكومة في المقام الاول للاعتبارات المتعلقة في الانتماءات القومية، الإثنية والدينية للاجئين.

السيناريو الوارد في استمارة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتراف إسرائيل بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، أو بحق العودة، لكن الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، يتفقان على عودة محدودة لجزء قليل من اللاجئين لإسرائيل، حسب جدول زمني يمتد لفترة تبلغ عدة سنوات. ويمكن لكل عائلة لاجئة ان تختار حلاً واحداً يناسبها من أربعة خيارات تشمل:
١. العودة لإسرائيل (مناطق ١٩٤٨) حسب كوتا سنوية والحصول على الجنسية الاسرائيلية.
٢. البقاء في الدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصول على تعويض عادل عن الممتلكات التي استولت عليها إسرائيل وعن الخسائر والمعاناة.
٣. الحصول على الجنسية الفلسطينية، والعودة لمناطق محددة في إسرائيل (مناطق ١٩٤٨)، يتم ضمها لاحقاً للدولة الفلسطينية ضمن تبادل للأراضي مع إسرائيل مع الحصول على أية تعويضات مستحقة.
٤. الحصول على تعويض عادل عن الممتلكات والخسائر والمعاناة، والهجرة لإحدى دول أوروبا، أو أمريكا، أو استراليا، أو كندا، والحصول على جنسية تلك الدولة أو على الجنسية الفلسطينية.
(المصدر: من استمارة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية).

ويتطرق السيناريو المذكور، الى أن «القيادة الفلسطينية تعلن أنها ستكون مستعدة لقبول الأمر وأنها في الواقع قد عنونت ذلك في محادثات طابا من أجل دفع العملية السلمية»، ويتطابق هذا التوجه تقريباً مع ما نشر حول المقترح الاسرائيلي في محادثات طابا في جريدة الليموند ديبلوماتيك (انظر ادناه).

خيارات اللاجئين بموجب الورقة الاسرائيلية غير الرسمية في مباحثات طابا، وتشمل التالي:
١. الى اسرائيل: عدد محدود من اللاجئين يصل الى XX يكون متفقاً عليه، مع أولوية للاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان. وقد لاحظت دولة اسرائيل تعهداً اخلاقياً في ايجاد حل لتجمعات اللاجئين في مخيمات صبرا وشتاتلا.
٢. الى أراضي اسرائيلية مبادلة: ومن أجل هذا الهدف، يجب تحضير البنى التحتية لاستيعاب اللاجئين في المناطق تحت السيادة الاسرائيلية، والتي من شأنها ان تتحول للسيادة الفلسطينية في سياق برنامج تطوير اجمالي.
٣. الى الدولة الفلسطينية: اللاجئين الفلسطينيين من شأنهم تطبيق حقهم بالعودة بشكل غير محدود الى الدولة الفلسطينية، كوطن الشعب الفلسطيني، بموجب قوانينها السيادية وتشريعاتها الداخلية.
٤. اعادة التاهيل ضمن الدولة المضيفة الحالية: سيتم تمكين هذا الاحتمال على جناح السرعة وبصورة مكثفة أينما كان هذا الاحتمال وارداً.
٥. اعادة الاندماج في دولة ثالثة: اعادة الاندماج الطوعي في دولة ثالثة تكون مستعدة وقادرة على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين.

وياتي هذا الرد على النقيض من الورقة الفلسطينية المقدمة في مباحثات طابا، والتي كانت قد نشرت أيضاً في جريدة الليموند ديبلوماتيك،(ونشرت كذلك كاملة في العدد الاول من حق العودة) والتي تعرض حلاً دائماً لقضية اللاجئين الفلسطينيين يستند على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والقانون الدولي، ومبدأ الخيار الطوعي الفردي (أنظر أدناه). ويتضمن الموقف الفلسطيني المطروح في الورقة سאלفة الذكر، قيدين على مبدأ الخيار، يتمحوران بوجود حصّة عديدة سنوية (كوتا) للعودة والتي لا تجحف في الوقت ذاته حق كل لاجئ بالعودة الى إسرائيل؛ والثاني، اعلان اللاجئين الراغبين بالعودة رغبتهم بفعل ذلك، ضمن خمس سنوات من اقامة لجنة العودة الى الديار. وقد قام المبعوث الأوروبي مغيل موراتينوس بتلخيص مباحثات طابا

**الورقة الفلسطينية في مباحثات طابا:**  
بموجب قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣)، فإن كل

عندما سيصل اللاجئون الفلسطينيون الى تحديد خيارات مستقبلهم، فإن الاخيرة ستكون حتماً أكثر تعقيداً من تلك الواردة والمطروحة في استطلاع الراي المعد من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله. وقد يوفر استطلاع الراي هذا بعض الضوء حول توجهات اللاجئين ضمن سيناريوهات محددة تعنون حل قضية اللاجئين، ولكن وفي ذات الوقت، يظل «استطلاع الراي» مؤشراً ضعيفاً لرصد السلوكيات الاجتماعية، خاصة عندما تفتقر الخيارات الى الوضوح. ان جملة من الاشكاليات والخفريات الكامنة في استطلاع الرأي الخاص بالمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية تعزز من الشك بقيمة نتائجها وقدرته على توقع ما يريده اللاجئون الفلسطينيون حقاً.

وبعكس السيناريو المعروض في استمارة المركز المذكور فهما ريكياً للمبدأ الأساس المتعلق بخيار اللاجئين. اذ يعتبر مبدأ خيار اللاجئين (أو الطوعية)، حجر الزاوية لبرامج العودة الى الديار الاصلية، وكان قد نوقش جزئياً في كتيب مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين؛ كراس العودة الطوعية الى الديار: الحماية الدولية. وقد لاحظت مفوضية شؤون اللاجئين أن «الطوعية [أي خيار اللاجئين] لا يعني فقط انعدام المقاييس التي من شأنها دفع اللاجئين نحو العودة، ولكن ايضاً تعني ان اللاجئ أو اللاجئة، لا يمكن منعه/ا من العودة، على سبيل المثال، عن طريق بث المعلومات الخاطئة أو المحرفة، أو الوعود الزائفة في المساعدة المتواصلة أو المستمرة».

وعليه، يستحق اللاجئون تلقي صورة وافية قدر الإمكان حول الظروف الراهنة في منطقة الاصل التي اليها سيعودون، ومن بين ما تتضمنه، التفاصيل نوع وقسط الحماية والمساعدة التي ستوفر لهم في حال عودتهم. وقبل الخوض في الخيارات وتحديدها، فإن من شأن اللاجئين تلقي تأكيدا خطياً من الحكومة التي تسود في منطقة الاصل، مدعماً بتفسيرات لاسترضائهم. كما يجب أن يتلقى اللاجئون معلومات ذات دقة قصوى حول فرص العمل وخدمات التعليم المتاحة، وحركتهم ضمن منطقة الاصل، وقدرتهم على المغادرة والعودة مرة أخرى اليها. بالإضافة الى ذلك، للاجئين الحق في نيل تفاصيل اجراءات العودة الى الديار، وتشمل العرف والمعايير المتبعة، وظروف وشروط الهجرة والخدمات الصحية؛ والاجراءات المتاحة لاستعادة الملكية الخاصة والجماعية؛ والقدرة على التملك وخاصة الأراضي، واجراءات استعادة الحقوق، وآليات التسجيل والتوثيق حول العودة الى الديار؛ والنظم والترتيبات الخاصة حول المجموعات الضعيفة في المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن.

ومن بين هذه المعايير الواردة اعلاه، فإن أي منها لم تطرح في استمارة مركز الدراسات. وبالرغم من أن مثل هذه المعايير والمعلومات المفصلة قد تكون فوق طاقة مثل هذا الاستطلاع، ولكن غيابها، بالإضافة الى عوامل محورية أخرى كانت قد عنونت ضمن المقترح الفلسطيني في مباحثات طابا في كانون الثاني من العام ٢٠٠١ (أنظر أدناه)، تقلب الاستثمار الى ورقة غير قابلة أو قادرة على تفسير وترجمة الخيارات التي من شأن اللاجئين سلوكها في سياق الوضع الدائم لاتفاقية سلام محتملة. كما أن الخيار الفردي بطبيعته، سينعرض حتما لتأثيرات القرارات الفردية والجماعية التي سينتجها أفراد العائلة، التجمع، والشبكات والبنى الاجتماعية الأخرى. ماذا سيحدث مثلاً في حال ان لاجئاً اختار عدم العودة ولكنه اصطدم بموافقة عائلته أو أفراداً منها على مثل هذه العودة؟ وماذا سيحدث لو أن أحداً قد اختار العودة في حين ان الغالبية العظمى من سكان قريته او تجمعه او مخيمه قد قرروا غير ذلك؟

عملياً، يطرح السيناريو المعروض في استمارة المركز المذكور، عودة عدد محدود فقط من اللاجئين والذي من الممكن اعتباره «خياراً حقيقياً». وبموجب هذا السيناريو فإن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ستوافقان على عودة عدد محدود من اللاجئين الى ديارهم الأصلية داخل اسرائيل (أنظر الى سيناريو الاستثمار ادناه)، بمعنى ان عدد قليل ومحدود فقط يستطيع اختيار العودة فعلاً، وعليه، فإن تغطية الحصّة العديدة للعودة (كوتا) يعني سقوط خيار العودة من معرض الخيارات المقدمة للاجئين بطبيعة الحال، ويشنق منه، حرمان قسري للغالبية العظمى من اللاجئين المصنفين لأسباب عدة ضمن أولويات منخفضة وثانوية من اعطاءهم أي خيار بالعودة.

وفيما ينص السيناريو على موافقة الاطراف على الاعتراف بحق العودة، فإن الأخير يصبح عديم المعنى على أرض الواقع. اذ ما فائدة حق، اذا كان الفرد في ذات الوقت ممنوع من تطبيقه من حيث الممارسة؟ وما فائدة أن يمر أشخاص مثلاً بعملية تجويع ويعلن أن لهم الحق في نيل الغذاء؟ وان هذا الحق يمنح أخيراً نحو ١٠ ٪ فقط من هؤلاء الاشخاص؟



## قراءة تحليلية\*

## الموقف الإسرائيلي حول حق العودة للاج

اليهود عن أغلبية يهودية داخل إسرائيل، ففي حال عودة اللاجئين لن يصبح من حقهم المطالبة بحقوق خاصة وامتيازات هي حالياً ممنوحة لهم فقط دون سواهم. والرغبة في المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، كما يدعي العديد من الكتاب بأنها مبنية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ (قرار التقسيم)، وأثار هذا الإدعاء من جديد، في بعض الأوساط الإسرائيلية، فكرة تهجير السكان الفلسطينيين الى خارج المنطقة «سياسة الترانسفير» فيما دعا آخرون إلى وجوب المحافظة على نظم الطوارئ المتبعة منذ العام ١٩٤٨.

إن قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، والذي قد أوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية، قد اشترط بشكل واضح أيضاً عدم التمييز على أسس عنصرية وتبني مبدأ حماية حقوق الأقليات السياسية والمدنية والدينية. كما أكد وجوب الحفاظ على تساو ديمغرافي أساسي بين اليهود والسكان العرب الفلسطينيين في داخل الدولة اليهودية المقترحة. وبغض النظر عن عودة اللاجئين الفلسطينيين، فقد توصلت جميع الدراسات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن السكان الفلسطينيين في إسرائيل

اللاجئين وتأسيس الآليات والضمانات لتنفيذ هذه الحقوق.

ويجب أن توفر الاتفاقية المتفاوض عليها، ضمانات بالسماح لجميع اللاجئين الفلسطينيين بالاختيار الحر والطوعي لتنفيذ حقهم في العودة. بدون أية قيود اعتباطية وعنصرية.<sup>(١٠)</sup> وفي حالة اختيار اللاجئين لممارسة حقهم في العودة الى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل، فمن الضروري إعادة تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية الإسرائيلية وقوانين الأراضي الخاصة بها، تماماً كما حصل في حالات دول أخرى مثل جورجيا والبوسنة. فمن خلال ملاحظات جمعت لعدة لجان تابعة للأمم المتحدة والتي تقوم بمهام مراقبة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان توصلت الى نتيجة مفادها ان على إسرائيل أن تعيد تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية والأراضي من أجل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين.

## إمكانية تطبيق حق العودة

العديد من المقالات التي كتبت في الصحافة الإسرائيلية ادعت بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين هي ببساطة غير عملية لأن القرى الفلسطينية التي تعود أصولهم إليها

من اتفاقيات السلام، مثل رواندا وجورجيا اعتمدت بشكل واضح على مبدأ الحق الجماعي في العودة وتمثل فعلاً بعودة آلاف اللاجئين ضمن إطار قوانين حقوق الإنسان الدولية.

## حق العودة وقرار الجمعية العامة

## للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948

يدعي العديد من الكتاب الإسرائيليون أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨ لا يعطي «الحق» للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم.<sup>(١١)</sup> إن قرار ١٩٤ لم يخلق حقاً جديداً؛ وإنما أعاد تأكيد مبدأ القانون الدولي، (حق العودة مثلاً) اعتبر سلفاً حقاً ملزماً للدول في العام ١٩٤٨. وأثناء صياغة مسودة قرار ١٩٤، على سبيل المثال، اعترف فريق الولايات المتحدة بأن الفقرة (١١) من القرار والمتعلقة باللاجئين «تقر ببساطة اعتراف العالم العام بمبدأ حق العودة».<sup>(١٢)</sup>

وفي هذا الصدد، يجادل معلقون آخرون بأن القرار ١٩٤ يفرض حلاً معيناً معهوداً للاجئين الفلسطينيين.<sup>(١٣)</sup> الحقيقة، أن قرار ١٩٤ واضح لا لبس فيه. فالحملة الأولى من الفقرة (١١) تؤكد ثلاثة حقوق تمثل جوهر الحل الدائم والشامل للاجئين الفلسطينيين، حيث أكدت مبدأ العودة، استعادة الحقوق (وبلغة واضحة «العودة الى ديارهم»)، وتلقي التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية. كما ونصّ القرار صراحة أن تنفيذ هذه الحقوق مرتبط بالاختيار الفردي لكل لاجئ. أما الفقرة الثانية من الفقرة (١١) فهي توجيه للجنة التوفيق حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة لتسهيل عملية تنفيذ هذا الحل الموصى به وذلك بتتبع الخطوات والمهام التالية: إعادة التوطين في الديار الأصلية، إعادة التوطين في بلد ثانٍ (فقط في حال الموافقة الخطية الطوعية الكاملة للاجئ على عدم العودة)، التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، الى جانب إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء اللاجئين في ديارهم.

منذ العام ١٩٤٨، اكتسب القرار ١٩٤ إلزاماً ذو ثقل كبير مستنداً للقانون الدولي، ليس لأنه يؤكد على مبادئ إلزامية حسب أعراف القانون الدولي فحسب، ولكن أيضاً لأن الحقوق التي أكدت في الفقرة (١١) عملت على التذكير بالتناغم مع تطور القانون الدولي على مدار العقود الخمس الماضية. وأيضاً، فإن تأكيد القرار ١٩٤ أضحي نهجاً سنوياً تتبعه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

## حق العودة كحق قابل للتفاوض

العديد من المقالات في الصحافة الإسرائيلية أكدت على أن حق العودة يجب أن يكون موضوعاً قابلاً للتفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي قد تترجم نتائجه بتطبيق القرار ١٩٤. ضمن إضعافه بالعديد من القيود والعقبات التي ستحد من شموليته وفاعليته.<sup>(١٤)</sup> كقصرها لحق العودة على الكبار في السن وهم الجيل الأول للاجئين (وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم) الى جانب تطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين الى إسرائيل كل عام.

العديد من الكتاب يجادلون أيضاً بأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى إسرائيل يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين والذي ينهي الصراع العربي-الإسرائيلي.<sup>(١٥)</sup> وبناءً على هذه الجدلية، فإن على اللاجئين الفلسطينيين «العودة» الى الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي ستسب «قانون العودة» المشابه للقانون الإسرائيلي للعام ١٩٥٠ الخاص بعودة اليهود الى إسرائيل. واقترح بعض المعلقين بوجوب توطين اللاجئين الفلسطينيين على مساحة من الأراضي المقتطعة من إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية ترتهن بموافقة الفلسطينيين على سيطرة إسرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ورداً على هذه الإطروحات، فإن قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كغيره من الحقوق التي أقرها القانون الدولي، ليست قابلة للتفاوض. فحق العودة حق عالمي، وحق قاطع في القانون الدولي (كما ذكرنا سالفاً) وهو الحل الأنجع الذي سبق واستخدم في جميع قضايا جميع اللاجئين حول العالم دون استثناء، بغض النظر عن معتقداتهم، وديانتهم وجنسياتهم الأصلية. وقد وضع القرار ١٩٤ أيضاً إطاراً حقوقياً للحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. إن موضوعية أية عملية تفاوض للتوصل إلى السلام، يتمثل في إعادة تأكيدها على حقوق

إن الموقف الفلسطيني الذي عرض أثناء اللقاءات التفاوضية الأخيرة حول الوضع النهائي في كامب ديفيد بداية (تموز ٢٠٠٠) وطابا لاحقاً (كانون أول ٢٠٠٠)، قد أظهر بشكل جليٍّ وللمرة الأولى منذ بداية عملية أوسلو درجة عالية من النقاشات والجدل في أوساط الصحفيين، المثقفين والسياسيين الإسرائيليين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالتحديد قضية حق العودة. وقد تراوحت هذه النقاشات ما بين الرفض الكامل والمطلق لعودة اللاجئين، وبين الاعتراف الخجول بعودة عدد قليل من اللاجئين، يكاد لا يذكر مقارنة بعدد اللاجئين العام. مؤشرات الاعتراف الخجول هذه تبغي الحد من فاعليته وربطه بكثير من القيود والعقبات. فيما تتضمن هذه الطروحات جمعاء الكثير من المضامين التمييزية العنصرية الصرفة (مثل الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في دولة إسرائيل)، وربما هناك أقلية هامشية ومحدودة حتى الآن تعترف وتدعم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، لكن صوتها لم يبرز بعد، ولم تفرض وجهة نظرها ضمن الطروحات الجماهيرية والنقاش السائد في إسرائيل.

إن انهيار عملية أوسلو، وتحوير إسرائيل لهدف التوصل الى «ترتيبات مؤقتة» غامضة في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة «شارون»، على حساب هدف التوصل الى اتفاقية سلام نهائية، يعني أن قضية اللاجئين ستغيب مرة أخرى عن الصفحات الأمامية للصحافة الإسرائيلية. فيما ساهم «يوسي بيلين» وزير العدل السابق في الحكومة الإسرائيلية بخفوت الجدل والنقاش حول حق الفلسطينيين في العودة في الإعلام الإسرائيلي بعد أن رفض طلباً تقدم به مدير دائرة الأرشيف الرسمية بقضي بفتح ملفات الجيش والحكومة بعد أن مرّ عليها أكثر من خمسون عاماً. وجاء الرفض معللاً بأنه قد يضر بالدولة، خاصة وأنه يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا ندون المقالات والمراجع في آخر المقال لمن يريد مزيداً من التفاصيل.

يتعرض هذا المقال بشكل موجز لبعض الطروحات الإسرائيلية المثارة في الإعلام الإسرائيلي والدولي المناهضة لحق العودة، وذلك من أجل دعم النقاشات حول الحل الدائم لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين والتي تتلائم والقوانين الدولية وأكدتها قرارات الأمم المتحدة ( وأهمها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤).

## حق العودة في القانون الدولي

العديد من الكتاب الإسرائيليون يدعون ان لا حق في العودة لأحد وفقاً للقانون الدولي.<sup>(١٦)</sup> وفي الحقيقة هناك أربعة هيئات قانونية دولية منفصلة أقرت حق العودة: الحق في التجنس (كما هو مطلوب في حالة تعاقب الدول وخالفاتها لبعضها البعض)، القانون الإنساني، قوانين حقوق الإنسان، وقوانين اللاجئين.<sup>(١٧)</sup> ومن ناحية عملية، تم التأكيد على حق العودة في أكثر من اتفاقية سلام دولية، منها اتفاقية السلام في يوغسلافيا السابقة (ونقصد على وجه الخصوص اتفاقية «دايتون» عام ١٩٩٥)؛ رواندا؛ موزمبيق؛ غواتيمالا وكمبوديا وغيرها الكثير. كما أن العديد من قرارات الأمم المتحدة قد أكدت أيضاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ودعت إلى تطبيقه. من الجزائر ورواندا عام ١٩٦٢ (قرار الجمعية العامة رقم ١٦٧٢ بتاريخ ١٨ كانون أول ١٩٦١؛ قرارا الجمعية العامة رقم ١٧٤٣ بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٦٢) حتى البوسنة والهرسك (مثل قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٩٣)، جورجيا (قرار مجلس الأمن رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩ تشرين أول ١٩٩٣) وكوسوفو (قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩، ٢٣ أيلول ١٩٩٨) جميعها في سنوات التسعينات وغيرها الكثير من الأمثلة الحية التي تثبت وجود هذا الحق في جميع الممارسات والأعراف الدولية والإقليمية.

ويعترف عدد آخر من الكتاب الإسرائيليين بوجود حق عودة فردي في القانون الدولي ولكنهم يدعون أنها لا تنطبق على اللاجئين في حالات الهجرة الجماعية.<sup>(١٨)</sup> وبالرغم من ذلك التأكيد، فإن التزام الدول باحترام قوانين حقوق الإنسان لا يعتمد على عدد الأفراد الذين يختارون ممارسة إحدى حقوقهم الإنسانية. وكما لوحظ.<sup>(١٩)</sup> فإن العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية (مثل الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية إزالة جميع أشكال العنصرية، وغيرها) جميعها تؤكد حق اللاجئين في العودة الى منازلهم التي هجروا منها. فيما أكدت لجان الأمم المتحدة التي تراقب عملية تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل واضح أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل. كما أن العديد



والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ سوف يتجاوز عدد السكان اليهود خلال عقدين من الزمن. أما الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ومنازلهم الأصلية بغية المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة فهو يستند إلى مبادئ عنصرية فتوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية. مثل هذه الجدلّيات تتوافق على سبيل المثال مع الإجراءات العنصرية الهادفة إلى إبقاء أغلبية من البيض في الولايات المتحدة الأمريكية.

## الخلاصة

إن الكتاب الإسرائيليون الذين يجادلون بأن حق العودة غير قابل للتطبيق على اللاجئين الفلسطينيين قد أعلنوا أن موقفهم هو خط أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه. في أوائل كانون الثاني ٢٠٠١، صرح وزير العدل الإسرائيلي «يوسي بيلين» بأن إسرائيل لن تستطيع أبداً السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية لأن هذا يعني أن تكون إسرائيل بالضرورة «مجرد دولة عادية، وليس دولة كما أردناها دوماً». آخرون وضعوا الموقف الإسرائيلي في معانٍ أكثر حدة، مصرحين بأن المواجهة والعنف هي شيء مفضل لديهم على عودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن حق العودة هو مطلب لجميع اللاجئين على وجه الأرض، فهو حق عالمي أساسه الشرعية والقوانين الدولية، ينطبق على جميع اللاجئين الذي هجروا قسراً من منازلهم وديارهم الأصلية. في رواندا وموزمبيق، على سبيل المثال، انتظر اللاجئين فترة طويلة زادت عن الثلاثة عقود استطاعوا بعدها ممارسة حقهم في العودة. مئات الآلاف من المهجرين من جنوب القوقاز بدءوا بالعودة الى ديارهم ضمن عملية شاملة سهلتها الأمم المتحدة في الأربعينات. في غواتيمالا، شكل اللاجئين هناك جسماً تمثيلاً خاصاً بهم في أواخر الثمانينات

دمرة وهناك مستوطنات يهودية جديدة أقيمت على أراضيها.<sup>(٢٠)</sup> ويجادلون بأن عودة اللاجئين هي أشبه بنقل مخيمات اللجوء الى داخل إسرائيل. وهناك آخرون خيالهم أكثر إيحاءً، يقترحون بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين يتطلب تدمير المدن والبلدات اليهودية وبهذا سوف تخلق موجات هجرة جماعية أخرى، ولكن هذه المرة ضد اليهود (ويستخدمون لذلك مقولة «إرموهم في البحر»). وبالرغم من هذه «الحسابات» أكد دراسة أعدها الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة.<sup>(٢١)</sup> وبصورة واضحة واقعية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ومنازلهم الأصلية. وبناءً على هذه الدراسة، فإن ٧٨٪ من السكان اليهود يقطنون حوالي ١٥٪ فقط من أراضي «دولة إسرائيل». وعودة اللاجئين الفلسطينيين لا تعني على الإطلاق هجرة جماعية لليهود من إسرائيل. وعملياً، وفي حال عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى المناطق التي لم تدمر في العام ١٩٤٨، واستعادتهم لحقوقهم على أسس القانون الدولي (وعلى وجه الخصوص قوانين الحق في السكن) –والتي تم تطبيقها على حالات مشابهة في كسوفاً وطاجكستان– سوف تضمن عدم المساس بحقوق كلاً الفلسطينيين العائدين والمواطنين اليهود على أسس غير عنصرية متكافئة. إن تطبيق أسس وقواعد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان في العيش في مسكنه الخاص به والملائم له من أجل ضمان أن عودة اللاجئين إلى إسرائيل لن تكون إلى حياة أخرى تشبه تلك التي عاشها في مخيمات اللجوء في الشتات.

## حق العودة وعلاقته بالدولة

## اليهودية

أخيراً، فإن الأغلبية العظمى من الكتاب الإسرائيليين الذين كتبوا ضد حق العودة، يعتبرون عودة اللاجئين الفلسطينيين «كابوس ديمغرافي» و «غيمة سوداء» تهدد الوجود الإسرائيلي واليهودي برمته.<sup>(٢٢)</sup> ولن يتخلى



## اللاجئون ومنظمة التحرير الفلسطينية

بقلم: تيسير نصر الله\*

شهد عام ١٩٤٨ ميلاد قضية اللاجئين الفلسطينيين، واصطلح على تسمية ذلك العام بعام النكبة، اشارة الى الجرائم الصهيونية التي ارتكبت بحق المواطنين الفلسطينيين الامنين في بيوتهم، والعزل من السلاح، والذين كانوا على موعد من الحصاد بعد غناء عام كامل من حراثة الارض وبذرها حتى اصبحت يانعة تنتظر القطف، خاصة وانها كانت ترتوي من مياه السماء ومياه المتوسط مما يساهم في اخضرارها... وبينما كان الانسان الفلسطيني المولع بحب الارض ينتظر كل ذلك، كانت عصابات الهجانة وشترين القادمة من بلاد الغرب، تحاول ان تضع لها موطئ قدم على عذابات الفلسطيني في هذه الارض الكنعانية، فتوغل في جرائمها المنظمة على مرأى ومسمع من حكومة الانتداب البريطاني وبدعم مباشر منها، بهدف ارباب الفلسطيني المتمسك بذرات تراب وطنه ويرمل شواطئ يافا وحيفا واسوار عكا وجبال الجليل وسهل مرج ابن عامر. وبينما كانت بريطانيا «العظمى» تنهي مهمتها الانتدابية في فلسطين بعد ان رعت هذه العصابات وساهمت في اشتداد عودها، وتيقنت بأنها قادرة على اكمال ما جاءت بريطانيا بتنفيذه، وهو اقامة كيان لليهود في فلسطين على انقاض الشعب الفلسطيني، كان لا بد من احتلال فلسطين وارتكاب الجرائم والمجازر لطرد سكانها الاصليين واحلال يهود اوربا وروسيا مكانهم، ليقوم الفلسطيني بدفع فاتورة ما تعرض له اليهود على ايدي النازيين.

ويتواطؤ ملحوظ من الدول العربية استطاعت تلك العصابات الصهيونية من انجاز طرد الفلسطينيين واقامة الكيان الاسرائيلي الذي سيكون دولة اليهود القادمين من كل اقطار العالم باستثناء فلسطين. وسرعان ما بدأت دول العالم تعترف بشهادة ميلاد هذا المولود المشوه وقائم على العنصرية وسفك دماء الابرياء. وامام هذا الواقع المرير، وجد الانسان الفلسطيني نفسه مشتتا امام المنافي والخيام، وهو يحلم بالعودة لاتمام مراسيم الحصاد، ولم يكن امامه سوى الاستعداد لما تخبئ له الايام من مفاجآت تهدد حياته ووجده كشعب موجود في اعماق التاريخ.

فكانت البدايات في تضييد الجراح النازفة، وتشكيل مجموعات للثأر والانتقام وتنفيذ العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، والسعي الى تنظيم الذات لمواجهة تلك العصابات التي اصبحت دولة معترف بها.

وفي العام ١٩٦٤ اقرت القمة العربية الاولى المنعقدة في القاهرة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان وطني شرعي بزعامة احمد الشقيري، والتي اعتبرت في حينه مجرد شكل فارغ امتدادا للرسمية العربية التي لا تؤمن بالثورة والكفاح المسلح، خشية منها بان العمليات المسلحة ضد اسرائيل ستدفع الاخيرة لمهاجمة الدول العربية غير المستعدة للحرب بعد.

وبعد تشكيل المنظمة بعام واحد ظهرت حركة فتح كرد فعل طبيعي ضد حالة التخاذل والهزيمة والاحباط وجعلت من اوساط اللاجئين في المخيمات الممتدة بدول الطوق المحيطة بفلسطين تربة خصبة لها ولنشاطها، وتوالت المنظمات والجهات الفلسطينية بالظهور وهي تحمل شعار تحرير فلسطين، وسرعان ما هيمنت تلك الفصائل على هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وتولت قيادتها، لتعمل على بلورة الهوية النضالية وتوحيد صفوفهم، خاصة وانها كانت تحمل شعار تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا منها.

فكانت م.ت.ف هي الوعاء الجامع للفلسطينيين بمختلف توجهاتهم ومنطلقاتهم السياسية والايدلوجية، وتم الاعتراف بها كمثل وحيد وشرعي للفلسطينيين انما تواجدوا، مما اكسبهم صفة دبلوماسية لتكون عضوه في كل الهيئات الدولية معبرة عن امال وطموحات الشعب الفلسطيني.

واحتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الاولوية لدى قيادة المنظمة باعتبارها القضية المحورية للشعب الفلسطيني، بل هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي واساس المشكلة، وسعت المنظمة الى انشاء دائرة خاصة بشؤون اللاجئين من دوائرها المختلفة، يرأسها احد اعضاء لجنتها التنفيذية سميت بدائرة شؤون اللاجئين، حيث اسند اليها مهام تتعلق باللاجئين الفلسطينيين في كل مكان يتواجدون فيه، من رعاية شؤونهم الحياتية، الى الاهتمام بقضاياهم ومشاكلهم مع الدول التي يقيمون فيها، الى التعبير عن مواقفهم السياسية وعدم التفريط بحقوقهم الاساسية.

وبما ان المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة الاولى التي تجمع كل ممثلي الشعب الفلسطيني فقد شكل لجنة خاصة من لجانه لمتابعة امور اللاجئين، واعتبر رئيس هذه اللجنة عضوا في المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، لذلك فاننا ونحن نتابع ادبيات دائرة شؤون اللاجئين ولجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني كجهتين رسميتين فاننا نرى تمسكا بالمواقف السياسية الداعية الى تحميل اسرائيل المسؤولية الاولى والاخيرة عن المأساة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين، والضغط على المجتمع الدولي لتنفيذ قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٨، والمتضمن في بنوده السماح بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم جراء رحلة اللجوء القاسية.

ان الحفاظ على مؤسسات وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية واجب وطني يدعمه الشعب الفلسطيني بكل اختلافاته، وان العمل على اعادة الاعتبار لهذه المؤسسات الهيئات مصلحة وطنية عليا، لان المنظمة هي الاطار المعنوي للشعب الفلسطيني، فلا بد من تفعيل دور هذه الهيئات وخاصة منها العاملة في نطاق قضية اللاجئين ورفدها بالكفاءات، ومنحها من الامكانيات ما يسمح لها بتغطية نشاطاتها في كل تجمعات اللاجئين، لتكون معبرا عن الالمهم، وناطقا رسميا باسمهم.

ولا بد كذلك من تكامل الادوار بين المؤسسات الرسمية انفة الذكر ومؤسسات اللاجئين المنبثقة عن تجمعاتهم، وتوحيد السياسات والرؤى والمواقف لخلق حالة من الفهم المشترك لخطورة الوضع الذي يحيط بقضيتهم من كل اتجاه.

ان دعم واسناد هذه المؤسسات الاهلية هو واجب مقدس لا بد من القيام به، لما تقوم به من دور توعوي وتثقيفي وتربوي وسياسي تجاه اجيال اللاجئين المختلفة، لحماية هذه القضية وصوتها من أي عابث او مستهتر او مشبوه.

\*عضو لجنة اللاجئين في المجلس الوطني.

# سئين الفلسطينيين

«المفوض الدائم» الذي فاوض حكومة غواتيمالا على إعادة تاهيل اللاجئين في ديارهم الأصلية. وفي البوسنة والهرسك، تجمع اللاجئين من جذور عرقية مختلفة (تحالف العودة) للضغط من أجل حقهم في العودة. إن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين مثلهم مثل اللاجئين الآخرين حول العالم هو جوهر الحل العادل والدائم للصراع العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي.

## الهوامش

\* نشر هذا المقال من قبل مركز بديل، كأحد نشراته غير الدورية في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠١، ومؤرشف على صفحة الانترنت التابعة للمركز: [www.badil.org](http://www.badil.org)

(١) «إن الحق الطبيعي للاجئين المهجرين بالعودة أثناء الحرب، نزوحاً أو طرداً، الى المناطق التي هجروا منها، هو موضع خلاف في القانون الدولي، وأنه من الصعب إيجاد داعم متناغم مع هذا الحق حتى في المعاهدات الدولية» (داني روبنشتين، صحفي، هآرتس، ٤-١-٢٠٠١).

«حق العودة هو حق ليس مطلوب ولا مضمون للاجئين آخرين» (مارك هلر، باحث، جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، ١٤ تموز ٢٠٠٠).

(٢) للحصول على تفاصيل تحليلية، انظر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ورقة عمل رقم ٨، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: دراسة في القانون الدولي». ورقة العمل هذه، وغيرها من الأوراق والمطبوعات ذات العلاقة مؤرشفة على صفحة الانترنت التابعة لمركز بديل: [www.badil.org](http://www.badil.org)

(٣) حق العودة في قوانين حقوق الإنسان «من المفترض أن يطبق على الأفراد، التأكيد عى حق الفرد وليس لمجموعات كبيرة من الناس الذي غادروا كضحايا للحرب» (روث لايدوث، بروفيوسور في القانون الدولي، الجامعة العبرية-القدس، 1-2001-16 (٤) للحصول على تفاصيل تحليلية، انظر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ورقة عمل رقم ٨، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: دراسة في القانون الدولي». ورقة العمل هذه، وغيرها من الأوراق والمطبوعات ذات العلاقة مؤرشفة على صفحة الانترنت التابعة لمركز بديل: [www.badil.org](http://www.badil.org)

(٥) “القرار ١٩٤ لا يؤسس أي (حق) على الإطلاق، يدعو لوجده لحق خالد وغير مشروط. كما وضع تجاه قرار مجلس الأمن، إن قرار الجمعية العامة ليس به أي إلزام لوفقة دولية. بل إنها مجرد توصيات». (شلومو غازيت، عقيد إسرائيلي متقاعد، جبروسالم بوست، 2-2001-6)

«القرار ١٩٤ لا يفرض حلاً معيناً ولا يحدد وقتاً معيناً لتنفيذ توصيات العودة التي يتضمنها». (روث لايدوث، بروفيوسور في القانون الدولي، الجامعة العبرية-القدس، ١٦ كانون ثاني ٢٠٠١).

(٦) لمزيد من التحليل، راجع ملاحظة رقم 2. (٧) “يوسي بيلين (وزير العدل السابق) يجادل بأن القرار ١٩٤م يذكر أي مرة كلمة (إسرائيل)، وهو بذلك لم يحمل إسرائيل أية مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين، ولا أية مسؤولية إسرائيلية لحلها. قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لم يذكر أيضاً «جنسية» هؤلاء اللاجئين» (الوف بن، صحفي، هآرتس، ٢٥ كانون أول 2000).

(٨) “يجب على إسرائيل التأكيد على أن المفاوضات ستؤدي إلى حقوق متفق عليها بشكل متبادل.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس).

«الفكرة هي تزويد اللاجئين بقائمة من البدائل والخيارات المشجعة والمناسبة من أجل تجنّب أية حاجة للتطبيق المطلق. عندها، نظرياً، ٩٥٪ من اللاجئين سيقرون قبول التعويض والتوطن في بلد آخر غير ديارهم الأصلية بمعنى العودة إلى إسرائيل.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس).

«ربما تقترح إسرائيل بأن يكون ثمن العودة محدوداً لنسبة مئوية من القادمين الجدد السنوية بموجب قانون العودة لليهود. وبهذا، إذا كان عدد القادمين للسنة السابقة ٥٠.٠٠٠ بموجب قانون العودة، فإنه ربما يسمح لخمس (٥/١) العدد من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة في السنة التي تليها... أما أولئك الذين لم يشملوا في الحصة السنوية فعليهم الانتظار في الطابور. وكلما كان طابورهم طويلاً كلما انتظروا مدة أطول وبهذا سوف يقل ميول اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل وبالتالي سيختارون خياراً آخر.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز



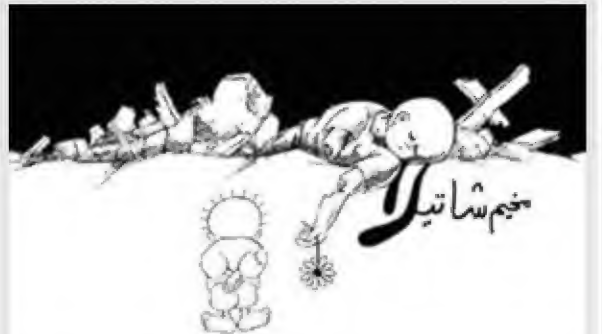
## الصفحة الأدبية

## مديح الظل العالي

[مقاطع]

شعر: محمود درويش

صبرا - فتاة نائمة  
رجل الرجال الى الرحيل  
والحرب نامت ليلتين صغيرتين،  
وقدمت بيروت طاعتها وصارت عاصمة..  
ليل طويل  
يرصد الأحلام في صبرا،  
وصبرا نائمة.  
صبرا- بقايا الكف في جسد قتيل  
وذعت فرسانها وزمانها  
واستسلمت للنوم من تعب، ومن عرب رموها خلفهم.  
صبرا- وما ينسى الجنود الراحلون من الجليل  
لا تشتري وتبيع الا صمتها  
من أجل ورد للضفيرة.  
صبرا- تغني نصفها المفقود بين البحر والحرب الأخيرة،  
لَمْ ترحلُون  
وتتركون نساءكم في بطن ليلٍ من حديد؟  
لَمْ ترحلُون  
وتعلقون مساءكم  
فوق الخيم والنشيد؟  
صبرا- تغطي صدرها العاري بأغنية الدواع  
وتعد كفيها وتخطئ  
حين لا تجد الذراع.  
كم مرة ستسافرون  
والى متى ستسافرون  
ولأى حلم؟  
وإذا رجعت ذات يوم  
فلأى منفى ترجعون،  
لأى منفى ترجعون؟  
صبرا- تمرق صدرها المكشوف،  
كم مرة  
تفتتح الزهرة  
كم مرة  
ستسافر الثورة؟  
صبرا- تخاف الليل. تسنده لركبتها  
تغطيه بكحل عيونها. تبكي لتلهيه:  
رحلوا وما قالوا  
شيئا عن العودة  
ذبلوا وما مالوا  
عن جمرة الوردة!  
عادوا وما عادوا  
لبداية الرحلة  
والعمر أولاد  
هربوا من القبلة.  
لا، ليس لي منفى  
لأقول: لي وطن  
الله، يا زمن!..  
صبرا- تنام. وخنجر الفاشي يصحو  
صبرا تنادي.. من تنادي  
كل هذا الليل لي، والليل ملح  
يقطع الفاشي ثديها - يقل الليل  
يرقص حول خنجره ويلعقه. يغني لانتصار الأرز موالا،  
ويمحو  
في هلو.. في هدوء لحمها عن عظمها  
ويمدد الأعضاء فوق الطاولة  
ويواصل الفاشي رقصته ويضحك للعيون المائلة  
ويجن من فرح وصبرا لم تعد جسدا،  
يركبها كما شاءت غرائزه، وتصنعها مشيئته.  
ويسرق خاتما من لحمها، ويعود من دمها الى مراته  
ويكون - بحر  
ويكون - بر  
ويكون - غيم  
ويكون - دم  
ويكون - ليل  
ويكون - قتل  
ويكون - سبت  
تكون - صبرا.  
صبرا - تقاطع شارعين على جسد  
صبرا نزول الروح في حجر  
وصبرا - لا أحد  
صبرا - هوية عصرنا حتى الأبد.



## جسر العودة

شعر: توفيق زياد

أحياني !!  
برمش العين  
أفرش درب عودتكم ،  
برمش العين .  
وأحضن جرحكم ،  
وألَم شوك الترب ،  
بالجنفين .  
وبالكفين ،  
أطحن صخرة الصَّوان ،  
بالكفين .  
ومن لحمي ..  
سأبني جسر عودتكم ،  
على الشطين .

## حنين إلى الوطن

شعر: عبد الرحيم محمود

في سُوَيْداءُ فُوادي مُحَنَّفَر  
حيثما قَلَبْتَ في الكون النُّظَر  
في الشَّسيم الغدب في ثغر الزهر  
صَحَب النهر وأمواج البحر  
في لهيب الشُّوق في قلبي استعر  
واسمها مِلاءُ تسابيح السُّحُور  
صُورة قد مارَجت كل الصُّور  
قد غدا اسم الله سِرّاً في الصُّور  
تسلمي لي أنتِ فالتُّنيا هدر  
وهي خلو منك إلا كسقر  
أن أُمَلِّي من مجاليك النِّصَر  
يُطْفِئُ الحرقه بالفؤاد القُدَر ؟  
جسد أضناه في البعد السُّهر  
نغمأ يُرقص أعطاف الشَّجر  
ويُذيع الرُّهر أنسام الخَبَر  
ويُلْمان الشَّتيت النِّثَر  
كُل ماء غير ما فيك كندر  
أتملى من شذى التُّرب العَطِر

## سنعود

شعر: عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)

وأحلامي على خُضر الرُّوابي  
مُوشِي بالسَّلام وبالعِتاب  
وما رَوَى الكروم سوى شرابي  
شدأ وصبأ يرفأ على السحاب  
تغلغل في أمانِي العِذاب  
كأنني كنت أقرأ في كتابي  
عبير الخالدين من التراب  
وانشره، أضئي به رحابي  
يطوف على الطلول وفي الشعاب  
بها أن لا تلوح بالسَّراب  
وأعراف العُروبية في إهابي  
شفيع صِبابتي عند الحساب  
وفي عيني أطيف العذاب  
يبرح بي الهوى لكتمت ما بي  
مؤامرة الأعادي والصحاب  
بعيداً عن سهولك والهضاب  
وفي الأفاق آثار الخضاب  
وفي سمع الزمان صدى انتخاب  
تسِير غريبة دون اغتراب  
تناديني قراك مع القباب  
وهل من عودة بعد الغياب  
وفوق شفافها حمر الرغاب  
إلى وقع الخطى عند الإياب  
مع البرق المقدس و الشهاب  
مع النسسر المحلق والعقاب  
نعود مع الصباح على العباب  
على وهج الأسسنة والحراب  
سنصهر باللطى نير الرقاب  
ويجرح في الجوانح كل ناب  
ضحايا الظلم تفتح كل باب

خلعتُ على ملأعها شَبابي  
ولي في كل مُنعطفٍ لِقَاء  
وما رَوَى الروح سوى غِنائي  
سلي الأفقُ المُعَطَّر عن جناحي  
ولي في غوطتيك هوى قديم  
وفي ((برداك)) تاريخ الليالي  
درجت على ثراك وملء نفسي  
أللم من دروبك كل نجم  
وعدت إلى حماك خيال شعبي  
أتنكرني دمشق؟.. وكان عهدي  
أتنكرني؟.. وفي قلبي سناها  
أمالِي في ظلال الديار حب  
فلسطين الحبيبة كيف أغفو  
أظهر باسمك الدنيا ولو لم  
تمر قوافل الأيام تَروِي  
فلسطين الحبيبة.. كيف أحيا  
تناديني السَّفوح مخضبات  
تناديني الشَّواطئ باكيات  
تناديني الجداول شَـارِادات  
تناديني مدائنك اليتامى  
ويسـالني الرفاق ألا لقاء  
أجل.. سنقبل الترب المندى  
غداً سنعود والأجيال تصغي  
نعود مع العواصف داوِيات  
مع الأمل المجنح والأغـاني  
مع الفجر الضحوك على الصحاري  
مع الرايات دامية الحواشي  
ونحن السَّائرين بكل أرض  
تذيب القلب رنة كل قيد  
أجل!.. ستعود آلاف الضحايا

## فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والحنين

## حيفا في سواد العيون

شعر : حسن البحيري

بصِبابتي .. صبري .. وحُسنُ تجملي  
سهماً مغارسُ نَصْلِهِ في مَقْتَلِي  
حُمُرُ السامع جندولاً في جُدولِ  
والثَّيَّةُ تَحْجُلُها بِمِيسَلِ تَدَلُّلِ  
وَدُرَى تعالتُ للسَّكِّ الأعْزَلِ  
وهوى توَلَّى في الشِّبابِ الأوَّلِ  
الهُفَسات من عُثُرِ الصُّروفِ الحَوْلِ  
كظلالِ أهْداٍبِ الغمامِ المُثْقَلِ  
بِصَبِيٍّ على رُودِ الليالي مُعْجَلِ  
فَجَرُ بافراحِ الشَّارقِ يَنْجَلِي ..  
ذيلُ الإباءِ إلى مَشَارِفِ مَنْزِلِي  
أحلامُ عَهْدٍ بالصَّفْءِ مُظَلِّلِ  
ظلُّ الصُّنُوبِ في أعالي (( الكُزْمَلِ ))  
والحُسنُ يوطنه بساطُ الخُمَلِ  
خَفِيقُ العُطافِ على أغاني البُلْبُلِ  
بَيْنَ الخِمانِلِ من خَريـرِ موصلي  
نَغْماً تنامُ له عيونُ العُثُلِ  
قَمَرِي .. وغابَ وَتِمْهٌ لم يَكْمَلِ  
زَهْرُ الصَّبَا وَزَوَيْتُهُ من سَلْسَلِي  
نَفْجٍ ومن غَيرِ الزَّمانِ السُّرْلِ  
وزكا على جُرحِ عَسيرِ الخُمَلِ  
مَجْنِي .. وأكمامُ الرُّجاءِ بَسْمَنَ لي  
وجنأه من أرضي غَريبِ المُجَلِ  
من سِرِّها في جُنْحِ لَيْلِ أَلِيلِ  
أهْضو لِحَظِ مُثَبِّرٍ أو مُقْبِلِ  
أَلْقَ السَّنى من وَجْهِكَ التَهَلُّلِ  
عَتِي ، ففي عَينِكَ غَايَةُ مَأْمَلِي ....

ما أشرقتُ عيناك إلا خَانَنِي  
وتَحَسَّستُ كَفَايَ من أَلَمِ الجوى  
وتسارعتُ من مُهْجَتِي في وجنتي  
فلقد رأيتُ بلحظِ عَينِكَ إِذْ رَنَتْ  
( ( حيفا ) ) وشاطئها الحبيبِ، وسَفْجَها  
ومُنَى تَقَضَّتْ في فسيحِ رحابيها  
ورأيتُ هَيْمَنَةَ الأمانِ مُطْمانَ  
بِظلالِ أهْداٍبِ تَرَفُّ غُضارَةٍ  
وذكرتُ من عُمُرِ النعيمِ مَضاءه  
والعَيشِ بُسْتانَ وَبُسْمَنَةَ سَعْدِهِ  
والنجمِ يَسْحَبُ من مَشَارِفِ أَفْقِهِ  
عَينَ رَأيتُ بِسَحْرَها وفُتُونِها  
ولحنتُ بَينَ سوادِها وبِياضِها  
فعلَى جفونِكَ لَاحَ طَيفُ رَبيعه  
والسُّوسُنُ الطُّلولِ بَينَ صَخُورِهِ  
ومُضاجِعِ الأحبابِ في أحضانه  
والرَّيحُ تُشَدُّو في مَلاعبِ دُوحِهِ  
جَبَلُ أَطْلُ على مِرابِعِ أَنَسِهِ  
وَعَرَسَتْ بَينَ شِعاظِهِ وشِعاظِهِ  
ورَعبَتِه بِالرُّوحِ من نَفْجٍ .. ومن  
فَنَمّا على جَهدِ الضَّنَى .. وعِنايِهِ  
حتى استوى سَوقاً .. وهنْهنا خَاطِرِي  
قَطْمَنَةً كَفْ غَيرُ كَفَى عَنودَةٍ  
فاذا رَنُوتُ إلى لحاظِكَ تانها  
مُتَعَتِّرُ اللَحْظَاتِ ، مَشْدُودَةُ الأَسَى  
وانسا أَرُودُ بِلَهْفَتِي وصِبابَتِي  
فَتَأَلَّفَتِي ، لا تُعْطِفِي جَيدَ الحَيا

## أين أشعار الغزل ؟

شعر : سمير عطية

قالوا انتهيتُ صديقنا ولقد دنا منك الأجلُ  
لم نقرأ السطر المحب من غرام أو غزلِ  
أو نسمع الشعر الذي سيدوب في تلك الغلِ  
حتى متى يا حامل الأحزان تنتهج المثلُ؟  
وثميتُ شِعركَ في صحارى الغربِ بَحْثاً عن بطل؟

أواء يا أحبابُ لو تدرون ما تُخفي القلوبُ  
كيف الفؤادُ بعشقها أبداً ورباً لا يُثوبُ  
حتى أتى ذاك الرُّمانَ وقطعتُ فينا الدروبُ  
العَلَجُ ضام حبيبتِي ورمى بها وسطَ الكُروبُ  
أما أنا يا إخوتي فنقيتُ عن وطني السَّليبُ

كأنَّ سَافِرَ دائماً في جوفِ أصدافِ الحارِ  
كأنَّ نظيرَ مع النُّوارسِ ، فوقَ هاتيكِ البِخارِ  
كأنَّ نشيداً للبلابلِ والنَّسائمِ والصَّغارِ  
كأنَّ نَفْسَهُ يَوْمَنا بَينَ اللِّقا والانتظارِ  
كأنَّ وكان الحَبُّ ، جاء الليلُ وارتحلَ النُّهارُ

سُرِقَتْ سَعادَتُنا ومُرَّقتُ الأمانِي بالحِرابِ  
وتهدَّمَ العِشُّ الذي صنَّعته أطيَّارُ الهُضابِ  
خُنِقَ الصِّباحُ على المِشايقِ مثلُ آلافِ الشِّبابِ  
ورأيتُ دمعَ حبيبتي يجري إلى الأرضِ البِبابِ  
دمعٌ على مَهدِ الصَّبَا وعلى حبيبٍ باغترابِ

وانا هنا في غُرْبَتِي ، أهفو إلى وطنِ الجُندودِ  
يجتاحني شوقُ كَنيرانٍ وليس لها حُدودِ  
ويلقُني همٌّ وحزنٌ عندما ألقى السُّدودِ  
لكن قلبي رغم ذلك يظلُّ مُلتاعاً ودودِ  
يرتُّو إلى زمنٍ مضى بالحَبِّ والعَهْدِ السَّعيدِ

أو بعد هذا تسالوني أين أشعارُ الغزلِ ؟  
أم قنَّ حَزْمُهُمُ أَهْرَكمُ لَتَكفَكفُوا دمعَ القَلِّ ؟  
وَتَحَرَّزُوا مَحَبُّوبَتِي من دُلِّ ذاكِ المَعتَلِّ  
لكن إذا ظلَّ الدَّعاءُ لَدَيْكُمْ هَبِلَ هَبِلَ  
فالموتُ خيرٌ للورى وليقترِبَ مِنِّي الأجلُ





## نحو تشكيل لجنة شعبية مركزة للدفاع عن حقوق اللاجئين

# المؤتمرات الشعبية روافع لتعزيز دعائم الدفاع عن حق العودة

بقلم: د. نايف جراد\*

تنسيق وتشبيك عمل كل اللجان والمبادرات الشعبية، وتوحيد الصفوف والموقف والرؤية وتطوير آليات العمل ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتعزيز دور اللاجئين أنفسهم في الدفاع عن قضيتهم وحقوقهم وصولاً لإمساكهم بزمام الأمور بأنفسهم تعبيراً عن حقهم في تقرير مصيرهم بحرية باعتبار حق العودة جزءاً لا يتجزأ من الحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وهو حق فردي أيضاً لا تجوز فيه الإنابة أو التعويض.

إن تشكيل لجنة شعبية مركزة للدفاع عن حق العودة من شأنه تفعيل الحركة الشعبية وإبراز دور المؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي وتعزيز دورهم واستقلاليتهم في مواجهة أية محاولات لتجاوزهم أو ضبط وتوجيه حركتهم ونشاطهم في إطار سقوف محددة. وتقع على عاتق كل القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات والهيئات المحلية والرسمية والشعبية مسؤولية كبيرة في العمل من أجل إنجاح تشكيل هذه اللجنة المنشودة، وعلى الجميع مغادرة القوالب السابقة للتفكير والتي ترفع فزاعة البدائل للجم المبادرات المبدعة، فلجنة كهذه من شأنها تعزيز بث روحية الوعي والتنظيم للحركة الشعبية للاجئين وبلورة إجماع وطني شعبي ورسمي، سياسي وحقوقى مركّز على الثوابت الوطنية الجامعة، وتشكيل قوة ضغط مهمة للتأثير على أصحاب القرار على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية من أجل حماية حقوق اللاجئين وإثارة الوعي والاهتمام بهذه القضية الجوهرية، التي تشكل لب الصراع في المنطقة ومفتاح السلام والحرب.

\* مستشار في المجلس الوطني، عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة طولكرم

## قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي للاجئين

### في محافظة طولكرم المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣٠

بعد نقاش غني للأوراق المقدمة له من اللجنة التحضيرية ومشروع البيان الختامي وفي ضوء الكلمات والمداخلات التي ألقاها الضيوف والمشاركون. خرج المؤتمر الشعبي للاجئين في محافظة طولكرم بالقرارات والتوصيات التالية:

### أولاً:- القرارات

- الموافقة على تشكيل اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في المحافظة من ممثلي كل القوى ومؤسسات اللاجئين في المخيمات وممثلين عن لجان شؤون اللاجئين في القرى الشعراوية. وادي الشعير، والكفريات.
- المصادقة على ورقة العمل المقدمة للمؤتمر التي تحدد ماهية ومبادئ واهداف وعضوية واليات عمل اللجنة.
- المصادقة على البيان الختامي.
- أن ترسل رسائل للأخ القائد أبو عمار واعطاء اللجنة التنفيذية ولجنتي اللاجئين في المجلسين الوطني والتشريعي ودايرة شؤون اللاجئين لوضع الجميع أمام موقف جماهيرنا التمسك بحق العودة المقدس وضرورة وضع حد لمواقف وتصرفات المدعو سري نسبة وزمرته.
- أن ترسل رسائل لكافة القوى والمؤسسات التي لجماعة سري نسبة علاقة بها لرفع الغطاء عنهم وكشف زيف ادعاءاتهم عن تمتعهم بشرعية وطنية أو تنظيمية أو مؤسساتية والطلب منها بإعلان صريح وواضح عن موقفها.
- أن تقوم اللجنة الشعبية للدفاع عن الحق العودة في المحافظة بالاهتمام بعملية التوعية والتثقيف لجماهير المحافظة والأعلام وإيصال صوت اللاجئين ورأيهم الى كافة المنابر والمحافل المحلية والإقليمية والدولية إصدارا نشرات كراس، حصص دراسية، مسابقات، برامج إعلامية، صفحة إنترنت... الخ.
- أن تعمل اللجنة للتنسيق وتعزيز العلاقات مع اللجان والهيئات المماثلة داخل الوطن لتوحيد الجهود والطاقات لما فيه صالح الدفاع عن حقوق اللاجئين وعلى رأسها حق العودة الى الديار الأصلية.
- أن تتابع اللجنة باهتمام موضوع الخدمات والتموين المقدم للاجئين في المخيمات والاستشعار همومهم ومشاكلهم ومعااناتهم اليومية والحياتية والتعاون مع بقية المؤسسات للعمل علة حلها قدر الإمكان.
- أن تعمل اللجنة بالتعاون مع المعنيين من لجان شؤون اللاجئين لرفع شكاوي قانونية وقضايا قانونية بحق الأشخاص الذين يقومون بجمع توافيع من المواطنين بشكل تفصيلي وتزوير ومتابعة ذلك مع المختصين و المعنيين.
- أن يجري الاهتمام بإبقاء الذاكرة الوطنية للجوء حية عبر تسمية المدارس والشوارع والأحياء ووسائل أخرى، بأسماء البلدات والمدن والقرى والمناطق الأصلية التي تم تهجيرهم وتشريد اللاجئين منها.
- أن تقوم اللجنة بتشكيل وفد من المحافظة لمقابلة الرئيس أبو عمار.

### ثانياً:- التوصيات

- العمل الجاد على وحدة شعبنا ووحدة اللاجئين في الوطن والشتات وحقهم في المشاركة في القرار المتعلق بمصيرهم الوطني.
- أن تتضافر كل الجهود في المحافظة والوطن لعزل الذين يفرطون بحق العودة.
- التوصية بحرمان حزب سري نسبة من الترخيص كحزب وحظر ترخيص أي حزب يتنازل أو يفرط بحق العودة ويخرج عن الثوابت الوطنية.
- التوصية للجنة اللاجئين في المجلس التشريعي واللجنة الرقابة والتفتيش بمسائلة الحكومة عن مدى التزامها بحقوق اللاجئين وبالحل العادل على أساس القرار ١٩٤ وعن دعمها لجماعة سري نسبة.
- أن تتوكل دائرة اللاجئين بدورها على اكمل وجه في العمل السياسي والتثقيفي في المخيمات وتخصيص موازنات للجان الشعبية للخدمات.
- أن تتكامل كل الجهود لتقديم الخدمات اللازمة لجماهير اللاجئين في المخيمات ومطالبة الدول المانحة بتمويل وكالة الغوث لسد العجز في ميزانيتها للاستمرار في عملها وعدم نقل صلاحيتها الى أية جهة كانت الى حين الحل العادل لقضية اللاجئين.
- أن تتضافر كل الجهود والطاقات وتستخدم شتى الوسائل لتعزيز عملية التوعية والتثقيف للاجئين ولشعبنا بأسره وأن يجري تركيز الاهتمام بقضية اللاجئين في المناهج الدراسية والأعلام الرسمي والشعبي.

اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة طولكرم  
٢٠٠٣/٨/٣

## البيان الختامي الصادر عن مؤتمر لا بديل عن العودة المنعقد

### في رام الله ٢٠٠٣/٨/١٦

في هذه المرحلة المصرية من تاريخ الشعب الفلسطيني حيث تواصل سلطات الاحتلال الصهيوني اهراب الدولية المنظم ضد تدمير مقومات حياتها الإنسانية استيطاناً وحصاراً وهدماً واعتقالاتاً واغتيالاتاً وانتهاكاتاً للمقدسات واغلاقاتاً للمؤسسات وتهويداً للقدس ومتابعة خنق شعبنا من خلال السور العنصري بما يحول بعض مدننا وقرانا الى معازل حاملا في طياته مشروعا يهدف القضاء على امكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. هذا اضافة الى ما يعانيه ابناءؤنا واخواننا داخل الخط الاخضر من ممارسات صهيونية تنسم بالعنصرية وتضييق الخناق عليهم بكل الوسائل التي يتفقق عنها الذهن الصهيوني. يتم هذا في ظل انحياز صريح لادارة الامريكية الى جانب اسرائيل وتوفير الرعاية المادية والسياسية وكل وسائل القتل والدمار والتنكر للقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرار ١٩٤ ما دامت تشعر ان سقف الامة العربية حكومات وشعبوا لن يؤثر على تمددها الاستيطاني والاقتصادي في الوطن العربي، وموقف دولي لم يرتق الى الوقوف امامها لالزام بتطبيق القوانين والمعاهدات الدولية، مكتفيا باعتماد مخطط جديد عبر خارطة الطريق تتجاهل حق اللاجئين في العودة وتقضي في نهايتها ان وصلت اليها دول «فلسطينية مؤقتة» على اقل من ٢٤ بالمائة من اراضي الضفة الغربية وغزة اي ١٠٪ من فلسطين التاريخية.

انطلاقاً من التزاما وشعورنا بالمسؤولية تجاه حقوق شعبنا الثابتة وفي الاساس منها حق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها و تأكيد على التمسك بحق العودة والدفاع عنه، نعقد اليوم مؤتمرا نحن اللاجئين وغير اللاجئين لنعبر بموقف ثابت وموحد بان اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عن بيوتهم وممتلكاتهم قسرا لهم الحق الثابت والطبيعي بالعودة الى ديارهم الاصلية وان اية محاولة او مبادرة او مفاوضات او تسوية لحل القضية الفلسطينية تتجاوز حقنا في العودة او تنتقص من هذا الحق مرفوضة وتحتّم علينا مسئوليتنا الاخلاقية والوطنية والدينية مجابهتها لأفشالها والحق الهزيمة بها وبدعائها.

انت مؤتمرا « لا بديل عن العودة » الذي ينعقد في رام الله في قاعة جمعية بيت نبالا الخيرية في ٢٠٠٣/٨/١٦ والذي يضم كافة الفعاليات ذات الصلة باللاجئين في المحافظة وممثلين عن تجمعات اللاجئين والقوى الوطنية والإسلامية ليدرك في هذه الظروف العصيبة حجم المخاطر والمؤثرات التي تستهدف قضية اللاجئين وحقهم في العودة والمنظمة بالتنكر الاسرائيلي لحق اللاجئين في العودة والسعي لجعل التنازل عنه شرطا اسرائيليا للمفاوضات بشأن دولة فلسطينية والمساندة الامريكية لهذا الموقف الذي تتساقط معه بعض الوساط والشرائح الهامشية والمستسلمة في الساحة الفلسطينية تحت شعارات ومقولات «السعي لان نكون مقبولين من الطرف الآخر» والواقعية» وانقاذ ما يمكن انقاذه» والتي اخذت تروج لهذه الافكار من خلال استطلاعات موجهة ومشبوهة ومدفوعة الاجر من قبل الازوساط المعادية للشعب الفلسطيني واطلاق ما يسمى زورا «بالحملة الشعبية للسلام» كل هذا يهدف اسقاط حق العودة.

ان مؤتمر « لا بديل عن العودة» وهو يؤكد تمسكه بما تضمنته قرارات الشرعية الدولية بسان حق للاجئين في العودة وفي مقدمتها قرار ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الى ديارهم. وربط الاعتراف بالدولة العبرية بتنفيذ هذا القرار وهي التي تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والاخلاقية لما لحق باللاجئين على مدى اكثر من خمسة وخمسين عاما، فانه يؤكد رفضه وادانته لما يسمى بمبادرة سري نسبة (خطة الهدف) التي تستجيب لسياسات الحكومة الاسرائيلية عبر اقرارها بالحق التاريخي لليهود في فلسطين بينما تحصر حق العودة الى اراضي الدولة الفلسطينية.

ان اللاجئين المجتمعين اليوم في رام الله يؤكدون ان قضية اللاجئين تجسد وحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن هنا نرفض اية محاولة لتجزئة هذا الحق او المقايضة عليه مقابل حقوق وطنية أخرى، كما نرفض اعتبار التعويض بديلا لحق العودة وكل محاولات التزويد والدمج أو التوطين التي تسعى من خلالها لحرمان اللاجئين من العودة الى ممتلكاتهم وارضيتهم المحتلة عام ١٩٤٨. اننا نرى ان حق العودة لا يسقط بالتقادم وهو حق مطلق فردي وجماعي وغير قابل للتصرف ولذا لا يجوز باي حال من الاحوال التنازل عنه او الانقراض منه في اية تسوية مهما كانت القوى التي تقف خلفها او الاطراف التي توقعها فهذا الحق امانة في الاعناق يورثها كل جيل الى من يليه يتحقق.

كما لاحظ مؤتمر العودة حجم المعاناة التي تجابهه اللاجئين في مخيمات الوطن والشتات، وسعي كثير من الاطراف لتفريغ المخيمات من سكانها من خلال جعل ظروف العيش فيها بالغة القسوة، وعلى طريق ازالة هذه المخيمات كشاهد على الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، ولذا فان المؤتمر يؤكد ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الوفاء بالتزامه تجاه وكالة الغوث وتسديد العجز في ميزانيتها لتحسين الخدمات التي تقدمها للاجئين الى ان يقضى لهم العودة الى ديارهم، كما يدعو المؤتمر الى تفعيل دور م.ت.ف وتطوير ادائها في الدفاع عن حقوق شعبنا وفي المدامة منها حق العودة.

#### واثر النقاشات والمداخلات خلص المؤتمر الى التوصيات التالية :

- التأكيد على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة حق شعبنا في الانتفاضة والمقاومة لمجابهة المخاطر التي تتهدد مصيرنا. ومن اجل ذلك فان السلطة الفلسطينية مطالبة باطلاق سراح كل المناضلين المعتقلين في سجون السلطة وفي مقدمتهم الرفيق احمد سعدات امين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- ضرورة اجراء مراجعة معمقة للموقف الرسمي ومسار المفاوضات فيما يتعلق بقضية اللاجئين منذ محادثات اوسلو حتى يومنا.
- مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف أي دعم مالي لسري نسبة ومشاريعه المشبوهة ورفع الغطاء السياسي الرسمي عن انشطته.
- العمل الجاد للشروع في جمع توافيع على وثائق وعرائض تؤكد بطلان وزيف ما يسمى «الحملة الشعبية للسلام» .
- التحضير لعقد مؤتمر صحفي تشارك فيه فعاليات اللاجئين ويديع لحضور مندوبين عن الرباعية الدولية ليتعرفوا على موقف ممثلي اللاجئين من القضايا السياسية وفي مقدمتها حق العودة الذي لا تقريط به ولا مساومة عليه ولا تجزئه له.
- العمل على ابقاء مسألة حق العودة حاضرة في أذهان الشباب والاطفال عبر تركيز المنهاج عليها ومن خلال وسائل الاعلام والنشر المحلية.
- تفعيل دور اللاجئين في المخيمات في سياق الدفاع عن حق العودة والعمل علة توحيد جهد الفعاليات الخاصة باللاجئين على التصعيد محافظات الوطن والتنسيق والتواصل مع حركة اللاجئين في الشتات.
- ارسال مذكرة للامم المتحدة والجامعة العربية والقيادة الفلسطينية تتضمن موقف المؤتمر من القضايا المطروحة.

اخبر وحتى لا تبقى حركة اللاجئين موسمية تجئ رد فعل على خطر هنا او هناك فقد قرر المؤتمر تكريس اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة في محافظة رام الله لتوحيد جهد اللاجئين على صعيد المحافظة ولتمتين العلاقات مع اللجان ذات العلاقة بموضوع اللاجئين في محافظات الوطن وفي الشتات كي يتمكن اللاخون من القيام بدورهم بشكل فعال تجاه قضيتهم وحقوق الشعب الوطنية.

واذ يثمن المؤتمر نضالات الاسرى القابعين خلف القضبان ويشد على اياديهم، واذ يذكر بالفخر والاعتزاز تضحيات الشهداء الابطال ، ومعاناة الجرحى، واذ يعاهدهم بالوفاء لتضحياتهم، فانه يهيب بكل القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والإسلامية العمل لدعم اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة والعمل الجاد والموحد لصيانة حقوق شعبنا ودر كل المشاريع المشبوهة تمهيدا للوصول الى تسوية متوازنة تضمن حقوق شعبنا الوطنية والثابتة.

ختاما فان مؤتمرا يوجه تحية الاعتزاز والاكبار للمقاومة العراقية الباسلة في وجه الاحتلال الأمريكى ويدعم المجتمع الدولي وكل محبي السلم العالمي للضغط على امريكا لسحب قواتها من العراق الشقيق.

النصر لشعبنا والعودة للاجئين الى ديارهم  
الخلود للشهداء الأبطال

الحرية للاسرى البواسل في سجون الاحتلال

مؤتمر «لا بديل عن العودة»

رام الله ٢٠٠٣/٨/١٦



# حق العودة

## بيان صادر عن هيئات ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني/لبنان

يرتبط بحق تقرير المصير وهو بهذا المعنى غير قابل للتفاوض والاستفتاء ولا يملك أي مقاض فلسطينياً كان أم عربياً الحق في التنازل أو التخلي عنه.

وبناءً عليه فإننا نرفض بقوة وبشكل مطلق كل المحاولات المشبوهة لإسقاط حقنا التاريخي والقدس في العودة. ونؤكد في السياق ذاته على إن هذه المحاولات تشكل خرقاً خطيراً لنصوص الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، كما تشكل في الوقت ذاته انتهاكاً صريحاً وخطيراً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ونعلن للقاضي والداني إن أي اتفاق أو معاهدة أو خارطة لا تلتزم بحقنا القدس في العودة على بيوتنا وقرانا وممتلكاتنا باطلة من الأساس وستولد ميتة.

### فحقنا في العودة هو خارطة الطريق الحقيقية إلى فلسطين.

بيروت في ٢٢/٧/٢٠٠٣

الرقم	اسم الجمعية / المؤسسة / الهيئة / النادي	الخيم
١	مجموعة عائلون - لبنان	
٢	هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الخيمات الفلسطينية -لبنان	
٣	جمعية المساعدات الشعبية النرويجية -لبنان	
منطقة بيروت		
٢	هيئة الأعمال الخيرية	شاتيلا
٤	جمعية البراعم الانثامية	شاتيلا
٥	مركز الأطفال والفتوة	شاتيلا
٦	جمعية الخالصية الاجتماعية	شاتيلا
٧	جمعية الأقصى الخيرية	شاتيلا
٨	بيت أطفال الصمود	شاتيلا
٩	جمعية النجدة الاجتماعية	شاتيلا
١٠	مستوصف المساعدات الشعبية للأغاثة والتنمية	شاتيلا
١١	الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	شاتيلا
١٢	جمعية انعاش الخيم الفلسطيني	شاتيلا
١٣	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	شاتيلا
١٤	مركز التدريب المهني والفني	شاتيلا
١٥	جمعية النجدة الاجتماعية	شاتيلا
١٦	بيت أطفال الصمود	شاتيلا
١٧	روضة أبناء القسام	شاتيلا
١٨	روضة الهني	شاتيلا
١٩	مركز الأنشطة النسائية	شاتيلا
٢٠	اللجنة الشعبية لخيم برج البراجنة	شاتيلا
٢١	وقف هيئة الكلمة الطبية	شاتيلا
٢٢	جمعية المرأة الخيرية	شاتيلا
٢٣	جمعية الأخوة للعمل الثقافي والاجتماعي	شاتيلا
٢٤	مؤسسة البيت الفلسطيني للفلكلور	شاتيلا
٢٥	جمعية انعاش الخيم الفلسطيني	شاتيلا
٢٦	جمعية الأقصى الخيرية	شاتيلا
٢٧	روضة الشهيد دلال الغربي	شاتيلا
٢٨	هيئة الأعمال الخيرية	شاتيلا
٢٩	مجمع الأقصى الإسلامي	شاتيلا
٣٠	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	شاتيلا
٣١	جمعية الشهيد الخيرية	شاتيلا
٣٢	لجنة جامع فلسطين	شاتيلا
٣٣	نادي العودة الرياضي	شاتيلا
٣٤	مركز الشاب الفلسطيني/نادي القدس	شاتيلا
٣٥	لجان حق العودة	شاتيلا
٣٦	لجان العسر الشهيد	شاتيلا
٣٧	المركز العربي الفلسطيني	شاتيلا
٣٨	مجموعة بلدنا الكشفية	شاتيلا
منطقة الجنوب		
٣٩	جمعية النهضة بالعراق	عين الحلوة
٤٠	مركز التنمية الاجتماعية	عين الحلوة
٤١	جمعية السبيل الخيرية	عين الحلوة
٤٢	مركز بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٤٣	جمعية النجدة الاجتماعية	عين الحلوة
٤٤	المساعدات الشعبية للأغاثة والتنمية	عين الحلوة
٤٥	مركز براعم العودة	عين الحلوة
٤٦	تجمع الباب الفلسطيني	عين الحلوة
٤٧	نادي النهضة	عين الحلوة

الرقم	اسم الجمعية / المؤسسة / الهيئة / النادي	الخيم
٤٨	جمعية الحولة	عين الحلوة
٤٩	نادي الشروق	عين الحلوة
٥٠	مؤسسة بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٥١	نادي العودة	عين الحلوة
٥٢	نادي عكا	عين الحلوة
٥٣	مركز بيت القدس	عين الحلوة
٥٤	مركز بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٥٥	للمؤسسة الفلسطينية للشباب والرياضة/نادي الإصلاح الرياضي	عين الحلوة
٥٦	مركز العودة الفلسطيني	عين الحلوة
٥٧	برنامج المجتمع المحلي لتأهيل المعوقين	عين الحلوة
٥٨	روضة الايمان/جمعية الايمان	عين الحلوة
منطقة اشمال		
٥٩	المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية	عين الحلوة
٦٠	روضة الأقصى	عين الحلوة
٦١	روضة جمعيةالعراق الاجتماعية	عين الحلوة
٦٢	مركز زهرة للادان/الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	عين الحلوة
٦٣	مؤسسة الخالصية التربوية	عين الحلوة
٦٤	جمعية النجدة الاجتماعية	عين الحلوة
٦٥	اللجنة الشعبية الفلسطينية	عين الحلوة
٦٦	جمعية الكشف والمرشد الفلسطيني	عين الحلوة
٦٧	نادي النضال الفلسطيني	عين الحلوة
٦٨	النادي الثقافي الفلسطيني العربي	عين الحلوة
٦٩	نادي اشبال فلسطين	عين الحلوة
٧٠	نادي شبيبة فلسطين	عين الحلوة
٧١	نادي القدس	عين الحلوة
٧٢	مركز بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٧٣	جمعية النجدة الاجتماعية	عين الحلوة
٧٤	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	عين الحلوة
٧٥	الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	عين الحلوة
٧٦	الجمعية الاجتماعية لتأهيل المعوقين	عين الحلوة
٧٧	التأهيل المراكز على المجتمع CBR	عين الحلوة
٧٨	مشروع التنمية المجتمعية	عين الحلوة
٧٩	رابطة بيت القدس لطبلة فلسطين	عين الحلوة
٨٠	رابطة المهندسين الفلسطينيين في شمال لبنان	عين الحلوة
٨١	رابطة خريجي العلوم الادارية والالية في شمال لبنان	عين الحلوة
٨٢	مركز التواصل الاجتماعي	عين الحلوة
٨٣	رابطة اطباء الفلسطينيين في الشمال	عين الحلوة
٨٤	مؤسسة بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٨٥	جمعية النجدة الاجتماعية	عين الحلوة
٨٦	المركز الثقافي الفلسطيني	عين الحلوة
٨٧	جمعية الكشفية المرشدين الفلسطينية	عين الحلوة
منطقة ايقاع		
٨٨	الجمعية الوطنية	عين الحلوة
٨٩	نادي الوحدة	عين الحلوة
٩٠	نادي البقاع الرياضي	عين الحلوة
٩١	الجمعية الوطنية/المعهد المهني	عين الحلوة
٩٢	روضة الطفل العربي	عين الحلوة
٩٣	للمنتقى الفلسطيني/جمعية التأهيل التربوي الاجتماعي	عين الحلوة
٩٤	مستوصف جلال الخيري	عين الحلوة
٩٥	مؤسسة بيت أطفال الصمود	عين الحلوة

### حقنا في العودة

### هو خارطة الطريق الحقيقية إلى فلسطين

جرت في الآونة الأخيرة محاولة إحياء ما يسمى وثيقة سري نسبية/عامي أيلول» التي طرحت قبل عام، عبر إعلانات مدفوعة الأجر في الصحافة الفلسطينية (صحيفة القدس ٢٠٠٣/٦/٥) وتحت عنوان «الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية» وتتضمن الإعلانات قائمة باسماء من يدعي نسبة لهم يدعمون حملته المشبوهة المسماة «خطة الهدف» والتي تزعم بان تخلي الفلسطينيين عن حق العودة يضمن لهم «دولة فلسطينية» ضمن حدود عام ١٩٦٧. كما جرى مؤخراً طرح نتائج الاستطلاع المشبوه الذي قام به مدير المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية/ الدكتور خليل الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان بخصوص حق العودة. وفي هذا الصدد يهمن أن نوضح إن كافة المنظمات الأهلية الفلسطينية في لبنان كانت قد رفضت في حينها من حيث البدء، التعاون مع المركز المذكور في إجراء الاستطلاع، مما دفع

بالقائمين عليه على إجرائه على نحو سري عبر شركة تجارية لبنانية تدعى Lebanon Statistic LTD، وبطرق ملتوية . وبناءً على النتائج التي خرج بها الدكتور الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان، وفق استمارة صممت مسبقاً للوصول إلى النتائج المطلوبة (أقل من ١٠٪ يرغبون في العودة إلى بيوتهم الأصلية وفقاً للقرار ١٩٤) فإننا نرفض رفضاً قاطعاً نتائج هذا الاستطلاع، ونؤكد في الوقت ذاته إن مثل هذه الاستطلاعات إنما تهدف إلى تصفية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ولا تخدم سوى مصالح الجهات الخارجية الممولة وأجندتها السياسية المشبوهة. وليس من قبل المصادفة أن تتم هذه المحاولات المشبوهة بعد طرح ما يسمى «خارطة الطريق» التي كرسدت نهج أوصلو نفسه في التعامل مع قضية اللاجئين، وكذلك في اعقاب قمتي شرم الشيخ والعقبة وما تم خلالها من تنازلات فلسطينية وعربية خطيرة

### بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

## إعلان

## «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢» (متوفر الآن باللغتين العربية والانكليزية)

يعلن مركز بديل عن انجاز كتاب «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢»، باللغتين العربية والانكليزية. ويقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير.

ويهدف هذا المسح اساسا الى تسليط الضوء على عدد من القضايا والتحديات المتعلقة باللاجئين والمهجريين الفلسطينيين، اولها توفير المعلومات الاساسية حول التهجير واللجوء الفلسطيني، ملايساته وانعكاساته، وتعداد اللاجئين والمهجريين في الداخل وميزاتهم الديمغرافية، وضعيتهم القانونية والاجتماعية-الاقتصادية. ويهدف المسح ثانيا الى توضيح صيغة الحماية والمساعدة المستحقين واليات تطبيقها. وتوضيح صيغة المبادئ التي يجب اخذها بعين الاعتبار في صياغة الحلول الدائمة والشاملة بما يتلاءم وموانيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. إن المسح، يسعى عموما الى عنونة نقص المعلومات أو خطئها ومواجهة النقاشات والتحديات السياسية الرامية الى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عموما والمهجريين في الداخل خصوصا بعيدا عن روح القانون الدولي.

ويقدم الفصل الأول من المسح خلفية تاريخية موجزة عن الأسباب الجذرية للتهجير واللجوء الفلسطيني، وانعكاساته. فيما يبحث الفصل الثاني في الخصائص الديمغرافية للاجئين والمهجريين، أما الفصل الثالث فيصف الوضعية القانونية، فيما يركز الرابع على

الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للاجئين. ويتطرق الفصل الخامس الى قضية الحماية والمساعدة الدوليتين، والفصل السادس والآخر الى الحلول الشاملة والدائمة للاجئين والمهجريين استنادا الى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. ويحتوي كل فصل من فصول المسح على خلفية أساسية حول الموضوع وتطرقا لآخر التطورات التي حصلت خلال ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويقدم القسم الأخير من المسح جملة من التوصيات المتعلقة بتطبيق حقوق اللاجئين والمهجريين من خلال النظر الى القضية كمحور الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

للحصول على نسخة من الكتاب

يرجى الاتصال بمركز بديل على العنوان التالي:

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بيت لحم، فلسطين.

ص. ب. ٧٢٨

هاتف/فاكس: ٠٢-٧٢٤٧٢٤٦، هاتف: ٠٢-٣٧٧٧٠٨٦.

البريد الالكتروني: info@badil.org

صفحة الانترنت: www.badil.org



**اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون**  
مسح شامل لعام ٢٠٠٢

بديل  
مركز بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٣٧٧٧٠٨٦

بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

بيت لحم، فلسطين  
ص. ب. 728

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل والدائم لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.

نشرة **حق العودة**

من إصدار بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

